تفسير المعنى وتفسير الإعراب
دراسة نحوية تحليلية تطبيقية في القرآن الكريم

د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تفسير المعنى وتفسير الإعراب
دراسة نحوية تحليلية تطبيقية في القرآن الكريم

د. خالد بن سليمان بن عبد العزيز المليفي
قسم النحو والصرف وفقه اللغة - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

مِن القضايا التي لا تفوت ملاحظتها في كتب النحويين والمعربين: التقارُب والتباعُد أو التعارُض بين المعنى والإعراب، وذلك مِن خلال حُكمهم على بعض التوجيهات للتراكيب في القرآن الكريم وكلام العرب بأنها تفسير معنىً لا إعراب، أو العكس، واختلافهم في ذلك.

وقد أفضى الخلط بين التفسيرين إلى تعرُّض الآراء في كثير مِن الأحيان لبعض اللبس في فهمها، وصرفها عن مقاصد أصحابها.

ولذا جاء هذا البحث للوقوف على مواضع الخلط بين التفسيرين في التطبيق الإعرابي، ومعرفة أسباب ذلك، وإيضاح القرائن التي ترجِّح أحد التفسيرين، وبيان آثار هذه القضية.

وهو يقوم على جمع التوجيهات للآيات التي حُكِم عليها بأنها تفسير معنىً، أو اُختلف فيها: أهي تفسير معنىً أم تفسير إعراب؟ ودراستها دراسةً تحليلية مِن خلال ثمانية وأربعين مسألة موزَّعة بحسَب موضوعاتها.

المقدِّمة:

الحمد لله أطيب الحمد وأكثره، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فإنَّ موضوع الإعراب والمعنى والعلاقة بينهما مِن مواضيع النحو الكبرى التي حازت نَوالًا مُجْزِيًا مِن مُعتنَى المتقدِّمين والمحدَثين بها، ما بين باسط لباع القول، ومكتفٍ بالإشارات الموجَزة.

وهذا الموضوع بما اشتمل عليه مِن قضايا متعدِّدة ومتفنِّنة «بابه طويل، وحبله مثني، وشَكْله كثير»[1]، ومِن تلك القضايا: التقارُب والتباعُد أو التعارُض بين المعنى والإعراب باعتباره تطبيقًا لقواعد النحو، وهذا بادٍ في بعض كتب النحويين ومعربي القرآن ومفسِّريه مِن خلال حُكْمِهم على بعض توجيهات النحويين والمعربين للأساليب والتراكيب بأنها «تفسير معنىً لا إعراب»، أو أنها «تفسير إعراب لا معنىً»، واختلافهم في ذلك.

وقد أوقع الخلط بين تفسير المعنى والإعراب كثيرًا مِن النحويين والمعربين في التباس بين توجيه الإعراب وَفق قواعده الصناعية، وما يقابل ذلك مِن المتكلِّم به على معنىً يلتقي فيه مع ذلك التفسير[2]، وهذا أدَّى إلى تعرُّض الآراء في كثير مِن الأحيان لبعض اللبس وسوء الفهم[3].

---

(١) الهوامل والشوامل: ٣٢.

(٢) ينظر: بحث (العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي): ٦٢.

(٣) ينظر: بحث (التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي): ٦٢-٦٣.

وقد أشار إلى ذلك ابن جنِّي في الباب الذي ترجم له بـ(بابٌ في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)، وفيه قال: «هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي مَنْ يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة»[1].

ومِن الأمثلة لذلك ما ذهب إليه الطبري في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[2] مِن أنَّ المعنى «إذا أنتم تخرجون مِن الأرض»[3]، فظاهر كلامه أنَّ (مِن الأرض) متعلِّق بـ(تخرجون)، وهذا غير جائز في الصناعة النحوية؛ لأنَّ ما بعد (إذا) لا يَعمل فيما قبله[4]، وللتخلُّص مِن ذلك يمكن القول: إنه قصد تفسير المعنى، ويكون تفسير الإعراب بتعليق (مِن الأرض) بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، أي: خرجتم مِن الأرض.

وتُعَدُّ كتبُ إعراب القرآن، وكتب التفسير المعتنية بالإعراب مِن أبرز المصادر التي بَدَتْ فيها المُمايزة بين تفسير المعنى والإعراب في الحُكم على توجيهات الآيات.

ومِن هنا لاحتْ لي فكرةُ أن أجمع مِن هذه المصادر التوجيهاتِ التي حُكِم عليها بأنها تفسير معنىً، أو اُختلف فيها أهي تفسير معنىً أم تفسير

---

(١) الخصائص: ١ / ٢٧٩.
(٢) الروم: (٢٥).
(٣) جامع البيان: ١٨ / ٤٨٢.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٣٩، والدر المصون: ٩ / ٣٩.

إعراب؟ لأدرسها دراسةً تحليليةً، ولستُ أدَّعي في جمع فِرَقِها الإحاطة والاستقصاء مع حرصي على ذلك، ولكنها في ظنِّي كافية لجَلْوِ القضايا الآتية:

١- إيضاح الخلط بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب في التطبيق الإعرابي على آيات القرآن.

٢- الوقوف على أسباب حمل الكلام على تفسير المعنى أو تفسير الإعراب مِن خلال دراسة المسائل المجموعة.

٣- إيضاح قرائن ترجيح الحمل على تفسير المعنى أو الإعراب.

٤- استظهار آثار الحمل على تفسير المعنى أو الإعراب.

ولستُ أزعم أنَّ هذا البحث «غير طَرْقٍ مشاربُه» في جِدّةِ موضوعه؛ فقد كُتب حول موضوع الإعراب والمعنى في دائرته الواسعة كثير مِن الدراسات، وبعضها قد يتلاقى وهذا البحثَ في أصل تركيزه، ومِن أهمِّ تلك الدراسات:

١- كتاب (في أصول إعراب القرآن)، للدكتور هاني الفرنواني، فقد عقد فصلًا بعنوان (الإعراب والمعنى)، وضمَّنه مبحثًا في خمس صفحات تناول مِن خلاله تفسير المعنى والإعراب، وغالب صنيعه فيه ذِكْرُ بعض النماذج خاليةً مِن الدراسة والتحليل.

٢- بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود بعنوان: (التعارُض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي)، وعدد صفحاته أربع

عشرة صفحةً، للدكتور صاحب جعفر أبو جناح، وقد بحث فيه الخلط الدلالي والتحليل الإعرابي مِن خلال أربع مسائل في كتاب سيبويه.

٣- كتاب (النحو بين الصناعة والمعنى)، للدكتور عبد الفتاح محمد حبيب، وكانت عنايته فيه «لَفْتَ الأنظار إلى طريقة مِن طرائق العرب في تعبيرهم وهي المخالفة بين الصناعة والمعنى»[1]، وقد أورد لذلك نماذج مُوْزَعةً في ستة مباحث، وقد خصَّ المبحث السادس [ص: ٩٤- ١٠٤] للحديث عن (مخالفة الصناعة للإعراب مِن جهة المعنى في القرآن الكريم)، وهو ما يَمَسُّ بحثي في الظاهر، ولكنْ عند النظر في النماذج التي أوردها، نجد أنَّ كتابه متَّجه إلى النصوص التي قد تبدو الجهة فيها منفكَّة بين الإعراب والمعنى، في حين أنَّ هذا البحث ينطلق مِن توجيهات المتناولين للآيات مِن معربين ومفسِّرين التي اُختلف في حُكْمِها مِن حيثُ جريانُها على تفسير المعنى، أو تفسير الإعراب.

وقد هداني النظر بحمد الله تعالى إلى جعل البحث في قِسْمَين:

- التمهيد: وهو مدخل تعريفي لتفسير الإعراب وتفسير المعنى، وفيه وضَّحتُ دائرة التقارُب والتباعُد بين هذين التفسيرين، مع ذكر بعض وجوه الاستعمال لهما لدى النحويين والمعربين والمفسِّرين.

---

(١) النحو بين الصناعة والمعنى: ١٠٥.

- مسائل تفسير المعنى وتفسير الإعراب في القرآن الكريم: وهذا القِسْمُ هو جُلُّ البحث، وفيه جمعتُ ثمانيةً وأربعين توجيهًا مِن توجيهات الآيات التي اُختلف في حُكْمِها كما أسلفتُ، ودرستُها دراسةً تحليليةً محاولًا مِن خلالها الترجيح بين أحد التفسيرين.

وقد انتظم سِلك هذه المسائل في أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: المسائل المتعلِّقة بالأدوات النحوية.

المبحث الثاني: المسائل التي تتعلَّق بظواهر التأويل، وفيه:

- الحذف والتقدير.
- التقديم والتأخير.
- الزيادة.

المبحث الثالث: المسائل المتعلِّقة بحقيقة الكلمة أو مدلولها أو تحديد ما ترتبط به إعرابيًا.

المبحث الرابع: المسائل المتعلِّقة بالجمل وشِبهها.

ثُمَّ ذيَّلتُ البحث بخاتمة اشتملت على أهمِّ النتائج التي جلَّتها الدراسة، ثُمَّ بقائمة للمصادر والمراجع.

وأخيرًا، فإني لا أدَّعي أنَّ هذا البحث- «وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير»[1]- قد أحاط بمعالم موضوعه وصُواه، حتى ليس وراءه

(١) البرهان في علوم القرآن: ١ / ١٢.

مذهَب لطالب، ولا مضرِب لرائد، ولكنِّي أرجو أن يكون أكثر ما استقراه وجلَّاه موافقًا للصواب، ومتوخيًا حدود العدل وموازين النَّصفة، وبالله تمام الفضل والنعمة.

* * *

التمهيد: مدخل تعريفي لتفسير المعنى وتفسير الإعراب.

أُستعمل (تفسير المعنى)، و(تفسير الإعراب) في كتب النحو والإعراب والتفسير- كما سيتضّح مِن المسائل المجموعة في هذا البحث- بما يُوحي بأنهما متقابلان مقابلة الضدِّ للضدِّ.

قال الزَرْكشي: «قد يقع في كلامهم هذا تفسير معنىً وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أنَّ تفسير الإعراب لا بُدَّ فيه مِن ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسيرُ المعنى لا يَضرُّ مخالفة ذلك»[(١)].

ولا شكَّ في أنَّ الإعراب يَمُتُّ إلى المعنى بسبب وثيق، سواءً أ قُصد بالإعراب «ما جيء به لبيان مُقتضَى العامل مِن حركة، وحرف، أو سكون، أو حذف»[(٢)]، أم قُصد به عِلْمُ النحو[(٣)] الإجرائي، أم قُصد به «التطبيق على قواعد العربية»[(٤)]، أي: الجانب التطبيقي للنحو مِن خلال تحليل النصِّ، وذلك بتمييز الوظائف التركيبيَّة لعناصر الجملة[(٥)]، وهو المراد في هذا البحث.

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤.

(٢) شرح كتاب الحدود: ٦٣.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٩١. وينظر: مراحل تطور الدرس النحوي: ٦٢.

(٤) حاشية الأمير على مغني اللبيب: ١ / ٣.

(٥) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٦٤، وتعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم في ضوء الاتجاه العقدي: ٢١، ٤٧.

ويشمل (تفسير المعنى) نوعين مِن المعاني: المعنى المعجمي الذي تدلُّ عليه الكلمة بحدِّ ذاتها مُفردَةً، والمعنى الدلالي الذي قد يُحتاج في معرفته إلى قرائن، بعضها مقالي وبعضها مَقامي.

ويتضمَّن (تفسير الإعراب) المعنى الوظيفي للكلمة النحوية بالنسبة لمجاوراتها مِن فاعليَّة ومفعوليَّة ونحوهما، وما يقع مواقعها مِن الجمل[1]، فالنظام الإعرابي الذي جعل المبتدأ مبتدأ والفاعل فاعلًا بُني على المعنى الوظيفي الذي يقع فيه كُلٌّ واحد منهما، وقد بُني المعنى الوظيفي أصلًا على المعنى المعجمي والدلالي[2]، و«إذا كان الأمر كذلك، فإنَّ المعنى النحويَّ هو رِباط يربط بين المعاني قبل أن يكون رباطًا بين ألفاظ، وعليه يكون المعنى في التركيب أو المراد التعبير عنه هو الحُكم على المعاني النحوية، وليس العكس»[3].

وعلى الرُّغم مِن هذه العلاقة بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فإنه «ليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب»[4]، وبذا قد يتعارَض المعنى والإعراب[5]، بأن «يتجاذب المعنى والإعرابَ الشيءُ

(١) ينظر: ظاهرة الإعراب في النحو: ٢٤.
(٢) ينظر: بحث (العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي): ٣٠٢.
(٣) أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي: ٣١.
(٤) المنصف: ١ / ١٣١.
(٥) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ٦٧.

الواحد بأن يُوجَد في الكلام أنَّ المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، والمتمسَّك به صِحَّة المعنى، ويُؤَوَّل لصِحَّة المعنى الإعراب»[1].

والأمثلة على مخالفة تفسير المعنى لتقدير الإعراب تفوت ذرع العادِّين كثرةً، ومنها:

١- قول سيبويه: «....ومِثْلُ ذلك: (أهلَكَ والليلَ)، كأنه قال: بادِرْ أهلَك قبل الليل، وإنَّما المعنى أن يُحذِّره أن يُدرِكه الليلُ، والليلُ مُحذَّرٌ منه»[2].

فلم يُرِدْ سيبويه أنَّ (الليل) مجرور بمضاف في الأصل، وإنما أراد تفسير المعنى فقط، والإعرابُ بخلاف ذلك فـ(أهلَكَ) مفعول به لفعل محذوف، و(الليل) معطوف على ما قبله مِن جهة الصناعة فقط[3].

قال ابن جنِّي معلِّقًا على توجيه سيبويه: «هذا - لعمري - تفسير المعنى، لا تقدير الإعراب، فإنه على: الحقْ أهلك وسابق الليل»[4].

٢- ومنها قول الزمخشري في باب (التحذير): «ومِن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير: (إيَّاك والأسدَ)، أي: اتَّقِ نفسك أن تتعرَّض

(١) الإتقان في علوم القرآن: ٤ / ١٢٣٥. وينظر: الخصائص: ١ / ٢٨٣- ٢٨٤، ٣ / ٢٥٥.
(٢) الكتاب: ١ / ٢٧٥. وينظر: شرح الكتاب: ٢ / ١٧٢.
(٣) ينظر: النحو بين الصناعة والمعنى: ٧٦.
(٤) الخصائص: ٣ / ٢١٦. وينظر: ١ / ٢٧٩.

للأسد أن يُهلكك»[1]، وقد حمل ابن يعيش كلام الزمخشري على تفسير المعنى، وأمَّا تفسير الإعراب، فيكون بإضمار فعل ناصب للضمير، أي: إيَّاك باعد، و(الأسدَ) منصوب بالعطف[2].

٣- ومنها أيضًا توجيه بعض النحويين - كابن خالويه[3] وابن السِّكِّيت[4]- لقول العرب: «اذهبْ بذي تَسْلَمُ»، بـ(واللهُ يسلمك). وقد حمله السيرافي على تفسير المعنى، قال: «وأمَّا قولهم: (اذهب بذي تَسْلَمُ)....فمعنى هذا الكلام دعاء، كأنَّه قال في المعنى: والله يسلمك، وتقدير سيبويه في هذا ونحوه مِن المضاف أنَّ الفعل يُقام مُقام مصدره في الإضافة، كأنه قال: بذي سلامتك»[5]، ووافقه ابن أبي الربيع[6].

٤- ومنها أيضًا قول ابن مالك في حديث «يُطبَع المؤمن على كُلِّ خُلُق إلَّا الخيانة والكذب»: «أي: ليس بعض خُلُقه الخيانة والكذب، هذا التقدير الذي يقتضيه الإعراب، والتقدير المعنوي: يُطبَع على كُلِّ خُلُق إلَّا الخيانة والكذب»[7].

---

(١) المفصل: ٧٣.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢٥- ٢٦.
(٣) ينظر: ليس في كلام العرب: ٧٢.
(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٩٢.
(٥) شرح الكتاب: ٣ / ٣٣٣.
(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤ / ١٧.
(٧) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٢١.

وبالنظر في كتب النحو وإعراب القرآن، يتَّضح لنا الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، حيث يتحوَّل المعنى تحت تأثير هيمنة قانون الصنعة إلى تقدير إعرابي، وقد قرَّر ابن جنِّي أنَّ الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كثيرًا ما يستهوي مَن يَضعف نظره إلى إفساد الصنعة[1]، ثُمَّ ساق أمثلة لذلك، قال: «مِن ذلك قولهم في قول العرب: (كلُّ رَجُل وصَنْعُته)، و(أنت وشأنُك): معناه أنت مع شأنك، وكلُّ رَجُل مع صنعته، فهذا يُوهِم مِن أمَمٍ أنَّ الثاني خبر عن الأوَّل كما أنه إذا قال: أنت مع شأنك، فإنَّ قوله: (مع شأنك) خبر عن (أنت)، وليس الأمر كذلك بل لعمري إنَّ المعنى عليهِ غير أنَّ تقدير الإعراب على غيره، وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رَجُل وصنعته مقرونان وأنت وشأنُك مصطحبان»[2].

وهذا الخلط بين التأويل الدلالي والتحليل الإعرابي أدَّى إلى أن تتعرَّض أقوال النحويين والمعربين وبخاصَّة المتقدِّمين منهم إلى شيء مِن اللبس وعدم فَهْمِ مراداتهم[3]، وفي مقدِّمة أولئك النحويين سيبويه، وقد نبَّه إلى ذلك ابن جنِّي، فقال: «وسيبويه كثيرًا ما يُمثِّل في كتابه على

(١) ينظر: بحث (التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي): ٦٢-٦٣.

(٢) الخصائص: ١ / ٢٨٣.

(٣) ينظر: بحث (التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي): ٦١.

المعنى، فيتخيَّل مَن لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري، فيكون مخطئًا وعنده أنه مصيب، فإذا نُوزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره.وإذا تفطَّنتَ لهذا في (الكتاب) وجدتَه كثيرًا، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنه موضع مشكل وقلَّما يُهتدى له»[1].

ولعلَّ سبب ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين مِن أنَّ المعنى عند سيبويه وغيره مِن المتقدِّمين كان هو الذي يُوجِّه العلامة، بحيث يتطابق المعنى المراد مع توجيه مجيء العلامة على حال معيَّنة، وكانوا ينحون نحو تفسير العلامة وَفق الدلالة في تركيب ما مُعيَّن دون أن يقيِّدوا تفسيرهم بما قد يَرِدُ في تركيب آخَر وَفق دلالة أخرى، ثُمَّ صار المعنى عند المتأخرين تاليًا في المرتبة لمبدأ المطابقة بين توجيه اللفظ في تركيب مُعيَّن وما استقرَّ عندهم مِن القواعد مِن تراكيب عديدة في سياقات مختلفة، وأصبح واضحًا حرص المتأخرين على ضبط أصول النظام الإعرابي وطردها حتى لو كان ذلك على ضيم المعنى، ممَّا جعل الدرسَ النحوي يتجه بعِلْم النحو إلى ما يُشبِه الصناعة اللفظية[2].

ومِن المواضع التي بدا فيها الخلط بين تفسير المعنى والإعراب في فَهْمِ كلام سيبويه:

---

(١) المنصف: ١ / ١٣١- ١٣٢.

(٢) ينظر: بحث (العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي): ٣٠٥- ٣٠٦.

١- قال سيبويه: «وتقول: أنتَ منِّي فرسخين، أي: أنتَ منِّي ما دمنا نسير فرسخين»[(١)]، وقد حمل ثعلب تقدير سيبويه على الصنعة، أي: أنه حذَف (ما دام) وأبقى معمول الخبر؛ ولذا ردَّه بأنه ليس على هذا المحذوف دليل، ولا يدعو إليه اضطرار، ولا ينبغي حمل الكلام على الحذف إذا قام الكلام الظاهر بنفسه.

وخالفه أبو حيَّان، فذهب إلى أنَّ تقدير سيبويه هو تفسير معنىً لا إعراب، قال: «والذي ينبغي أن يُخرَّج عليه كلام س وتقديره إنما هو تفسير المعنى لا تفسير الإعراب؛ لأنه إذا كان تابعًا مِن أتباعه في فرسخين دلَّ على أنه لا يكون تابعه في أكثر منها، فهذا معنى قول س: (ما دمت تسير فرسخين)، فإذا كان تفسير معنى بطَل ردُّ أحمد بن يحيى»[(٢)].

٢- في قول الشاعر[(٣)]:

مـــن لـــدُ شَـــوْلًا فـــإلى إتْلائِهـــا

---

(١) الكتاب: ١ / ٤١٧.

(٢) التذييل والتكميل: ٤ / ٧٣. وينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٣١.

(٣) من مشطور الرجز، وقد أغفلت المصادر نسبته إلى قائله، وانفرد النحَّاس في إعراب القرآن: ١ / ٣٧٥ بنسبته إلى العجَّاج وليس في ديوانه. ينظر: الكتاب: ١ / ٢٦٤، وشرح الكتاب: ١ / ١٢٨، ٢ / ١٦٣، وشرح المفصل: ١ / ٤٠١، وشرح التسهيل: ١ / ٣٦٥، وتوضيح المقاصد: ١ / ٥٠٣.

وجَّه سيبويه[1] نصب (شَولًا) بتقدير: مِن لدُ أن كانت شولًا بإثبات (أن)، ولذا اعترض بعض النحويين على سيبويه بأنه يَلزم مِن تقديره حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها[2].

وقد اعتذر أبو حيَّان[3] لسيبويه بحمل كلامه على تفسير المعنى لا الإعراب، واستدلَّ لذلك بأنَّ سيبويه قد نصَّ في موضع مِن كتابه على عدم جواز حذف بعض الموصول وبقاء بعضه؛ فيُحمل بعض كلامه على بعض.

٣- اختلف النحويون في توجيه نحو قولهم: «أنت ومالُك»، و«أنت وشأنُك»، فذهب بعضهم إلى أنه لا إضمار، وأنَّ الواو تسدُّ مَسدَّ الخبر، ومنهم مَن قدَّر الخبر: مقرونان، وهو صريح كلام سيبويه، قال: «ولو قلتَ: أنتَ وشأنُك، كنتَ كأنَّك قلتَ: أنتَ وشأنُك مقرونان»[4]، ولكنَّ ابن خروف ذهب إلى أنَّ تقدير سيبويه هو تقدير معنىً لا إعراب[5].

٤- وجَّه سيبويه قول العرب: «ما شأنُك وزيدًا» بقوله: «فإذا أضمرتَ، فكأنَّك قلتَ: ما شأنك وملابستُ زيدًا أو وملابستك زيدًا»[6].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٦٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: / ٣٨٥. وينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣٦٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١٩١، والتذييل والتكميل: ٤ / ٢٣٠- ٢٣١.

(٤) الكتاب: ١ / ٣٠٠.

(٥) ينظر الخلاف في ذلك في: التذييل والتكميل: ٨ / ١١٨.

(٦) الكتاب: ١ / ٣٠٩.

والظاهر أنَّ تقديره للمصدر (ملابسةً) تفسير معنىً لا إعراب، ويدلُّ على ذلك ترجمة الباب الذي عقده لتوجيه نحو هذا الأسلوب عن العرب، قال: «هذا باب منه يُضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حُمل آخِره على أوَّله، وذلك قولك: مالك وزيدًا، وزيدًا شأنك وعمرًا»، فقد بنى الباب على إضمار الفعل[1].

٥- مِن ذلك أيضًا أنَّ ابن عصفور قد استشكل قول سيبويه: «أتستقبلون أعور وذا ناب»[2]؛ لأنَّ الأسماء التي ذكرها في هذا الباب أحوال مبيِّنة. ودفعًا لهذا الإشكال، فسَّر ابن عصفور قول سيبويه بتفسيرين: أحدهما معنوي، والآخَر إعرابي، قال: «يتخرَّج ذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون تفسير معنىً، وإنما أراد: أتستقبلونه أعور، وإذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور. والثاني: أن يكون حذف المفعول؛ اقتصارًا أو اختصارًا، فيكون تفسير إعراب»[3].

ويُفاد مِن الأمثلة السابقة أمران:

الأول: أنَّ الخلط بين تفسير المعنى والإعراب مِن أسباب اختلاف الشُّرَّاح في فَهْمِ كلام سيبويه.

---

(١) الكتاب: ١ / ٣٠٧. وينظر: التذييل والتكميل: ٨ / ١٢١، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٤٨٨.

(٢) الكتاب: ١ / ٣٤٣.

(٣) التذييل والتكميل: ٧ / ٢٣٠. ولم أقف على كلام ابن عصفور في كتابيه: شرح الجمل، والمقرَّب.

الثاني: أنَّ حَمْلَ النحويين كلام سيبويه على تفسير المعنى كان مِن وسائل اعتذارهم له عن بعض الاعتراضات التي قد أُوردت عليه.

وإذا كان الإعراب قد نال قيمته مِن وَثاقته الشديدة بالدِّلالة عامَّة؛ لأنه «مَعْبَرٌ لفهم المعاني، ومَرْكَبٌ للغوص عليها، وأداة لتحليل الكلام، وبيانِ أركانه ومُعطياته»[1]، فإنَّ وَثاقته بالدِّلالة القرآنية أقوى؛ ولذا «اتخذ المفسِّرون عامَّةً الإعراب منهجًا شائعًا مِن مناهج التفسير؛ فعمدوا إلى كثير مِن الأحيان إلى تحديد عناصر الكلام، وبمُجَّرد بيان وظيفتها النحوية تتجلَّى دلالتها، فإذا اختلف المفسِّرون في تفسير الكلام وإعرابه تغيَّر المعنى»[2]؛ ولذا عدَّ بعضهم الإعراب فرعًا مِن فروع التفسير[3].

وإذا أمكن إيساع سيبويه عُذرًا بحمل بعض كلامه في تحليل أساليب كلام العرب على تفسير المعنى، فإنَّ هذا الأمر قد يضيق في حقِّ مَن تصدَّى للإعراب وخاصَّة إعراب القرآن؛ ولذا عدَّ ابن هشام أنَّ مِن الجهات التي يَدخل على المعرب الاعتراضُ مِن جهتها «أن يراعي المعرِب معنىً صحيحًا، ولا ينظر في صِحَّته في الصناعة»[4].

---

(١) التوجيه النحوي لوجوه القراءات المشكلة في كتاب سيبويه: ١٠٦.
(٢) قضايا اللغة في كتب التفسير: ٣٠٦.
(٣) ينظر: كشف الظنون: ١ / ٨١.
(٤) مغني اللبيب: ٦٩٨.

ولعلَّ الفرَّاء هو أوَّل مَن فتح باب التفرقة بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب في توجيه النصِّ القرآني، ففي توجيه كلمة (إلَّا) مِن قول الله تعالى: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾[1] قال: «وقد قال بعض النحويين: (إلَّا) في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنه قال: لئلَّا يكون للناس عليكم حُجَّة ولا للذين ظلموا، فهذا صواب في التفسير، خطأ في العربية....»[2].

فعبارته الأخيرة موافقة مِن حيثُ المضمون لقول المتأخرين: هذا تفسير معنىً لا إعراب[3]، كما سيتَّضح مِن المسائل المجموعة في المباحث القادمة.

ووَجْهُ صواب كون (إلَّا) بمعنى الواو في التفسير يعود إلى جهتين[4]:

الأُولى: أنه قد جاء عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما تفسيرُه للآية بمُقتضى هذا الإعراب، حيثُ قال: «ولا الذين ظلموا في المقالة»[5].

الثانية: أنه قد ذهب أكثر المفسِّرين إلى أنَّ المراد بـ(الناس) في الآية هم اليهود، وأنَّ المقصود بـ(الذين ظلموا) هم كُفَّار مكة، أمَّا اليهود فكانوا يقولون: إنهم وجدوا في كتابهم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلَّم وأصحابه

---

(١) البقرة: (١٥٠).

(٢) معاني القرآن: ١ / ٨٩- ٩٠.

(٣) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ٦٨.

(٤) ينظر: النقد الإعرابي في كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب الاحتجاج للقراءات: ٨٣.

(٥) ينظر: تنوير المقباس: ٢١.

رضي الله عنهم يُحوِّلون القبلة، فهلَّا حوَّلوها، أو يقولون: إنَّ النبي صلى الله عليه وسلَّم يخالفنا ويتَّبع قِبلتنا، أو إنهم لم يعلموا قِبلتهم حتى هديناهم، وأمَّا كُفَّار مكة، فكانوا يقولون: إنَّ الكعبة هي القِبلة، فلِمَ انصرفوا عنها ؟!»[1].

وهذا التفسير يناسب مِن حيثُ المعنى كون (إلَّا) بمعنى الواو.

ويُعدُّ أبو حيَّان أوَّل مَن استقرَّ هذا المصطلح لديه وتحدَّد بلفظ: هذا تفسير معنىً لا تفسير إعراب، وتابعه السمين، والسفاقسي، والسيوطي[2].

وقد كان الخلط بين تفسير المعنى والإعراب سببًا في نقد بعض معربي القرآن بالتخطئة ونحوها، ومِن أمثلة ذلك تخطئة الزجَّاج للمبرِّد في توجيه (كان) مِن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾[3]، حيثُ قال: «وقال أبو العبَّاس محمد بن يزيد: جائز أن تكون (كان) زائدة، فالمعنى على هذا: إنه فاحشة ومقت، وأنشد في ذلك قول الشاعر:

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ ... وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ[4]

---

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١ / ٢٥٩، والوسيط: ١ / ٢٣٢.

(٢) ينظر: في أصول إعراب القرآن: ٦٨.

(٣) النساء: (٢٢).

(٤) البيت من الوافر، للفرزدق في: ديوانه: ٥٩٧، وهو في: الكتاب: ٢ / ١٥٣، والمقتضب: ٤ / ١٦، وشرح التسهيل: ١ / ٣٦١، وخزانة الأدب: ٩ / ٢١٧.

قال أبو إسحاق: هذا غلط مِن أبي العبَّاس؛ لأنَّ (كان) لو كانت زائدةً لم تنصب خبرها، والدليل على هذا البيتُ الذي أنشده:

وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

ولم يَقُلْ: كانوا كرامًا»[1].

فقد نسب الزجَّاج في هذا النصِّ إلى المبردِّ أنَّ (كان) في الآية زائدة، وقد عدَّ ذلك خطأ منه، لأنها لو كانت زائدة لَمَا نصبت الخبر بعدها، واستدلَّ بالبيت الذي احتجَّ به المبرِّد، حيث إنَّ (كان) لم لو لم تكن زائدةً لقال: كانوا كرامًا.

قلتُ: وإن «كان الزجَّاج تلميذ المبرِّد، وهو أدرى بمذهب شيخه»[2]، ولكنِّي أميل إلى حمل كلام المبرِّد على تفسير المعنى بأنَّ «يُتأوّل كلامه على أنّ (كان) لا يُرَاد بها تقييد الخبر بالزمن الماضي فقط، فجعَلها زائدةً بهذا الاعتبار»[3]، فهو يريد بالزيادة أنه لو لم تَدخل (كان) لفُهِمَ أنَّ نكاح أزواج الآباء ليس بفاحشة فيما مضى؛ فجيء بـ(كان) لتأكيد ذلك، وهذا آكَدُ في إثبات الحُجَّة على المخاطَبين؛ ولذا وصفها المبرِّد بالزيادة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٣٢- ٣٣.
(٢) خزانة الأدب: ٩ / ٢١٨.
(٣) البحر المحيط: ٣ / ٢١٣.

ويقوِّي ذلك أنه في كتابه (المقتضَب) خالف مَن جعل (كان) في البيت المذكور زائدةً، فقال: «وتأويل هذا سقوط (كان) على: وجيرانٍ لنا كرامٍ في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا مِن إلغاء (كان)، وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا)، فتقديره: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا»[1].

وقد تختلف النظرة إلى بعض توجيهات معربي القرآن، فيحملها بعض المتناولين لها على أنها مِن تفسير المعنى، ويحملها آخَرون على أنها مِن تفسير الإعراب.

ومِن الأمثلة لذلك قولُ العكبَري في توجيه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا﴾[2]: «قوله تعالى: (حاجةً)، أي: مسَّ حاجة»[3]، فقد حمل محمود الآلوسي كلام العكبَري على أنه «تقدير معنىً لا إعراب»[4]، أي: أنه ليس ثَمَّةَ مضاف مُقدَّر، وإنما جاء بلفظ المضاف؛ لإيضاح المعنى فقط، وذلك لعدم وجود مُقتضَى معنوي أو صناعي لتقدير المضاف في نظره، وخالف ذلك السمين؛ فذهب إلى أنَّ ما قاله العكبَري هو تفسير إعراب، «أي: إنه حُذف المضاف؛ للعِلْمِ به»[5].

---

(١) المقتضب: ٤ / ١١٦. وينظر: النقد الإعرابي في كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب الاحتجاج للقراءات: ٣٤٥.
(٢) الحشر: (٩).
(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١٦.
(٤) روح المعاني: ٢٨ / ٥٢.
(٥) الدر المصون: ١٠ / ٢٨٦.

وقد يُتّفَق على إجراء كلام المعرب على تفسير المعنى لمخالفته القواعد، مِن ذلك ما ذهب إليه العكبَري أيضًا في قول الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[1] مِن أنَّ الجارَّ والمجرور (في سبيل الله) متعلِّق بمحذوف على أنه حال مِن مرفوع (أُحصروا)، وتقديره: بمجاهدِين في سبيل الله. وهذا التقدير جارٍ على تفسير المعنى؛ لأنَّ الجارَّ لا يتعلَّق إلَّا بكون عام[2].

وبالنظر في كتب التفسير وإعراب القرآن، نجد كثيرًا من التوجيهات للآيات التي تجري على سمْتِ تفسير المعنى دون مراعاتها لقواعد النحو، ولعلَّ مردَّ ذلك هو أنَّ قَصْدَ أصحابها كان إيضاح المعنى فقط مِن دون النظر إلى مُقتضَيات الصنعة، أو قد يكون باعثها السهو والغفلة.

وهذا يبدو ظاهرًا لدى أصحاب التفسير بالمأثور المتقدِّمين، فقد صاحبَ النحو في نشأته وتطُّوره ظهورَ مدرسة التفسير بالمأثور؛ ولهذا لم يكن للنحويين المعتنين بالتوجيه الإعرابي للقرآن الكريم مَزاحٌ مِن التأثُّر بالتفسير المأثور ومراعاته عند النظر في توجيه الآيات[3].

وقد كان المفسِّرون والمعربون المتقدِّمون كأصحاب معاني القرآن في تحليلهم للتراكيب القرآنية أكثر اتصالًا بالمعاني، فوجَّهوا الدلالات في

---

(١) البقرة: (٢٧٣).

(٢) ينظر: الدر المصون: ٢ / ٦١٨.

(٣) ينظر: بحث (الاستدلال بتفسير ابن عباس في إعراب القرآن): ٢٤.

النصوص القرآنية بحسب ما تُعين عليه قرائن المعنى المختلفة، ووجَّهوا مواقع الألفاظ والتراكيب تبعًا لذلك[1]، وجرى على ذلك بعض مَن بعدهم، وهذا ظاهر لدى الزمخشري[2]، ثُمَّ مال الأمر إلى العناية باللفظ والصناعة النحوية.

ومِن الأمثلة لذلك:

١- فسَّر الطبري قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[3]، بقوله: «....لأنَّ المعنى: إنه على رجعه يومَ تُبلى السرائر لقادر»[4]. وهذا تفسير معنىً؛ لأنَّ ظاهره أنَّ (يوم) منصوب بـ(رجعه)، ولا يجوز ذلك صناعةً؛ لاستلزامه الفصل بخبر (إنَّ) الذي هو (لقادر)، والمخلِّص مِن ذلك أن يُنصب (يوم تبلى السرائر) بعامل مُقدَّر مدلول عليه بـ(رجعه)، كأنه قيل: يُرجعه يوم تبلى السرائر[5].

وقد أوضح ذلك ابن جنِّي غاية الإيضاح، فقال: «فمعنى هذا: إنه على رجعه يومَ تُبلى السرائر لقادر، فإن حملتَه في الإعراب على هذا كان خطأً؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تُبلى) وبين ما هو مُعلَّق به مِن

(١) ينظر: بحث (العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي): ٣- ٦- ٣٠٧.
(٢) قال السفاقسي: «وكثيراً ما يتكلم الزمخشري مِن حيثُ ما يعطيه المعنى». ينظر: نواهد الأبكار: ٣ / ٢٥٦.
(٣) الطارق: (٨- ٩).
(٤) جامع البيان: ٢٤ / ٩٩.
(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١١٤.

المصدر الذي هو الرجع والظرف مِن صلته والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه اِحْتَلْتَ له بأن تُضمِر ناصبًا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالًّا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعدُ: يُرجعه يوم تُبلى السرائر، ودلَّ (رجعه) على يرجعه دلالة المصدر على فعله»[1].

٢- في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2]، جاء عن بعض المفسِّرين تفسير (إذ) بـ(قد)، ومنهم مقاتل بن سليمان، فقد قال: «و(إذ) يعني: وقد....»[3]، وقد فهِم بعض المعربين مِن ذلك أنَّ (إذ) حرف بمعنى: (قد)؛ ولذا جعله أبو حيَّان «ليس بشيء»[4].

والذي يَظهر لي أنَّ مَن فسَّر (إذ) بمعنى: (قد) أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وبيان ذلك أنَّ الأصل في (إذ) أن تكون ظرفًا للفعل الماضي[5]،

---

(١) الخصائص: ٣ / ٢٥٥.

(٢) البقرة: (٣٠).

(٣) ينظر: تفسيره: ١ / ٤١. وينظر: أيضًا: تنوير المقباس: ٦، والكشف والبيان: ١ / ١٧٤.

(٤) البحر المحيط: ١ / ٢٨٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ٦٠، وشرح التسهيل: ٢ / ٢٠٦، والبحر المحيط: ٦ / ٧٩، ١٦٣، والجنى الداني: ١٨٥.

والماضي متحقّق الكون، فناسب تفسير (إذ) بـ(قد)، وقد يَعْضُدُ ذلك قول بعض المفسِّرين: «ما كان في القرآن (إذ) فقد كان»[1].

٣- اختلف المعربون في توجيه معنى الباء ومتعلَّقها مِن قول الله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[2]، وقد شُهر عن بعض أهل التفسير أنَّ المراد: «ما أنت بمجنون، والنعمةُ لربِّك»[3].

وحكَم أبو حيَّان على قولهم بأنه تفسير معنىً لا إعراب؛ لأنَّ فيه إغفالًا للباء معنىً ومتعلَّقًا[4]، يُضاف إلى ذلك أنه مُخِلٌّ بتناسُب نظم الآية[5].

وقد يكون كلام المفسِّر موافقًا لتفسير الإعراب، و«كون الإعراب موافقًا للمعنى هو الأصيل والقاعدة العظمى»[6]، ومِن الأمثلة لذلك:

١- في قول الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[7]، فسَّر ابن عبَّاس رضي الله عنهما (والمسجدِ الحرام) بقوله: «وصدٌّ عن المسجد الحرام»[8].

---

(١) الدر المنثور: ١ / ١٠٢.
(٢) القلم: (٢).
(٣) الكشف والبيان: ١٠ / ٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٠٢. وينظر أيضًا: الدر المصون: ١٠ / ٤٠٠- ٤٠١.
(٥) مباحث التفسير: ٣٠٦.
(٦) النحو بين الصناعة والمعنى: ٦.
(٧) البقرة: (٢١٧).
(٨) جامع البيان: ٣ / ٦٥٧.

وهذا التفسير هو المتَّفِق بلفظه ومعناه مع إعراب مَن جعَل (المسجد) مجرورةً بالعطف على (سبيل الله)[1].

٢- ذهب أكثر المفسِّرين[2] في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ إلى أنَّ المعنى: اذكر إذ قال، وهذا التفسير موافق لإعراب مَن جعل (إذ) منصوبة بفعل محذوف، وبه قال أكثر المعربين[3].

٣- فسَّر الحسن البصري قول الله تعالى: ﴿مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[4] بـ«مَن جهِل نفسه وخسِر نفسه»[5]، وهذا يتآخى وإعرابَ مَن قال: إنَّ (نفسَه) مفعول به بـ(سفِه) على تضمين معنى فعل مُتَعَدٍّ[6].

٤- فسَّر ابن عبَّاس رضي الله عنهما ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[7] بـ«اجتنبني سويًّا»[8]، وهذا التفسير يوافق في معناه إعراب مَن نصب (مليًّا) على الحال[9].

- مسائل تفسير المعنى وتفسير الإعراب في القرآن الكريم.

---

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٨٤، ومشكل إعراب القرآن: ١٢٨، والبحر المحيط: ٢ / ١٥٥. وينظر: بحث (الاستدلال بتفسير ابن عباس في إعراب القرآن): ٢٤.

(٢) تنظر هذه النسبة في: التفسير البسيط: ٢ / ٣٠٨.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١ / ٢٤٧.

(٤) البقرة: (١٣٠).

(٥) التفسير الكبير: ٤ / ٦٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ١ /٥٦٥، والدر المصون: ٢ / ١٢٢.

(٧) مريم: (٤٦).

(٨) جامع البيان: ١٨ / ٢٠٦.

(٩) ينظر: بحث (الاستدلال بتفسير ابن عباس في إعراب القرآن): ٤٩.

المسائل المتعلِّقة بالأدوات النحوية.

المسألة الأولى: دخول واو الحال على الفعل المضارع المثبَت.

في توجيه قراءة ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾[1] بزيادة الواو قبل(تكتمون) بإثبات النون[2]، ذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ (وتكتمون) جملة في موضع الحال، وقدَّرة بـ(كاتمين).

وقد تعقَّبه أبو حيَّان بأنَّ تقديره «تقدير معنىً لا تقدير إعراب؛ لأنَّ الجملة المثبَتة المصدَّرة بمضارع إذا وقعت حالًا لا تَدخل عليها الواو، والتقدير الإعرابي هو أن تُضمِر قبل المضارع هنا مبتدأ، تقديره: وأنتم تكتمون الحق»[4].

وقد اختلف النحويون على قولين في حُكم اقتران جملة الحال بالواو إذا كانت مُصدَّرة بفعل مضارع مُثبَت[5]:

القول الأول: عدم الجواز. وهو قول الجمهور[6].

---

(١) البقرة: (٤٢).

(٢) ذُكر أنها في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولم أقف عليها في كتاب المصاحف. وينظر: أنوار التنزيل: ١ / ٧٦، والبحر المحيط: ١ / ٣٣٥، ومعجم القراءات القرآنية: ١ / ٩٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ١ / ١٣٣.

(٤) البحر المحيط: ١ / ٣٣٥.

(٥) ينظر: روح المعاني: ١ / ٢٤٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢ / ٤٦٩، والمقتضب: ٢ / ٦٥- ٦٦، وأمالي ابن الحاجب: ١ / ٤٠٢، وشرح المفصل: ٢ / ٦٩، وشرح المقدمة الجزولية: ٢ / ٧٣٥- ٧٣٦، وشرح التسهيل: ٢ / ٣٥٩، ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٢

وحُجَّتهم «أنَّ المضارع مشابه للاسم ؛ فلا تَدخل عليه الواو كما لا تَدخل على الاسم»[1].

القول الثاني: الجواز على قِلَّة.

وهذا قول الجُزُولي، قال: «ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي معنىً إلَّا قليلًا»[2]، وقد أخذ به الشِّهاب الخفاجي[3].

وعدَّه ابن مالك[4] في بعض المواضع جائزًا في نادر الكلام.

ومِمَّا احتجُّوا به:

١- «أنه ليس للمانع دليل يُعتمَدُ عليه»[5].

٢- وجود بعض الشواهد التي اقترنت فيها واو الحال بالفعل المضارع، ومنها:

- قول الشاعر[6]:

/ ٧٦٢، وشرح الكافية للرضي: ق١- ج٢ / ٦٧٧، والبحر المحيط: ٣ / ٧٢-٧٣، وتوضيح المقاصد: ٢ / ٧١٩، ومغني اللبيب: ٧٨٩، والتصريح على التوضيح: ١ / ٦١٣.

(١) توضيح المقاصد: ٢ / ٧١٩. وينظر: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٤٠٢.

(٢) المقدمة الجزولية: ٩١. وينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢ / ٧٣٥.

(٣) ينظر: حاشيته على تفسير البيضاوي: ٢ / ١٥٣. وظاهر كلامه جوازه على الإطلاق.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٥٣.

(٥) حاشية الخفاجي على تفسير البيضاوي: ٢ / ١٥٣.

(٦) البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه: ١٨٧. وينظر: مجالس ثعلب: ١ / ٢٠٠، وشرح القصائد السبع: ٣٠٠، وشرح التسهيل: ٢ / ٣٦٧، والتذييل والتكميل: ٩ / ١٨٠، وخزانة الأدب: ٦ / ١٣١.

عُلِّقْتُهـا عَرَضًـا وأَقْتُـلُ قَومَهـا زَعْمًـا لَعَمْـرُ أَبيـكَ لـيس بِمَـزْعَمِ

فجملة (وأقتل قومها) حال مِن نائب الفاعل في (عُلِّقْتُها)، وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبَت[1].

- وقول الشاعر[2]:

فَلَمَّـا خَـشِيتُ أَظَـافِيرَهُمْ نَجَـوْتُ وَأَرْهَـنُهُمْ مَالِكًـا

قال ابن مالك: «أي: نجوتُ راهنًا مالكًا»[3].

وقد أُجيبَ عن هذين الشاهدين وغيرهما بأجْوُبة، ومنها: أنها محمولة على الضرورة، أو الشُّذوذ، أو على تقدير مبتدأ؛ فتكون الواو داخلة على الجملة الاسميَّة، أو أنَّ الواو عاطفة لا حاليَّة والفعل بعدها مؤوَّل بالماضي[4].

---

(١) ينظر: التصريح على التوضيح: ١ / ٦١٣.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي. ينظر: كتاب الأفعال: ٣ / ٢٥، وشرح التسهيل: ٢ / ٣٦٧، والتذييل والتكميل: ٩ / ١٨٠، والجنى الداني: ١٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٢٧٩. قال ثعلب: الرُّواة كلهم على: (أرهنَهم). ينظر: مجمع الأمثال: ٢ / ٣٤٢. ولا شاهد على هذه الرواية.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٦٢.

(٤) ينظر: الاقتضاب: ٢ / ١٦٣، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٧٦٢، والبحر المحيط: ٣ / ٤٣، والتذييل والتكميل: ٩ / ١٨٠، والدر المصون: ٢ / ٣٤٨، ٤ / ٣٠٧، والتصريح على التوضيح: ١ / ١٦٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٢٧٩.

وقد عدَّ أبو حيان[1] هذه الشواهد مِن القليل النادر الذي لا يُعوَّل عليه.

وقد استقريتُ الآيات التي اقترنت فيها الواو بالمضارع[2]، فوجدتُ أنَّ خمسة منها قد حملها الزمخشري على الحاليَّة، وهي على نوعين:

النوع الأول: الآيات التي ظاهر عبارته فيها جواز مباشرة واو الحال للفعل المضارع، وهي أربع آيات:

١- قول الله تعالى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ﴾[3].

قال الزمخشري: «أي: قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة»[4].

وقد استحسنه أبو حيَّان معنىً، ولكنْ اعترضه صناعةً؛ لدخول واو الحال على المضارع[5].

٢- قراءة ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[6] برفع (ويعلمُ)[7].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٢٢٧. وينظر أيضًا: الدر المصون: ٩ / ١٥٤.
(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٥٨٦- ٥٨٩.
(٣) البقرة: (٩١).
(٤) الكشاف: ١ / ١٦٥.
(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ٤٣.
(٦) آل عمران: (١٤٢).
(٧) وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٩، والكامل في القراءات: ٥٨١، ومعجم القراءات القرآنية: ١ / ٥٨١.

قال الزمخشري: «بالرفع على أنَّ الواو للحال، كأنه قيل: ولمَّا تجاهدوا وأنتم صابرون»[1].

وقد اعترضه أبو حيَّان: «ولا يصلح ما قال؛ لأنَّ واو الحال لا تَدخل على المضارع، لا يجوز: (جاء زيد ويضحك)، وأنت تريد: جاء زيد يضحك»[2].

٣- وقول الله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴾[3].

قال الزمخشري: «والواو في (ونطمع) واو الحال»[4].

٤- وقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ﴾[5].

قال الزمخشري: «فإن قلتَ: الواو في (وتُخفي في نفسك وتخشى الله أحق أن تخشاه) ما هي؟ قلت: واو الحال، أي: تقول لزيد: أَمْسِك عليك زوجك مخفيًا في نفسك إرادة أن لا يُمسكها، وتُخفي خاشيًا قالة الناس وتخشى الناس، حقيقًا في ذلك بأن تخشى الله»[6].

---

(١) الكشاف: ١ / ٤٢١.
(٢) البحر المحيط: ٣ / ٧٢.
(٣) المائدة: (٨٤).
(٤) الكشاف: ١ / ٦٧٠. وينظر: البحر المحيط: ١ / ٦٧٠.
(٥) الأحزاب: (٣٧).
(٦) الكشاف: ٥ / ٥٤٣.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إنَّ الزمخشري يُجيز مباشرة واو الحال، ويؤيِّد ذلك قولُ الخفاجي: «وفي الكشف: إنَّ كلام الزمخشري يدلُّ على أنَّ المضارع المثبَت يجوز أن يقع حالًا مع الواو»[1].

وقول الآلوسي أيضًا: «وجُوِّزت الحاليَّة بتقدير: وأنت تُخفي أو بدونه كما هو ظاهر كلام الزمخشري في مواضع مِن كشَّافه»[2].

وعليه، فإنَّ تقدير الزمخشري جملة (وتكتمون) في آية المسألة بكاتمين هو تفسير صناعة لا معنىً كما قال أبو حيَّان.

النوع الثاني: وفيه آية قد حملها الزمخشري على الحاليَّة، ولكنْ على تقدير مبتدأ بعد الواو؛ فتكون الواو قد دخلت على جملة اسميَّة، وهي قول الله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[3].

قال: «ويجوز أن يكون حالًا مِن ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾[4]، أي: يستضعفهم فرعون، ونحن نريد أن نَمُنَّ عليهم»[5].

وبناءً عليه، يمكن تفسير تقديره للحال بكاتمين بأنه تفسير معنىً، لا صناعة.

---

(١) حاشيته على تفسير البيضاوي: ٢ / ١٥٣.
(٢) روح المعاني: ٢٢ / ٢٤.
(٣) القصص: (٥).
(٤) القصص: (٤).
(٥) الكشاف: ٣ / ٣٩٢.

وهو الأقرب إلى الصواب ؛ لأنَّ الزمخشري في كتابه (المفصَّل) قد صرَّح بأنَّ الواو لا تَدخل على الفعل المضارع المثبَت، قال: «والجملة تقع حالًا، ولا تخلو مِن أن تكون اسميَّة أو فعلية....وإن كانت فعليَّة لم تَخْلُ مِن أن يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا، فإن كان مضارعًا لم يَخْلُ مِن أن يكون مثبَتًا أو منفيًا، **فالمثبَت بغير واو**»[1].

فيُحمَل كلامه غير الصريح في توجيه الآية على كلامه الصريح في كتابه (المفصَّل)، وهذا أَمْثَلُ عندي مِن القول بأنَّ له قولين في المسألة.

المسألة الثانية: (ما) بين المصدريَّة الظرفيَّة، والشرطيَّة.

في قول الله تعالى: ﴿ **لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً** ﴾[2]، ذهب العكبَري[3] إلى أنَّ (ما) مصدريَّة ظرفيَّة، والتقدير: في زمن ترك مسِّهنَّ.

ثُمَّ نقل بصيغة التضعيف إعرابًا آخَر، وهو جواز كون (ما) في الآية شرطيَّة، أي: إن لم تمسوهُنَّ.

قال أبو حيَّان بعد أن ذكر هذا الإعراب: «....وأراد بذلك- والله أعلم- تفسير المعنى»[4]، ووافقه السمين، فقال: «.... بل الظاهرُ أنَّ هذا القائل إنَّما أراد تفسير المعنى ؛ لأنَّ (ما) الظرفيَّة مُشَبَّهة بالشرطيَّة»[5].

---

(١) المفصل: ٩٢.
(٢) البقرة: (٢٣٦).
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٨٨.
(٤) البحر المحيط: ٢ / ٢٤١.
(٥) الدر المصون: ٢ / ٤٨٥.

قلتُ: لعلَّ أوَّل مَن حمل (ما) على معنى الشرط- بحسب بحثي- هو الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ) في تفسيره، حيثُ قال: «إن قيل: (ما) في قوله: (ما لم تمسوهُنَّ) يقتضي الشرط»[١].

ثُمَّ أورده محمود الكَرماني[٢]، وعدَّه وجهًا عجيبًا، ثُمَّ ذكره أبو البركات الأنباري[٣] مُقدَّمًا على إعراب (ما) مصدريَّة.

وكلام الراغب محتمل للإعرابين؛ لأنَّ (ما) المصدريَّة الظرفيَّة- كما نصَّ غير واحد مِن النحويين- شرطٌ مِن حيث المعنى[٤]. قال الفرَّاء: «وتقول: (لا آتيك ما عشتَ)، ولا يقولون: ما تعش؛ لأن (ما) في تأويل جزاء»[٥].

ويظهر لي أنَّ الراغب يريد أنَّ (ما) في الآية شرطيَّة صريحة، ولا يريد أنها مصدريَّة ظرفيَّة، وذلك لأني وجدتُ مِن خلال استقراء تفسيره أنه إذا قصد أنَّ الكلمة محمولة على الشرط وليست بذات دلالة محضة عليه، فإنه يُعبِّر عن ذلك بتضمُّنها لمعنى الشرط، كقوله عن الاسم الموصول (ما)

---

(١) تفسيره: ١ / ٤٩٠.

(٢) ينظر: غرائب التفسير: ١ / ٢١٨.

(٣) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٦٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٨٩، ومغني اللبيب: ٢٦٧، وتمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٢٨.

(٥) معاني القرآن: ١ / ٦٥. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٤٠.

في آية ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[1]: «دخول الفاء في قوله: (فبإذن الله)؛ لتضمُّن (الذي) معنى الشرط»[2].

وهذا الوجه أغلب في الظنِّ مِن المصدريَّة الظرفيَّة؛ لأنَّ المعنى عليه أقعد؛ لكون «(ما) الظرفيَّة إنما يحسُن موقعُها فيما إذا كان المظروف أمرًا ممتدًا منطبقًا على ما أُضيفَ إليها مِن المدَّة أو الزمان، كما في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[3]....ولا يخفى أنَّ التطليق ليس كذلك»[4].

المسألة الثالثة: الابتداء بـ(أنَّ) المفتوحة.

اُختلف في إعراب المصدر المؤوَّل لـ(أنَّ أكثركم فاسقون) في قول الله تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلُ وَأَنَّ أَكۡثَرَكُمۡ فَٰسِقُونَ﴾[5] على وجوه إعرابيَّة عديدة.

ويعنينا في هذه المسألة الوجه الذي ذهب إليه الزمخشري، وهو أنَّ المصدر المؤوَّل في محلِّ رفع مبتدأ، والخبر محذوف، قال: «أو يرتفع على الابتداء والخبرُ محذوف، أي: وفِسْقُكم ثابت معلوم عندكم»[6].

---

(١) آل عمران: (١٦٦).
(٢) تفسيره: ٣ / ٩٧١. وينظر أيضًا: ١ / ١٦٦، ٢٥٤، ٢ / ٦٨٥، ٧٠٠.
(٣) هود: (١٠٨).
(٤) تفسير أبي السعود: ١ / ٢٣٣.
(٥) المائدة: (٥٩).
(٦) الكشاف: ١ / ٦٥١.

وقد اعترض أبو حيَّان تقديره للخبر مُؤخَّرًا ؛ لأنه يترتَّب عليه الابتداء بـ(أنْ) المفتوحة. قال: «ولا ينبغي أن يُقدَّر[1] الخبر إلَّا مُقدَّمًا، أي: ومعلومٌ فِسْقُ أكثركم ؛ لأنَّ الأصحَّ ألَّا يُبدَأ بها متقدِّمة إلَّا بعد (أمَّا) فقط»[2].

والابتداء بـ(أنَّ) مفتوحةً غير جائز عند الجمهور[3]، بل حُكي الإجماع على ذلك[4]، ونُسب إلى الأخفش، والفرَّاء الجواز[5]. واعتذر السمين للزمخشري باعتذارَين:

الأول: أنه يُغتفَر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفَر في الأمور اللفظية.

الثاني: أنَّ كلام الزمخشري جارٍ مَجرى تفسير المعنى.

ويؤيِّد أنه تفسير معنىً أمران:

الأول: أنَّ الزمخشري في بعض نظائر الآية قد قدَّر الخبر مُقدَّمًا، ومِن ذلك آية: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[6]، قال: «فـ(أنَّ له) على حذف الخبر، أي: فَحَقٌّ أنَّ له نار جهنم»[7].

---

(١) في البحر المحيط: ٥٢٧/٣ ط (الكتب العلمية) [وهي المعتمَدة في هذا البحث]: «يُقدَّم»، وهو تصحيف، والتصويب من ط (الرسالة): ٢٨٢/٨. وقد نُبِّهتُ لذلك.

(٢) البحر المحيط: ٣ / ٥٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٢٤، والأصول في النحو: ١ / ٢٦٦، وهمع الهوامع: ٢ / ١٥٩.

(٤) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٢٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ١٢٨، وتعليق الفرائد: ٣ / ٧٠ - ٧١.

(٦) التوبة: (٦٣).

(٧) الكشاف: ٢ / ٢٨٥.

وفي نظائر أخرى، جعل المصدر المؤوَّل خبرًا مُؤخَّرًا لمبتدأ مُقدَّر مُقدَّم، ومِن الأمثلة: قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ في قراءة (أنَّ) بالفتح[1]، قال: «على: فجزاؤه أنَّ له نار جهنم»[2].

وهذا دليل على أنه لا يرى جواز الابتداء بـ(أنَّ) مفتوحةً.

الثاني: أنَّ الزمخشري ليس بِدْعًا في تقدير الخبر مُؤخَّرًا على سبيل التسمُّح؛ فقد سبقه وتلاه بعض النحويين، ومنهم الزجَّاج في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3]، قال: «....لأنَّ معناها المصدر، والخبرُ محذوفٌ. المعنى: إنه مَن عمِل كذا وكذا فمغفرةُ اللَّه له»[4].

ومنهم أيضًا: الرضي، قال: «...نحو: مَن يُكرمْني فإني أُكْرِمه، الكسر بتأويل: فأنا أُكْرِمه، والفتح: على أنَّ (أنَّ) مع ما في حيِّزها مبتدأ محذوف الخبر، أي: فإكرامي له ثابت»[5].

---

(١) الجن: (٢٣). وهي قراءة شاذَّة رُويت عن ابن عامر، وطلحة بن مصرِّف. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٦٣، والبحر المحيط: ٨ / ٣٤٧، ومعجم القراءات القرآنية: ١٠ / ١٣٠.

(٢) الكشاف: ٤ / ٦٣٢.

(٣) الأنعام: (٥٤).

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٢٥٤.

(٥) شرحه للكافية: ق٢- ج٢ / ١٢٤٨.

المسألة الرابعة: مجيء (مِن) التبعيضيَّة اسمًا.

اختلف المعربون في فاعل (جاءك) مِن قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]، فقيل: الفاعل (نبأ) على اعتبار زيادة (مِن)، وقيل: الفاعل ضمير مستتر، وقد أشكل عليهم تعيين مرجع هذا الضمير على أقوال؛ لعدم تقدُّم ما يصلح أن يكون فاعلًا في الظاهر، و(مِن نبأ المرسَلين) بناءً على هذا القول في محلِّ نصب حال، وقيل: إنَّ (مِن) للتبعيض[2].

ولم يتعرَّض الزمخشري لفاعل (جاءك)، وإنما اكتفى بقوله: «﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾: بعض أنبائهم وقصصهم وما كابدوا مِن مصابرة المشركين»[3].

وقد حكَم أبو حيَّان[4]، وتابعه السمين[5] على كلامه بأنه تفسير معنىً لا إعراب؛ لأنَّ (مِن) حرف؛ والحروف لا تكون فاعلة.

---

(١) الأنعام: (٣٤).

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٩٨، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٩٢، والمحرر الوجيز: ٢ / ٢٨٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢ / ٥٧٦- ٥٧٧، والدر المصون: ٤ / ٦٠٦، والبرهان في علوم القرآن: ٤ / ٤٢٥.

(٣) الكشاف: ٢ / ١٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ١١٨.

(٥) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٦٠٧.

وفَهِمَ بعض النحويين مِن كلام الزمخشري أنَّ (مِن) فاعلة بمعنى (بعض)[1]؛ لأنَّ الحرف عنده- كما ذكروا- يكون مُسندًا إليه إذا أُوِّل باسم[2]؛ فهو إذن تفسير إعراب.

ونظير هذه الآية قول الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ ﴾[3]، فقد وجَّهها الزمخشري بقوله: «وعليك بعض الليل، فتهجَّد به»[4].

قال السمين معقِّبًا: «فإن كان أراد تفسير المعنى فقريب، وإن أراد تفسير الإعراب، فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ المُغرَى به لا يكون حرفًا، وجَعْلُه (مِن) بمعنى بعض لا يقتضي اسميَّتَها، بدليل أنَّ واو (مع) ليست اسمًا بإجماعٍ، وإن كانت بمعنى اسم صريح وهو (مع)»[5].

قلتُ: كلام الزمخشري في الآية يحتمل تفسيرين:

الاحتمال الأول: أن يكون تفسير معنىً؛ فيكون الفاعل في الآية الأُولى ضميرًا مستترًا، و(مِن) حرف يفيد التبعيض، وقوله: «بعض أنبائهم» كقول سيبويه: «تقول: هذا مِن الثوب، وهذا منهم: كأنك

(١) ينظر: حاشية يس على التصريح: ٢ / ١١٨.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٤ / ٥٢.

(٣) الإسراء: (٧).

(٤) الكشاف: ٢ / ١٩.

(٥) الدر المصون: ٧ / ٣٩٨.

قلتَ: بعضه...»[1]، فلا يَلزم جَعْلُه (مِن) في الآية بمعنى بعض اسميَّتَها، وذلك لأنَّ علامة (مِن) المفيدة للتبعيض «إمكان سدِّ (بعض) مَسدَّها»[2].

وقد يؤيدِّ كونَ كلامه تفسيرَ معنىً أنه في كتابه (المفصَّل) لم يُشر إلى إنَّ (مِن) قد تخرج مِن حرفيَّتها إلى الاسميَّة، كما أشار إلى ذلك في الكاف، حيث قال: «والكاف للتشبيه، كقولك: الذي كزيد أخوك، وهو اسم في نحو: ... [ثُمَّ ذكر شاهدًا مِن الشِّعر]»[3].

الاحتمال الثاني: أن يكون كلامه تفسير إعراب، أي: أنَّ (مِن) المفيدة للتبعيض قد خرجت مِن الحرفيَّة إلى الاسميَّة؛ فاستُعملت استعمال الأسماء.

ويعضد كونَه تفسيرَ إعراب أنَّ مجيء (مِن) التبعيضيَّة اسمًا له ما يؤيِّده السماع والقياس، ومِن ذلك:

١- أنَّ النحويين قد قرَّروا جواز خروج بعض حروف الجرِّ مِن الحرفية إلى الاسميَّة، مثل: الكاف، وعلى، وعن، ومذ ومنذُ في مواضع معيَّنة ولعِلَل ذكروها.

---

(١) الكتاب: ٤ / ٢٢٥.
(٢) مغني اللبيب: ٤٢٠.
(٣) المفصل: ٣٨٥.

٢- أنَّ بعض هذه العِلَل ينطبق على (مِن)، وهي وقوعها في مواضع يقتضي السياق أن تكون اسمًا، كوقوعها فاعلًا أو مبتدأ، أو معمولًا لناسخ، أو مضافًا إليه[١].

ومِن الشواهد على ذلك[٢]:

- قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٣]. قال زادة: «يجوز أن يُجعَل مضمون الجارِّ والمجرور مبتدأ على معنى: وبعض الناس مَن اتصف بهذه الصفات، ولا استبعاد في وقوع الظرف مبتدأ بتأويل معناه»[٤].

- قول الله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[٥]، أي: وبعض الذين هادوا، فـ(مَن) المفيدة للتبعيض مبتدأ، والجملة الفعليَّة (يحرِّفون) خبر؛ وبذا تسلم الآية مِن تقدير مبتدأ محذوف، أي: ومن الذين هادوا مَن أو فريق يحرِّفون[٦].

---

(١) ينظر: بحث (مِن التبعيضية اسمًا): ٥٣٦.

(٢) ينظر الشاهد الثاني والثالث في: بحث (مِن التبعيضية اسمًا): ٥٢٢، ٥٢٤.

(٣) البقرة: (٨).

(٤) حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ١ / ٢٥٦.

(٥) النساء: (٤٦).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٧١، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ٢٥٩، والبحر المحيط: ٣ / ٢٧٣.

- قول النبي صلى الله عليه وسلَّم: «إنَّ مِن أشدِّ الناس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون»[1]، وقد اُختلف في تخريج هذا الحديث، فقيل: إنَّ (مِن) زائدة، وقيل: إنَّ اسم (إنَّ) ضمير شأن[2].

وكلا التخريجين لا يخلو مِن ضعف، ويُخلِّص مِن هذا الضعف جَعْلُ (مِن) اسمًا بمعنى بعض.

٣- في كلام بعض المتقدِّمين ما يُشعر بأنَّ (مِن) يمكن أن تأتي اسمًا، ومِن أولئك ابن جنِّي، فقد صرَّح في توجيه لقول الشاعر[3]:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقِعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

بأنه يميل إلى جعل (مِن) في البيت اسمًا، ولم يمنعه مِن ذلك إلَّا قِلَّةُ المواضع التي جاءت فيها (مِن) اسمًا[4].

قال: «ولو جاز لنا أن نجد (مِن) في بعض المواضع قد جُعلت اسمًا لجعلناها ههنا اسمًا، ولم نحمل الكلام هنا على حذف الموصوف وإقامة الصفة مُقامه»[5].

٤- يدُلُّ على جواز مجيء (مِن) اسمًا قول الشاعر[6]:

---

(١) الحديث في: صحيح البخاري: ٨ / ٢٧، وصحيح مسلم: ٣ / ١٦٦٦.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ١٣٩، ومغني اللبيب: ٥٦، ٤٢٨.
(٣) البيت من الوافر، للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه: ١٢٦، والكتاب: ٢ / ٣٤٥، والمقتضب: ٢ / ١٣٨، والمفصل: ١٥٣، وخزانة الأدب: ٥ / ٦٧.
(٤) ينظر: بحث (مِن التبعيضية اسمًا): ٥٢٥- ٥٢٦.
(٥) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٨٤.
(٦) البيت من الكامل، لموسى بن جابر الحنفي. ينظر: شرح ديوان الحماسة: ١ / ٢٦٣- ٢٦٤.

مِنْهُمْ لُيُوثٌ لا تُرَامُ، وبَعْضُهمْ مـمَّـا قَمَـشْتَ وضَـمَّ حَبَـلُ

حيثُ قابل لفظ (منهم) بما هو مبتدأ، وهو لفظ (بعضُهم)[1].

٥- أنَّ في الأخذ باسميَّة (مِن) التبعيضيَّة مزايا، ومنها: البُعد عن التوجيهات الإعرابية الضعيفة والتأويلات البعيدة كالزيادة، وسلامة النصِّ مِن تقدير محذوف[2].

وأَمْثلُ الاحتمالين عندي هو الاحتمال الأول، وهو أنَّ كلامه جارٍ مَجرى تفسير المعنى، وذلك لسببين:

الأول: أنَّ فيه إبقاء (مِن) على حرفيَّتها، وهو المتَّفِق وما جاء في كتابه (المفصَّل).

الثاني: أنه في موضع مِن كتابه (الكشاف) قد ذكر بعض معاني حروف الجرِّ الجارية في بعض الأساليب، نحو: «جلس عن يمينه وعلى يمينه»، و«ورمى عن القوس وعلى القوس»، و«مِن بين يديه ومِن خلفه»، ولا خلاف في حرفيَّة ما ذكره. ثُمَّ قال: «....كما تقول: جئته مِن الليل، تريد: بعضَ الليل»[3]؛ فينبغي أن تكون (مِن) التبعيضية في هذا المثال حرفًا؛ حملًا لها على نظائرها التي ساقها.

---

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١ / ٣٠٣، ٧ / ١٠٥.
(٢) ينظر: بحث (مِن التبعيضية اسمًا): ٥٣٠- ٥٣١.
(٣) ينظر: الكشاف: ٢ / ٩٣.

المسألة الخامسة: حُكم (حتى) الداخلة على الفعل الماضي.

في قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ ﴾[1] جعل العكبَري (حتى) بمعنى (إلى)، قال: «أي: إلى أن عفَوا»[2]، وظاهر كلامه أنَّ (حتى) حرف جرٍّ، وأنَّ ثَمَّة (أنْ) مُقدَّرة قبل (عفَوا).

وقد حمل السمين كلامه على تفسير المعنى؛ لأنَّ (حتى) الجارَّة لا تدخل على الفعل الماضي، وأنه لا حاجة إلى تقدير (أنْ)، قال: «وتقدير مَن قَدَّرها بـ(إلى) فإنما يريد تفسير المعنى لا الإعراب؛ لأنَّ (حتى) الجارَّة لا تباشر إلَّا المضارع المنصوب بإضمار (أنْ)؛ لأنها في التقدير داخلة على المصدر المنسبك منها ومِن الفعل، وأمَّا الماضي، فلا يطَّرد حذف (أنْ) معه، فلا يُقَدَّر معه أنها حرفُ جرٍّ داخلةٌ على (أنْ) المصدريَّة، أي: حتى أن عفَوا، وهذا الذي ينبغي أن يُحمَل عليه قول أبي البقاء»[3].

قلتُ: قد نصَّ النحويون على أنَّ (حتى) إذا دخلت على الماضي، فإنها تكون «حرفًا تُبتدَأ بعده الجمل، أي: تُستأنَف»[4]، ومِن شواهده[5] قول الله تعالى: ﴿فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَا كُذِّبُواْ وَأُوذُواْ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ﴾[6].

---

(١) الأعراف: (٩٥).

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٨٤. وتابعه المنتجَب في: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣ / ٩٥.

(٣) الدر المصون: ٥ / ٣٨٨.

(٤) مغني اللبيب: ١٧٣. وينظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٥٦، والجنى الداني: .

(٥) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٢ / ١٥٠.

(٦) الأنعام: (٣٤).

وقد خالف ابن مالك في ذلك النحويين، فذهب إلى أنَّ (حتى) الداخلة على الفعل الماضي حرف جرٍّ، قال: «والجارَّة مجرورها إمَّا اسم صريح....وإمَّا مصدر مُؤوَّل مِن (أنْ) لازمةِ الإضمار، وفعل ماضٍ، نحو ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[1] ....»[2].

وقد وهَّمه أبو حيَّان، قال: «وقد وقع للمصنف وَهْمٌ في أوَّل شرحه في (حتى)، فقال: .... ونحن نقول: إنها حرف ابتداء.... ولولا ظهور النصب في المضارع بعد حتى لم نَدَّعِ أنَّ (أنْ) مُضمَرةً بعدها»[3].

ونقده ابن هشام[4] بأنه لا يعرف لابن مالك في هذا القول سلَفًا، بالإضافة إلى أنَّ فيه تكلُّفًا بإضمار (أنْ) مِن غير ضرورة.

قلتُ: إذا حُمل كلام العكبَري على أنه تفسير إعراب، فإنه يُمكن الاعتذار لابن مالك بأنه ليس بِدْعًا في هذا القول، بل إنَّ له سلَفًا في الأولين.

والظاهر أنَّ كلام العكبَري أشبه بتفسير المعنى؛ لأنه لم يجعل (حتى) بمعنى (إلى) إلَّا في هذه الآية فقط، ولم يفعل ذلك في نظائرها مِن الآيات التي باشرت فيها (حتى) الماضي، بخلاف الآيات التي باشرت فيها

---

(١) الأعراف: (٩٥).
(٢) شرح التسهيل: ٣ / ١٦٦.
(٣) التذييل والتكميل: ١١ / ٢٥١- ٢٥٢.
(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٧٤.

(حتى) المضارع، فقد كان كثيرًا ما ينصُّ على أنها بمعنى (إلى)، مع تقدير (أنْ) بعدها[1].

المسألة السادسة: مجيء الواو بمعنى الباء.

مِن الآيات المشكلة قول الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا﴾[2]، ووجه الإشكال «أنَّ الخلط يستدعي مخلوطًا ومخلوطًا به، وفي الآية قد عُطف أحد المخلوطَين على الآخَر، فما المخلوط به؟»[3].

وقد أجاز الزمخشري أن تكون الواو في (وآخَر) بمعنى الباء، قال: «ويجوز أن يكون مِن قولهم: بعتُ الشاء شاةً ودرهمًا، بمعنى شاةً بدرهم»[4].

وقد حمل السمين كلام الزمخشري على المعنى، أي: أنه ذكر الباء باعتبار أصل التركيب، و«لا يريد أنَّ الواو بمعنى الباء، وإنما هذا تفسير معنىً»[5].

قلتُ: لا أجد ما يمنع حمل كلام الزمخشري على تفسير الإعراب، ومِمَّا يؤيِّد ذلك:

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٩، ١٥٨، ١٧٢، ٢ / ٦٤٥، ١١٦٦.
(٢) التوبة: (١٠٢).
(٣) حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٤ / ٥١٠.
(٤) الكشاف: ٢ / ٣٠٧.
(٥) الدر المصون: ٦ / ١١٥.

١- أنَّ نيابة حروف المعاني بعضِها عن بعضٍ، وخروجها عن أصل معناها كثير في العربية، ومِن تلك الحروف الواو، فقد ذكر بعض النحويين أنها قد تخرج عن أصل معناها وهو مُطلَق الجمع إلى معاني أخرى؛ فتكون بمعنى (أو)، وبمعنى لام التعليل، وغير ذلك[١].

٢- أنَّ مجيء الواو بمعنى الباء يمكن توجيهه: بأنَّ «الواو مُستعار لمعنى الباء؛ بناءً على أنَّ الواو للجمع والباء للإلصاق، والجمعُ والإلصاق مِن وادٍ واحدٍ؛ فصحَّ أن يُستعمَل ما وُضع لأحدهما فيما وُضع له الآخَر»[٢].

٣- أنه قد جاءت بعض الشواهد التي جاءت فيها الواو بمعنى الباء[٣]، ومنها قولهم: «بعتُ الشاء شاةً ودرهمًا».

قال ابن يعيش: «فمعناه: بعتُ الشاء مُسعِّرًا على شاة بدرهمٍ، وجُعلت الواو في معنى الباء؛ فبطل الخفض وجُعل معطوفًا على (شاةً)، فاقترن الدرهم والشاة، فالشاة مُثمَّنٌ، والدرهم ثمنه»[٤].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٨، والقاموس المحيط: ١٣٥٤.
(٢) حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٤ / ٥١٠.
(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٣٤٠، وحاشية الطيبي على الكشاف: ١١ / ٣٥٠، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٠٩٢، ومغني اللبيب: ٤٦٩، ٨٢٥، وتمهيد القواعد: ٤ / ٢٠٦٢، والقاموس المحيط: ١٣٥٤، والأشباه والنظائر: ٧ / ٦٨.
(٤) شرح المفصل: ٢ / ٦٢.

وذهب الرضي[1] إلى أنَّ الواو هنا بمعنى (مع)، كما في قولهم: «كلُّ رَجُلٍ وضيعتَه»

وهذا القول فيه نظر؛ لأنَّ الدرهم ثمن لا مبيع، ولأنهم قالوا: «بعتُ الشاء شاةً بدرهم»[2].

ومِن الشواهد أيضًا قولهم: «أنت أعلم ومالُك»، «والوجه فيه أنَّ الأصل: بمالك، ثُمَّ أُنيبت الواو مناب الباء قصدًا للتشاكُل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي»[3].

وممَّا حُمل على ذلك قول الشاعر[4]:

إذا كانتِ الهَيْجاءُ وانشَقَّتِ فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

أي: فَحَسْبُكَ بالضحَّاك[5].

٤- أنَّ مجيء الواو بمعنى الباء قد قال به بعض جِلَّة النحويين مِن المتقدِّمين واللاحقين للزمخشري، ومنهم: الجرمي[6]، وأبو بكر بن

(١) ينظر: شرح الكافية: ق١- ج٢ / ٦٤٦.
(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧ / ٧٢.
(٣) مغني اللبيب: ٨٢٤. وينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٠٩٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب لجرير في أمالي القالي: ٣ / ١٤٠، وليس في ديوانه. ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٣٧، وشرح الكتاب: ٢ / ٢٠٣، والمفصل: ٨٤، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٥٤، ومغني اللبيب: ٧٣١.
(٥) ينظر: لسان العرب: ١٥ / ٦٦.
(٦) ينظر: الأشباه والنظائر: ٧ / ٧٢.

طاهر[1]، وابن هشام[2]، ونُقل عن سيبويه[3]، وهو ظاهر كلامه في كتابه[4].

٥- أنه كان يمكن حمل كلام الزمخشري على المعنى لو أنه اكتفى بهذا التوجيه للآية؛ فيكون ذكره للباء لمجرَّد اعتبار أصل التركيب، ولكنْ يدفع ذلك أنه ساق قبل هذا التوجيه توجيهًا تبقى فيه الواو على أصلها، وهو العطف لفظًا ومعنىً، قال: «فإن قُلتَ: قد جعل كُلَّ واحد منهما مخلوطًا فما المخلوط به؟ قلتُ: كُلُّ واحد منهما مخلوط ومخلوط به؛ لأنَّ المعنى خُلِط كُلُّ واحد منهما بالآخَر، كقولك: خلطتُ الماء واللبن....»[5].

ثُمَّ جاء بالتوجيه محلِّ البحث، وفيه تكون الواو عاطفة لفظًا فقط؛ لأنها بمعنى الباء، وعلى التسليم بأنه أراد بكلامه تفسير المعنى، فما محمل كلامه على تفسير الصناعة؟

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٠٩٢، ٣ / ١٤٨٧.
(٢) ينظر: ومغني اللبيب: ٤٦٩، ٨٢٥.
(٣) ينظر: روح المعاني: ١١ / ١٢.
(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٩٣.
(٥) الكشاف: ٢ / ٣٠٧.

المسألة السابعة: (ثُمَّ) اسم إشارة بمعنى (هنالك).

اتفق المعربون على أنَّ (ثُمَّ) في قول الله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾[1] حرف عطف[2].

وقد خالف ذلك الطبري، فذهب إلى أنها اسم إشارة بمعنى (هنالك). قال: «ومعنى قوله: (أثُمَّ) في هذا الموضع: أهنالك، وليست (ثُمَّ) هذه هاهنا التي تأتي بمعنى العطف»[3].

«وما ادَّعاه الطبري غير معروف»[4]؛ ولذا أنكر كلامه بعض المعربين، ورموه فيه بالوهم والخطأ، ومنهم: ابن عطيَّة[5]، والسمين[6]، وابن هشام[7]، والسيوطي[8]، والشِّهاب[9].

وقال أبو حيَّان: «وأمَّا قوله: إنَّ المعنى أهنالك، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنىً، لا أنَّ (ثُمَّ) المضمومة الثاء معناها معنى هنالك»[10].

---

(١) يونس: (٥١).
(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٩٨، وشرح الكتاب: ٣ / ٤٤٦، والحجة للفارسي: ٤ / ٥٥، والتفسير البسيط: ٩ / ٢٥٠، والمفصل: ٤٣٧، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٦٦، ومغني اللبيب: ٢٢.
(٣) ينظر: جامع البيان: ١٢ / ١٩٠.
(٤) المحرر الوجيز: ٣ / ١٢٤.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ١٢٤.
(٦) ينظر: الدر المصون: ٦ / ٢١٧.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٦.
(٨) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ١٠٩٤.
(٩) ينظر: حاشيته على تفسير البيضاوي: ٥ / ٣٧.
(١٠) البحر المحيط: ٥ / ١٦٦. وينظر: الدر المصون: ٦ / ٢١٧.

قلتُ: حَمْلُ كلام الطبري في (ثُمَّ) على تفسير المعنى ليس بعُذر وجيه؛ لأنَّ كلامه صريح بأنه قصد تفسير الإعراب، فقد نصَّ على أنَّ (ثُمَّ) في الآية ليست بالتي تأتي للعطف، ولعلَّ أبا حيَّان لم يقف على نصِّ كلام الطبري، و إنما وقف على معناه.

ويحتمل عندي أنه قد اختلطت على الطبري قراءة الجمهور بضمِّ ثاء (ثُمَّ) بقراءة طلحة بن مُصرِّف بفتح الثاء[1]، ولا خلاف في أنها ظرف. ولكنْ يُبعد هذا الاحتمالَ أنه ليس للطبري في تفسيره مُعتنَىً كبيرٌ بالقراءات الشاذَّة، ولو كانت قراءة فتح الثاء سبعيَّة، لكان ظنُّ احتمال الاختلاط قويًا.

ولذا أقول ما قاله ابن هشام: «وهذا وَهْمٌ اشتبه عليه (ثُمَّ) المضمومة الثاء بالمفتوحها»[2].

المسألة الثامنة: مجيء الكاف اسمًا.

اختلف المعربون في (كما) مِن قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾[3]، ومما جاء في توجيهها

(١) تنظر القراءة في: المحرر الوجيز: ٣ / ١٢٤، والبحر المحيط: ٥ / ١٦٦، ومعجم القراءات القرآنية: ٣ / ٥٦٦.

(٢) مغني اللبيب: ١٦٦.

(٣) الأنبياء: (١٠٤).

قول البيضاوي: «....أو موصولة والكاف متعلِّقة بمحذوف يفسِّره (نُعيده)، أي: نُعيد مِثْل الذي بدأنا»[1].

وقد نبَّه الشَّهاب[2] إلى أنَّ البيضاوي لا يريد بتشبيهه الكاف بـ(مِثْل) أنَّ الكاف اسم على غرار قول الشاعر[3]:

يَضْحكْنَ عَنْ كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وإنما هو تفسير معنىً، واستدلَّ لذلك بأنه جعل الكاف متعلِّقة بالفعل، ولو كانت اسمًا لم تتعلَّق بشيء[4].

وعبارة البيضاوي قريبة مِن عبارة الزمخشري، وهي: «ووجه آخَر، وهو أن ينتصب الكاف بفعل مُضمَر يفسِّره (نُعيده)، و(ما) موصولة، أي: نُعيد مِثْل الذي بدأناه نعُيده»[5].

ولا شكَّ في أنَّ الزمخشري في هذا الوجه قد جعل الكاف اسمًا[6]، ومذهب سيبويه أنها لا تكون اسمًا إلَّا في الضرورة، قال: «....إلَّا أنَّ ناسًا

---

(١) أنوار التنزيل: ٤ / ٦٢.

(٢) ينظر: حاشيته على تفسير البيضاوي: ٦ / ٢٧٨.

(٣) من الرجز، للعجَّاج. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ١٤٩، وشرح المفصل: ٨ / ٤٢، والجنى الداني: ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٣٩، وخزانة الأدب: ١٠ / ١٦٦.

(٤) ذكر ابن هشام أنَّ حرف الجرِّ إذا اُستعمل اسمًا، فإنه لا يحتاج إلى تقدير متعلَّق باتفاق. ينظر: مغني اللبيب: ٧٣٩.

(٥) الكشاف: ٣ / ١٣٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٣١٨.

مِن العرب إذا اُضطُرُّوا في الشِّعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ»[1]، ونُسب ذلك إلى المحقِّقين مِن النحويين[2]. ولعلَّ هذا ما جعل البيضاوي يخالف الزمخشري في هذا الموضع بإبقائه الكاف على أصلها وهو الحرفيَّة، على الرُّغم مِن أنه مِن حيث العمومُ يحطب في حبله، ويغترف مِن دلوه.

ولا يعني هذا أنَّ البيضاوي لا يُجيز مجيء الكاف اسمًا، فقد وقفتُ له على موضع يدلُّ على إجازته له، وهو في إعراب قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾[3]، حيث أجاز أن تكون (أشدُّ) معطوفة على محلِّ الكاف الاسميَّة في (كالحجارة) باعتبار حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مُقامه، والتقدير: مِثْلُ أشدِّ قسوة، ولا يكون ذلك إلَّا بجعل الكاف اسمًا[4].

المسألة التاسعة: مجيء (إلَّا) بمعنى الواو.

اختلف المعربون في معنى (إلَّا) ونوع الاستثناء في قول الله تعالى: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[5] على

(١) الكتاب: ١ / ٤٠٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٨.

(٣) البقرة: (٧٤).

(٤) ينظر: أنوار التنزيل: ١ / ٨٨.

(٥) النمل: (١٠- ١١).

أقوال، ويعنينا في هذا المقام ما نُسب إلى بعض النحويين[1] مِن أنَّ (إلَّا) ليست بحرف استثناء، ولكنْ بمعنى واو العطف، والمعنى: إني لا يخاف لديَّ المرسلَون ولا مَن ظلم، ثُمَّ بدَّل حُسنًا.

ولعلَّ الذي جعلهم يصرفون (إلَّا) إلى معنى الواو هو أنَّ القول بالاستثناء المتصل مِن (المرسَلون) قادح في عِصمة الأنبياء عليهم السلام المطلَقة، وهو مذهب لبعض الفِرق[2].

وقد تعقَّب الآلوسي هذا الإعراب بقوله: «وحُسن الظنِّ يُجَوِّز أنهم لم يُصرِّحوا بكون (إلَّا) بمعنى الواو، وإنما فَهْمُ مَن نسبه إليهم من تقديرهم، وهو يحتمل أن يكون تقدير معنىً لا إعراب؛ فلا تَغفل»[3].

قلتُ: أوَّل مَن ذكر هذا الإعراب هو الفرَّاء[4]، وقد نسبه إلى(بعض النحويين) دون تعيين لأفرادهم، ولم أقف بعد تقصٍّ على أحد منهم.

وما ذكره الآلوسي مِن أنَّ حُسن الظنِّ يُجَوِّز أنهم لم يُصرَّحوا بكون (إلَّا) بمعنى الواو، وأنه يحتمل أن يكون تفسير معنىً لا إعراب قد يُعترَض عليه بأمور، ومنها:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٨٧، وتأويل مشكل القرآن: ٢٢٠، وإعراب القرآن: ٣ / ٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن: ٥٣٢، ونُسب في البحر المحيط: ٧ / ٥٦ إلى فرقة.

(٢) ينظر: تعدد الوجيه الإعرابي في ضوء الاتجاه العقدي: ٥٩٩.

(٣) روح المعاني: ١٩ / ١٦٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢٨٧.

الأول: أنه قد رُوي عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما تفسيرُه لـ(إلَّا) في الآية بمعنى الواو[1].

الثاني: نظير هذه الآية قول الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[2]، وقد نصَّ غير واحد مِن متقدِّمي النحويين نصًا صريحًا على أنَّ (إلَّا) بمعنى الواو، ومنهم: أبو عبيدة، قال: «موضع (إلَّا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومَجازها: لئلَّا يكون للناس عليكم حُجَّة وللذين ظلموا»[3]، ومنهم أيضًا: الأخفش، قال: «وتكون (إلَّا) بمنزلة الواو»[4]، ونُسب ذلك إلى الكوفيين[5].

وقد تعقَّب الفرَّاء[6] هذا الإعراب بأنه صواب مِن حيثُ التفسير، ولكنَّه خطأ في العربيَّة.

ووَجْهُ صوابه في التفسير يعود إلى أنه قد جاء عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنه فسَّر الآية بمُقتضى هذا الإعراب، فقال: «ولا الذين ظلموا في المقالة»[7].

---

(١) تنوير المقباس: ٣١٦.
(٢) البقرة: (١٥٠).
(٣) مجاز القرآن: ١ / ٦٠.
(٤) معاني القرآن: ١ / ١٦٢.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٦٦.
(٦) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٨٩- ٩٠. وقد أجاز الفرَّاء مجيء (إلَّا) بمعنى الواو في مواضع قياسية وليست الآية منها. ينظر: النحو وكتب التفسير: ١ / ٢٥٩.
(٧) تنوير المقباس: ٢١.

يُضاف إلى ذلك أنَّ أكثر المفسِّرين قد ذهب إلى أنَّ المراد بـ(الناس) هم اليهود، وأنَّ المراد بـ(الذين ظلموا) هم كُفَّار مكَّة، أمَّا اليهود فكانوا يقولون بعض المقالات، ومنها: أنهم وجدوا في كتابهم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم يُحوِّلون القِبلة، فهلَّا حوَّلوها، وأمَّا كُفَّار مكة، فكانوا يقولون إنَّ الكعبة هي القِبلة، فلِمَ انصرفوا عنها؟!(١) وهذا التفسير يناسبه مِن حيثُ المعنى إعرابُ مَن جعل (إلَّا) بمعنى الواو، والتقدير: لئلَّا يكون لليهود وكُفَّار مكة حُجَّة.

الثالث: أنه على التسليم بأنَّ كون (إلَّا) في الآية بمعنى الواو تفسيرَ معنىً لا إعراب؛ فكيف يكون تفسيرُ الإعراب إذا كان القصد هو التشريك في الحُكم، وليس الاستثناء؟ وخاصَّة أنَّ هذا المعنى قد جاء صريحًا في بعض تفاسير الآية كما سبق.

الرابع: أنَّ القائلين بجواز مجيء (إلَّا) بمعنى الواو قد حملوا عليه شواهد مِن القرآن والشِّعر وُصفت بالكثرة (٢)، وهذا يُبعد ما ذكره الآلوسي مِن أن يكون قَصْدُهم تقدير المعنى لا الإعراب.

---

(١) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١ / ٢٥٩.

(٢) ينظر: الصاحبي: ١٨٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٢٦٦، ودراسات لأسلوب القرآن: ١ / ٣٧٥.

المسألة العاشرة: مجيء (هل) بمعنى (قد).

اختلف المعربون في (هل) مِن قول الله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[1] ونظائره[2] على قولين: «أحدهما: بمعنى (قد)، كما تقول لصاحبك: هل أعطيتك، تُقرِّر معه بأنك أعطيتَه.... والثاني: على بابها جيء بها على جهة التقرير»[3].

والدليل على أنَّ (هل) ليست بمعنى الاستفهام الحقيقي «وجهان، الأول: ما رُوي أنَّ الصِّدِّيق رضي الله عنه لَـمَّا سمِع هذه الآية، قال: يا ليتها كانت تـمَّتْ فلا نُبتلى، ولو كان ذلك استفهامًا لَـمَا قال: ليتها تـمَّتْ؛ لأنَّ الاستفهام إنما يُجاب بـ(لا) أو بـ(نعم)، فإذا كان المراد هو الخبر فحينئذٍ يَحسُن ذلك. الجواب الثاني: أنَّ الاستفهام على الله تعالى مُحال فلا بُدَّ مِن حمله على الخبر»[4].

ومِن أشهر مَن ذهب إلى القول الأول الزمخشري، قال: «(هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصَّةً، والأصل: أَهَلْ، بدليل قوله:

---

(١) الإنسان: (١).

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٤٧٩- ٤٨١.

(٣) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦ / ٢٨٧. وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٧٨١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٥٧.

(٤) التفسير الكبير: ٣٠ / ٢٠٨. وينظر: مجاز القرآن: ٢ / ٢٧٩ ففيه الوجه الأول.

أَهَلْ رَأَونَا بسَفحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[1]

فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعًا[2]، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حِينٌ مِن الدهر لم يكن فيه شيء مذكورًا»[3].

فهو إذن يرى أنَّ (هل) بمعنى (قد)، وأنَّ الاستفهام إنما هو مُستفاد مِن همزة مُقدَّرة، وقد نسبه في كتابه (المفصَّل) إلى سيبويه. قال: «وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد)، إلَّا أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلَّا في الاستفهام»[4].

يعني أن همزة الاستفهام الُتزم حذفُها؛ للاستغناء عنها بملازمة (هل) للوقوع في الاستفهام، إذ لم يَقُلْ أحد أنَّ (هل) تَرِدُ بمعنى (قد) مُجرَّدةً عن الاستفهام[5].

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره: سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا. وقائله زيد الخيل رضي الله تعالى عنه. وهو في: ديوانه: ١٥٥، والمقتضب: ١ / ٤٤، وشرح الكتاب: ١ / ٩٥، ٤٠٧، والخصائص: ٢ / ٤٦٣، وشرح التسهيل: ٤ / ١١٢، والبحر المحيط: ٥ / ٣٧٠.

(٢) قال زادة شارحًا معنى التقرير والتقريب في كلامه: إن (هل) لا تُستعمَل إلَّا في الاستفهام لا بمعنى أنها عَلَمٌ على الاستفهام، ولا بُدَّ من ملاحظة أداة الاستفهام قبلها ملفوظة أو مُقدَّرة. ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٨ / ٤٢٨.

(٣) الكشاف: ٤ / ٦٦٥.

(٤) المفصل: ٤٣٧. وينظر: مغني اللبيب: ٤٦٠.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير: ٢ / ٢٦٦.

وقد ردَّ أبو حيَّان مجيء (هل) بمعنى (قد) مستدلًا على ذلك بأنه لم يَقُمْ عليه دليل واضح، وإنما هو شيء قال به المفسِّرون[1] في قول الله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾، وحمَل كلامهم على أنه تفسير معنىً لا تفسير إعراب، ثُمَّ قرَّر أنَّ المفسِّرين لا يُرجَع لهم في ذلك، وإنما يُرجَع إلى أئمة اللغة والنحو[2].

وأشار ابن عاشور إلى أنَّ بعض النحويين قد جعلوا (هل) في الآية بمعنى (قد)، ثُمَّ قال: «ولعلَّهم أرادوا تفسير المعنى، لا تفسير الإعراب»[3].

ونَفْي أبي حيَّان مجيء (هل) بمعنى (قد) عن النحويين، وخصُّ المفسِّرين القول به فيه نظر؛ لأنه قد صرَّح كثير مِن النحويين- كما سأذكر- بمجيء (هل) بمعنى (قد)، ولو قال: إنَّ هذا المعنى شُهِر عن المفسِّرين لسُلِّم له بذلك.

فقد رُوي عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى[4]، وقتادة[5] أنَّ (هل) في آية ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ بمعنى: قد أتى، وبه قال مقاتل بن

---

(١) في ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٦٥: «بعض المفسَّرين».

(٢) ينظر: التذييل والتكميل (المخطوط): ٥ / ١٩١ نقلًا عن تمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٨١. وينظر: خزانة الأدب: ١١ / ٢٦٧.

(٣) التحرير والتنوير: ٢ / ٢٦٦.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٢٣ / ٥، والبحر المحيط: ٨ / ٣٨٥، والمحرر الوجيز: ٥ / ٤٠٨، وتمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٨٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٨٥، والمحرر الوجيز: ٥ / ٤٠٨.

سليمان[1]، بل إنَّ ابن خالويه قد طرد الأمر في نظائر الآية، فقال: «وكُلُّ ما في القرآن مِن (هل أتاك) فهو بمعنى: قد أتاك»[2].

وذهب ابن هشام إلى أنَّ ما رُوي عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما «لعلَّه إنما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي»[3]، وهذا حَمْلٌ منه لكلامه على تفسير المعنى.

وقد يؤيِّد ما ذهب إليه أنه بالنظر في تفسير ابن عبَّاس المطبوع[4]، نجد فيه «....وبإسناده عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ يقول أتى على آدم ﴿حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ أربعون سنة مخلوقًا مُصوَّرًا»[5].

فيبدو مِن كلامه أنَّ الاستفهام على بابه جيء به للتقرير، وقد يُعزِّز ذلك قولُه في آية ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[6]: «(هل أتاك) يا محمد استفهامًا منه، يعنى: قد أتاك»[7].

---

(١) ينظر: تفسيره: ٤ / ٥٢١، وينظر: التفسير البسيط: ٢٣ / ١٨٥.

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٦٤.

(٣) مغني اللبيب: ٤٦٠.

(٤) ثَمَّة خلاف بين الباحثين في صحَّة نسبة ما فيه من تفسير إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وما أذكره هنا بناءً على صحَّة النسبة.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦ / ٢٨٧.

(٦) النازعات: ١٥.

(٧) تنوير المقباس: ٥٠٠.

وهذا الأمر ينتظم أيضًا تفسير قتادة للآية، فقد روى عنه ابن جرير بسَنده «قوله: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ آدم أتى عليه ﴿حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ إنما خلق الإنسان ها هنا حديثًا، ما يعلم مِن خليقة الله كانت بعد الإنسان»[1].

وما ذكره أبو حيَّان مِن اختصاص المفسِّرين بمجيء (هل) بمعنى (قد) لا يَصِحُّ كما سبق الإشارة إليه، فقد ذهب إلى جوازه «جماعة مِن رؤوس النحاة»[2]، ومنهم المبرِّد، فقد قال: «وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾؛ لأنها تخرج عن حد الاستفهام، وتدخل عليها حروف الاستفهام»[3].

وقال أيضًا: «و (هل) تخرج عن حدِّ المسألة، فتصير بمنزلة (قد)....»[4].

ومنهم أبو عبيدة، قال: «.... ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾[5]، أي: لا يستوي المثلان مَثلًا، وليس موضع (هل) هاهنا موضع الاستفهام، ولكنَّ موضعها هاهنا موضع الإيجاب: أنه لا يستويان، وموضع تقرير وتخبير: أنَّ هذا

---

(١) جامع البيان: ٢٣ / ٥٢٩.
(٢) تمهيد القواعد: ٢ / ٤٤٨٢.
(٣) المقتضب: ١ / ٤٣- ٤٤.
(٤) المقتضب: ٣ / ٢٨٩.
(٥) هود: (٢٤).

ليس كذاك، ولها في غير هذا موضعٌ آخَر: موضع (قد)، قال: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾، معناها: قد أتى على الإنسان»[1].

ومنهم أيضًا: الزجَّاجي[2]، وأبو سعيد السيرافي[3]، وأبو علي الفارسي[4]، وابن جنِّي[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، والعكبَري[7]، وابن يعيش[8]، والرضي[9]، وابن مالك[10]، ونُسب إلى الكسائي[11].

ويحتمله كلام بعض النحويين، ومنهم الفرَّاء[12]، والأخفش[13]، وأبو بكر الأنباري[14].

---

(١) مجاز القرآن: ١ / ٢٥٧.
(٢) ينظر: حروف المعاني والصفات: ١٨.
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ١ / ٩٥، ٤٠٧.
(٤) ينظر: كتب الشعر: ١ / ٨٨.
(٥) ينظر: اللمع: ١٣٨- ١٣٩.
(٦) ينظر: أسرار العربية: ٣٨٥.
(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ /١٣٠.
(٨) ينظر: شرح المفصل: ٨ / ١٥٢.
(٩) ينظر: شرح الكافية: ق١- ج١ / ٥٤٧، ق٢- ج٢ / ١٣٩١.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٤ / ١٠٩.
(١١) ينظر: التفسير البسيط: ٢٣ / ٦، ومغني اللبيب: ٤٦٠.
(١٢) ينظر: معاني القرآن: ٣ / ٢١٣.
(١٣) ينظر: التفسير البسيط: ٢٣ / ٦. ولم أقف على النصِّ الذي نقله الواحدي عنه في كتابه معاني القرآن.
(١٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٢ / ٩٥٩.

وما نسبه الزمخشري إلى سيبويه مِن أنَّ (هل) بمعنى (قد) وأنَّ قبلها همزة استفهام أُلتزم حذفها يُصدِّقه أنَّ سيبويه قد صرَّح به في موضعين مِن كتابه، أحدهما قوله: «وتقول: أم هل، فإنما هي بمنزلة (قد)، ولكنَّهم تركوا الألف استغناءً إذا كان هذا الكلام لا يقع إلَّا في الاستفهام»[1]، والموضع الآخَر هو قوله: «....وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ولكنَّهم تركوا الألف، إذ كانت (هل) لا تقع إلَّا في الاستفهام»[2].

وهو الظاهر مِن كلام سيبويه في النصِّ الثاني السابق، كأنَّه يريد فيه أنَّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام، كما كان كذلك في (مَن) و(متى) و(ما)، و الأصل فيها: (أمَن)، و(أمتى)، و(أما)، ولَمَّا كثُر استعمالها في الاستفهام، حُذفت الألف للعِلم بمكانها»[3].

ولم يرتضِ بعض النحويين هذا التفسير لكلام سيبويه، فأوَّلوه بما يُبقي (هل) على أصل معناها، فقد نقل عن ابن هشام الخضراوي قوله: «قد ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أنَّ (هل) تكون بمعنى (قد) مُجرَّدة مِن الاستفهام....، وأرى هذا القول مأخوذًا مِن قول سيبويه:

---

(١) الكتاب: ١ / ١٠٠.

(٢) الكتاب: ٣ / ١٨٩. وقد أشار إلى ذلك غير واحد من النحويين. ينظر: تمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٨١، وخزانة الأدب: ١١ / ٢٦١، ودراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٤٧٩.

(٣) شرح المفصل: ٨ / ١٥٢.

وتقول أم هل فإنما هي بمنزلة (قد)، فقيل: أراد أنها بمنزلة (قد) في الأصل، فإن كان قد أُخذ مِن تأويل كلام سيبويه فيها هنا فلا حُجَّة له إذ قد يَرِدُ أنها بمنزلة (قد) بعد (أم)، أو يريد في الأصل دون أن تُستعمَل ولا يَصِحُّ ذلك التأويل، وإن كان قد سمع فحُجَّة قوية لسيبويه»[1].

ومِن العجيب أن ينفي أبو حيَّان عن النحويين القول بجواز مجيء (هل) بمعنى (قد)، ويخصَّ المفسِّرين به، وهو مَن نقل هذا النصَّ عن ابن هشام[2].

وذكر بهاء الدين السُبكي[3] أنَّ السيرافي قد أوَّل كلام سيبويه على أنَّ المراد أنَّ (هل) يُستقبَل بها الاستفهام، كما أنَّ (قد) يُستقبَل بها الخبر[4].

وقد أنكر ابن هشام صحَّة ما نسبه الزمخشري إلى سيبويه، وقال: «ولم أرَ في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله، وإنما قال في باب عدَّة ما يكون عليه الكلم ما نصُّه: و(هل وهي للاستفهام)، ولم يَزِد على ذلك»[5].

---

(١) تمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٨١.

(٢) تمهيد القواعد: ٩ / ٤٤٨١- ٤٤٨٢.

(٣) ينظر: عروس الأفراح: ١ / ٤٣٦.

(٤) وظاهر شرحه لا يدلُّ على ما نسبه إليه. ينظر: شرح الكتاب: ٣ / ٤٥٢. وقد سبقت الإشارة إلى أنه يجيز مجيء (هل) بمعنى (قد).

(٥) مغني اللبيب (ت الخطيب): ٤ / ٣٣٧- ٣٣٨. وقد أشار المحقق إلى وجود اضطراب في نُسخ مغني اللبيب عند هذا الموضع.

وليس في كتاب سيبويه النصُّ على الصورة التي نقلها ابن هشام، إلَّا أن يكون قد أخذ بآخِرِ نصِّ الموضع الأوَّل الذي سُقتُه[1].

ولعلَّ أشهر ما استدلَّ به المجيزون لمجيء (هل) بمعنى (قد) هو قول الشاعر:

أَهَلْ رَأَونَا بسَفحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

فالمعنى: أقد رأونا، ويدلُّ على ذلك دخول الهمزة عليها، «ولو كانت على ما فيها مِن الاستفهام لم تُلاقِ همزته لاستحالة اجتماع حرفين لمعنى واحد، وهذا يدلُّ على خروجها عن الاستفهام إلى معنى الخبر»[2].

وقيل: إنَّ الرواية الصحيحة: (أم هل)[3].

وهذا غير متعين الدلالة؛ لاحتمال أن يكون (أهل رأونا) مِن الجمع بين أداتين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد[4].

ويبقى في هذه المسألة سؤال، وهو أليس مِن المحتمَل أن يكون أولئك النحويون المجيزون قد أخذوا مجيء (هل) بمعنى (قد) مِن أهل التفسير؟

هذا في ظني محتمل وجيه، وقد أشار إليه أبو القاسم الآمدي، حيث قال: «هذا إنما قاله قومٌ مِن أهل التفسير، واتبعهم قوم مِن النحويين».

---

(١) ينظر: حاشية (١) في مغني اللبيب (ت الخطيب): ٤ / ٣٣٨.
(٢) الخصائص: ٢ / ٤٦٣. و ينظر: الجنى الداني: ٣٤٤.
(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٢.
(٤) ينظر: الجنى الداني: ٣٤٤.

وأيَّده بأنه «لم يأت في كلام العرب وأشعارها (هل قام زيد) بمعنى: قد قام زيد، وإذا كان ذلك معدومًا في كلام العرب ولغاتها، فكيف يجوز أن يُؤخَذ به أو يُعوَّل عليه؟»[1]، بالإضافة إلى أنَّ الآيات التي قيل فيها: إنَّ (هل) بمعنى (قد) محتمِلة لذلك لا متعينة[2].

وقد يقول قائل: كيف يأخذ النحويون مِن أهل التفسير ذلك، وهم لا يُرجَع إليهم في أمر اللغة كما أشار أبو حيَّان؟

يمكن أن يُجاب عن ذلك بما قاله بعض الباحثين مِن أنه «كان الصحابة والتابعون في زمن الاحتجاج اللُّغوي؛ لذا فإنَّ الأصل أن يُحتجَّ بكلامهم، وكذا تفسيرهم لألفاظهم التي يتداولونها، ويَدخل في ذلك تفسيرهم لعربيَّة القرآن. أمَّا أتباع التابعين، فإن لم تُدخلهم في زمن مَن يحتجُّ بكلامهم، فلا يخرجون عن كونهم نَقَلة للغة، كحال اللُّغويين الذين عاصروهم، وإنما الفرق بينهم في هذا: أنَّ أتباع التابعين اعتنوا بتفسير القرآن، واللُّغويون اعتنوا مع ذلك بجمع لغة العرب والتدوين فيها»[3]، «ومع أنَّ بعضهم كان غير عربيَّ الأصل، فإنك لا تجد أحدًا مِن العلماء أنكر عليه تفسير القرآن العربي على عربيَّته....ثُمَّ إنهم يُفسِّرون القرآن العربيَّ بالعربيَّة، ولم يُؤثَر عنهم أنهم فسَّروه بغيرها، فأقلُّ ما قيل فيهم

(١) ينظر النصان في: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: ١ / ٢١٤.
(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٤٧١.
(٣) التفسير اللغوي للقرآن الكريم: ١٦١.

أنـهم ناقلون للغة العرب، فقبول ما فسَّروا به على أنه لغـة يمكـن أن يَـدخل مِن هذا الباب، وإنَّ مـمَّـا يُستأنَس به في هـذه المسألة أنَّ أهـل الُّلغـة ينقلـون بعض أقوالهم ويشرحون غريبها»[(١)].

وإذا بحثنا عن أوَّل تفسير مطبـوع موثـوق النـسبة إلى صـاحبه[(٢)] جـاء فيـه تفسير (هل) بمعنى (قد)، لوجدنا أنه تفسير مقاتل بن سليمـان، وهـو مـمَّن عاصر اللغويين الأوائل[(٣)]، فقد قـال في تفـسيره: «قولـه: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾ يعني: قد أتى»[(٤)].

فهل كان مُراد مقاتل أنَّ (هل) بمعنى (قـد) حقيقـةً، أو كـان مُـراده أنـها على بابـها جيء بـها على سبيل التقرير؟

كلاهـمـا مـحتمل وجيه عندي، ولا أُحِـقُّ أحدهـمـا يقينًـا، وقـد يقـوِّي الأولَ أنَّ التقرير إنمـا يكون بمـا قد كان، فيعود إلى معنى (قد)[(٥)].

* * *

(١) التفسير اللغوي للقرآن الكريم: ٥٦١- ٥٦٢. وينظر فيه: ح (٢): ٥٦٣.
(٢) احترازًا من تفسير ابن عباس رضي الله عنهمـا، وقـد ألمعـتُ قبـلُ إلى أن ثَمَّـة خلافًـا في نسبة ما فيه إليه.
(٣) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم: ١٦١.
(٤) تفسيره: ٤ / ٥٢١. وينظر: التفسير البسيط: ٢٣ / ١٨٥.
(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦ / ٢٨٧.

المسائل المتعلِّقة بظواهر التأويل.

أولاً: الحذف والتقدير.

تقدير الأسماء المعرَبة:

المسألة الحادية عشرة: عطف (أم) المتصلة للجملة.

ذهب العكبَري[1] في قول الله تعالى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[2] إلى أنَّ (أم) متصلة، ولفظ الجلالة مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أم الله أعلم.

وقد تعقَّبه السمين بأنَّ تقديره للخبر الصناعي يؤدِّي إلى أن يكون معادل (أم) المتصلة في الآية جملة، وهي لا تعطف الجمل، ولكنْ تعطف المفردَات، ثمَّ قال: «وليس قول أبي البقاء بتفسير معنىً؛ فيُغتفَر له ذلك، بل تفسير إعراب»[3].

قلتُ: ليس العكبَري بِدْعًا في هذا الإعراب؛ فقد ذهب إليه المنتجَب الهمداني أيضًا[4]، ولو اكتفى العكبَري بتقدير الخبر دون أن ينُصَّ على أنَّ لفظ الجلالة مبتدأ، لأمكن حمل كلامه على المعنى.

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٢٣.

(٢) البقرة: (١٤٠).

(٣) الدر المصون: ٢ / ١٤٨.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٣٩٩.

ونظير صنيعه في هذه الآية إعرابه لآية ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾[1]، قال: «هو مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أم السماء أشد»[2].

وقد يُعتذَر له بأن يُقال: إنَّ بعض النحويين ذكَر أنَّ عطف (أم) المتصلة المعادلة لهمزة الاستفهام[3] للمفرَد غالب في الكلام، وأنه يجوز عطفها للجمل[4].

ولكنْ يُضعفه أنَّ العكبَري قد نصَّ في بعض كتبه على أنَّ مِن شرط (أم) المتصلة «ألَّا يكون بعد (أم) جملة تامَّة؛ لأنَّ (أيًّا) لو كانت هنا لكان الخبر واحدًا؛ لأنَّ (أيًّا) مفردَة، فلو قلت: (أزيد عندك أم عمرو في الدار؟) لم يَجُز أن تكون متصلة....»[5].

المسألة الثانية عشرة: تقدير حال في التضمين.

في قول الله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[6] اختلف المعربون في معنى حرف الجرِّ (على)، فقيل: هو على بابه، وهو الاستعلاء، وقيل: هو بمعنى اللام. ويُشكل على المعنى الأول تعديةُ فعل التكبير بحرف

---

(١) النازعات: (٢٧).

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٧٠.

(٣) احترازًا من (أم) المعادلة لهمزة التسوية؛ فهي لا تدخل إلَّا على الجمل.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦١، وهمع الهوامع: ٥ / ٢٣٩- ٢٤٠. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١ / ٣٩٣.

(٥) المتَّبَع في شرح اللمع: ٢ / ٤٣٥. وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٣٠.

(٦) البقرة: (١٨٥).

الاستعلاء، وهو لا يتعدَّى به؛ ولذا دفع المعربون هذا الإشكال بالقول بالتضمين.

ومنهم الزمخشري، قال: «وإنما عدَّى فعل التكبير بحرف الاستعلاء؛ لكونه مُضمَّنًا معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبِّروا اللَّه حامدِين على ما هداكم»[(١)].

وقد اعترضه أبو حيَّان بأنَّ ما قدَّره «هو تفسير معنىً، لا تفسير إعراب، إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلِّقًا بـ(تكبِّروا) المُضمَّنة معنى الحمد، إنما كانت تكون متعلِّقة بـ(حامدِين) التي قدَّرها، والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنه قيل: ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم»[(٢)].

وسبب اختلاف تقدير أبي حيَّان عن تقدير الزمخشري راجع إلى الاختلاف في مفهوم التضمين، «وللعلماء في تخريجه طرق مختلفة، فقال بعضهم: إنه حقيقة، وقال بعضهم: إنه مجاز، وقال آخَرون: إنه كناية، وقال بعضهم: إنه جَمْعٌ بين الحقيقة والمجاز على طريقة الأصوليين»[(٣)].

وقد ترتَّب على ذلك تعدُّد تعريفات التضمين، ومِن أشهرها تعريفان:

---

(١) الكشاف: ١ / ٢٢٨.

(٢) البحر المحيط: ٢ / ٥١.

(٣) ينظر: بحث (التضمين) ضمن النحو الوافي: ٢ / ٥٨٣. وينظر: الكليات: ١ / ٢٦٦.

التعريف الأول: «أن يُقصَد بلفظ معناه الحقيقي، ويُلاحَظ معه معنى فعلٍ آخَر يناسبه، ويُدَلُّ عليه بذِكْرِ شيء مِن مُتعلَّقاته»[1].

وقد نُصَّ على أنَّ هذا المتعلِّق يكون حالًا مأخوذة مِن الفعل الآخَر بمعونة القرينة اللفظية، نحو: أحمد إليك فلانًا، أي: أحمد منهيًّا إليك حمده[2].

وهذا التعريف منسوب إلى المحقِّقين[3]، وإلى الزمخشري[4]، وهو ظاهر كلامه في الآية محلِّ البحث.

التعريف الثاني: «إشراب اللفظ معنى لفظ آخَر، وإعطاؤه حُكمه؛ لتصير الكلمة تؤدِّي مُؤدَّى كلمتين، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[5]، أي: يَخرجون»[6].

وهذا قول أكثر النحويين[7]، وبه أخذ أبو حيَّان[8].

---

(١) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف: ١ / ١٢٦.
(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح: ٢ / ٥.
(٣) ينظر: بحث (التضمين) ضمن النحو الوافي: ٢ / ٥٨٢.
(٤) ينظر: حاشية الصبان عل شرح الأشموني: ٢ / ١٣٨.
(٥) النور: (٦٤).
(٦) شرح الأشموني على الألفية: ١ / ٤٤٦. وينظر: الكليات: ١ / ٤٠٤.
(٧) ينظر: النحو الوافي: ٢ / ١٧٠ (الحاشية).
(٨) تنظر بعض تطبيقاته للتضمين في: البحر المحيط: ٢ / ٧٣، ٢ / ٤٨٨، ٣ / ١٦٨، ٦ / ١٩٣، ٨ / ١٥٧.

وقد فُرِّق بين التعريفين بأنَّ التضمين في التعريف الأول بياني، وهو في التعريف الثاني نحوي، وقيل: إنَّ التضمين البياني هو التضمين النحوي، ولا فرق بينهما[1].

وبناءً على ما سبق، فإنَّ جَعْلَ أبي حيَّان تقدير الزمخشري تفسير معنىً قد لا يَصِحُّ؛ لأنه مِن حذف العامل لدليل، وهو قياسي اتفاقًا[2]، فيكون الجارُّ والمجرور متعلِّقًا بحال محذوف، والتقدير: حامدين على ما هداكم.

وقد ذهب الطِّيبي إلى أنَّ تقدير الزمخشري «ليس بتضمين، والتضمينُ: لتحمدوا الله مكبِّرين؛ لأنَّ تصريحه بقوله: (لتكبِّروا) دافع له»[3].

والذي أظنه أهدى إلى الصواب هو أنَّ تقدير الزمخشري هو تفسير للفعل المضمَّن، ولا يريد تقدير عامل آخَر يتعلَّق به الجارُّ والمجرور؛ فهو إذن تفسير معنىً لا إعراب.

وقد يدلُّ على ذلك قول ابن كمال باشا متعقِّبًا التفتازاني: «الحقُّ أنَّ التضمين البياني هو التضمين النحوي، وإنما جاء الوهم للسَّعد مِن عبارة

(١) ينظر: حاشية الصبان عل شرح الأشموني: ٢ / ١٣٨.
(٢) ينظر: حاشية الصبان عل شرح الأشموني: ٢ / ١٣٨.
(٣) حاشية الطيبي على الكشاف: ٢ / ٢٣٤.

الكشَّاف حيثُ قدَّر (خارجِين عن أمره) ؛ فتوهَّم أنه تقدير لعامل آخَر، وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمَّن»[1].

ومما قد يؤكِّد ذلك أنَّ الزمخشري وجَّه تعدية الفعل (عدا) بـ(عن) في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[2] بالتضمين الذي هو إشراب لفظ معنى لفظ آخَر، قال: «....وإنما عدَّى بـ(عن) ؛ لتضمين (عدا) معنى: نبا وعلا....

فإن قلتَ: أي غرض في هذا التضمين؟ وهلَّا قيل: ولا تَعْدُهم عيناك، أو لا تَعْلُ عيناك عنهم؟ قلتُ: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى مِن إعطاء معنىً فذٍّ»[3].

المسألة الثالثة عشرة: تقدير مضاف في التعليل المنفي.

تضمَّنت بعض الآيات (أنْ) وصلتها في تأويل مصدر مقصود به التعليل المنفي، أي: تعليل نفي الحصول لا الحصول، ومِن تلك الآيات[4] قول الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾[5]، وقول الله

(١) حاشية الصبان عل شرح الأشموني: ٢ / ١٣٨.
(٢) الكهف: (٢٨).
(٣) الكشاف: ٢ / ٧١٧.
(٤) تنظر الآيات في: دراسات لأسلوب القرآن: ١ / ٤٥٦.
(٥) البقرة: (٢٨٢).

تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾[1]، وقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ﴾[2].

وقد اختلف النحويون في توجيه هذا التركيب على قولين:

القول الأول: أنَّ ثَمَّة مضافًا مُقدَّرًا بين الفعل المعلَّل و(أن)، والتقدير: كراهية، أو خشية، أو نحو ذلك.

وهذا القول منسوب إلى البصريين[3]، وبه قال أكثر النحويين، ومنهم: الأخفش[4]، والمبرِّد[5]، والزجَّاج[6]، وأبو علي الفارسي[7]، وابن الشجري[8]، وأبو حيَّان[9].

القول الثاني: أنَّ في الكلام حرفين مُقدَّرين، أحدهما: لام الجرِّ قبل (أن)، وهو حذف قياسي، والآخَر: (لا) النفي بعدها، والتقدير: لئلا.

وهذا القول قد نُسب إلى الكوفيين[10]، وإلى جمهور المفسِّرين[11]، وبه قال الفرَّاء[12]، والطبري[13].

---

(١) النساء: (١٧٦).
(٢) الأعراف: (٢٠).
(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ٤٢٤، ٢٧٥، ومغني اللبيب: ٥٥.
(٤) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٣١٧، ٣٢٢، ٢ / ٥٢١.
(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢ / ٤٧٧.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ١٣٧.
(٧) ينظر: المسائل العضديات: ٤١.
(٨) ينظر: أماليه: ٣ / ١٦١.
(٩) ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٨٠.
(١٠) ينظر: التفسير البسيط: ٩ / ٤٥٢، ١٥ / ٤٨٨، والمحرر الوجيز: ٢ / ٣٥٨، والدر المصون: ٥ / ٢٧٨.
(١١) ينظر: التحرير والتنوير: ٥ / ٧٤.
(١٢) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٩٧، ٣٦٦، ٣ / ٣٨٣.
(١٣) ينظر: جامع البيان: ٦ / ٥٥.

وعندما تناول ابن عاشور آية ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[1]، ذكر أنَّ تقدير مضاف، أي: كراهة أن تكونا هو تقدير معنىً، وليس بتقدير إعراب[2].

ولستُ أدري سبب حمله لتقدير المضاف في الآية على تفسير المعنى، على الرُّغم أنه قد ذكر في بعض المواضع مِن تفسيره قولَي النحويين في توجيه هذا التركيب[3]، ولم يحمل في تلك المواضع قول تقدير المضاف على المعنى، ولكنَّه رجَّح القول الآخَر، وحُجَّتُه أنَّ «تقدير (لا) أظهر؛ لكثرة التصرُّف فيها في كلام العرب بالحذف والزيادة»[4]، وهذا تصريح ضِمْنِيٌّ منه بأنَّ تقدير المضاف في القول الأول هو تفسير إعراب.

والذي أميل إليه أنَّ تقدير النحويين لمضاف قبل المصدر المراد به التعليل المنفي هو تفسير إعراب لا معنىً، وذلك للأسباب الآتية:

١- أنَّ عبارات النحويين القائلين بهذا القول لا شكَّ في كونها صريحة بتقدير مضاف قبل (أنْ).

ومِن ذلك قول النحَّاس في توجيه آية: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا﴾[5]: «....وفيه ثلاثة أقوال، قال الفرَّاء، أي: لئلا تَضِلُّوا....وقال محمد بن يزيد

---

(١) الأعراف: (٢٠).
(٢) التحرير والتنوير: ٨ / ٤٦.
(٣) التحرير والتنوير: ٥ / ٧٤، ٧ / ١٣٣، ١٣ / ٩٧، ٢٤ / ١١٦.
(٤) التحرير والتنوير: ٢٤ / ١١٦.
(٥) النساء: (١٧٦).

وجماعة مِن البصريين: التقدير كراهة أن تَضِلُّوا، ثُمَّ حُذف وهو مفعول مِن أجله، والقول الثالث: أنَّ المعنى: يُبيِّن الله لكم الضلالة، أي: فإذا بين لكم الضلالة اجتنبتموها»[1].

ومنه أيضًا قول أبي سعيد السيرافي: «....لأنَّ التقدير: يُبيِّن الله لكم الضلال المتوهَّم منكم لو لم يُبيِّن، وهذا الوجه أحبُّ إليَّ مِن قول مَن قال: كراهة أن تضلُّوا»[2].

ومنه قول أبي البركات الأنباري: «....تقديره: كراهة أن تَضِلُّوا؛ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه»[3].

٢- أنَّ حذف المضاف في الكلام كثير[4]، حتى جعله ابن جنِّي في القرآن والشِّعر وفصيح الكلام «في عدد الرمل سَعةً»[5]، بل قال: إنه «قلَّت آيةٌ تخلو مِن حذف المضاف، نعم ورُبَّما كان في الآية الواحدة مِن ذلك عِدَّةُ مواضع»[6].

---

(١) إعراب القرآن: ١ / ٥١١.
(٢) شرح الكتاب: ٢ / ٢٨٢.
(٣) البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٨١.
(٤) ينظر: شرح الكتاب: ٢ / ١٠٦، والحجة للفارسي: ٢ / ٣١١، والتفسير البسيط: ٢ / ١١٥، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٨٧.
(٥) المحتسب: ١ / ١٨٨.
(٦) الخصائص: ١ / ١٩٢.

٣- أنَّ حذف الأسماء أكثر مِن حذف الحروف، وقد نصَّ ابن الشجري على أنَّ «حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مُقامَه أكثر مِن حذف (لا)»[١].

٤- أنَّ (لا) مِن حروف المعاني، وحَذْفُها قد يُفوِّت معناها وهو النفي[٢]، بالإضافة إلى أنَّ حَذْفَها قد يُؤدِّي إلى التباس النفي بالإثبات في الكلام.

وذهب بعض الباحثين إلى أنَّ القول الثاني في توجيه تركيب الآية هو تفسير معنىً، وليس بتفسير إعراب؛ لأنَّ النحوي المتمرِّس بأساليب العربية يدري أنَّ تقدير مضاف أَولى مِن جعل حرف بمعنى حرفين[٣].

ويظهر لي أنَّ القول الثاني هو تفسير إعراب؛ وذلك لأنَّ أصحاب هذا القول- وهم الكوفيون ومَن أخذ إِخْذَهم- لم يقولوا: إنَّ (أنْ) في معنى حرفين[٤]، أي: لئلا، ولكنَّهم قالوا: إنَّ ثَمَّة حرفين مُقدَّرين في الكلام، ولكُلٍّ حذف ما يُسوِّغه، فأمَّا حَذْفُ حرف الجرِّ قبل (أنْ) فهو قياسي مُطَّرد لا خلاف فيه[٥]، وأمَّا حَذْفُ (لا)، فهو في مذهبهم- كما

(١) أمالي ابن الشجري: ٣ / ١٦١.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٣٧.
(٣) ينظر: رسالة ما أعربه الكسائي من القرآن: ٥٨٢.
(٤) وقد نقل ابن هشام هذا المعنى. ينظر: مغني اللبيب: ٥٥.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣ / ١٥٤.

قيل- : «شائع ذائع»[1]، يُضاف إلى ذلك أنَّ هذا الإعراب يتَّفق ومذهبَهم في التوسُّع في ظواهر التأويل، وبخاصَّة ظاهرة الحذف.

المسألة الرابعة عشرة: تقدير مضاف في (عن أمر ربِّه).

نُقل عن قُطرب أنَّ (عن) في قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾[2] سببية، وأنَّ تقدير الآية: ففسق عن ردِّه أو ردِّ أمر ربه[3]، أي: أنَّ هناك مضافًا مُقدَّرًا[4].

قال الآلوسي: «ويحتمل أن يكون تقدير معنىً، وأن يكون تقدير إعراب»[5].

قلتُ: قد يكون ما نُقل عن قُطرب تفسير معنىً، فلا يكون ثَمَّة مضاف مُقدَّر، وإنما قصد ما ذهب إليه سيبويه والخليل مِن أنَّ معنى (ففسق عن أمر ربه): أتاه الفسق لَـمَّا أُمِرَ فعصى، وكان سببَ فسقه أمرُ ربِّه، كما تقول: أطعمه عن جوع وكساه عن عُرِي، والمعنى: كان سببَ فسقه الأمرُ بالسجود، كما كان سببَ الإطعام الجوعُ، وسببَ الكسوة العُرِيُّ[6].

---

(١) الدر المصون: ٤ / ١٧٦.

(٢) الكهف: (٥٠).

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٩٤، والتفسير البسيط: ١٤ / ٤٧، والجامع لأحكام القرآن: ١٠ / ٤٢٠.

(٤) ينظر: التفسير الكبير: ٢١ / ١١٧، وغرائب القرآن: ٤ / ٤٣٧.

(٥) روح المعاني: ١٥ / ٢٩٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٢٩٤، والتفسير البسيط: ١٤ / ٤٧. ولم أقف على هذا الرأي في كتاب سيبويه.

وقد يكون ما نُقل عنه تفسير إعراب، وهو ما أميل إليه لسببين:

السبب الأول: أنَّ تقدير مضاف في الآية يتَّفق ومذهبَ قُطرب الاعتزالي في «إسناد الإضلال والهداية إلى العباد لا إلى الله، كما نقل الفخر الرازي في تفسيره عنه مع كثير مِن المعتزلة أنَّ معنى الإضلال الوارد في الآيات المختلفة مِن القرآن هو التسمية بالضلال، أو الحُكم به»[1].

ونظير ذلك نَفْيُ قُطرب لصفة التجلِّي عن الله تعالى في آية: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[2]، وذلك بتقديره لمضاف، أي: تجلَّى أمر الله وقدرته[3].

السبب الثاني: أنَّ الأخفش ذهب إلى تقدير مضاف في الآية، واستدلَّ له بقول العرب: «أُتْخِمَ عن الطعام»، أي: عن أكله. قال: «يقول: عن ردِّ أمر ربه، نحو قول العرب: أُتْخِمَ عن الطعام، أي: عن مأكله أُتْخِمَ، ولَمَّا ردَّ هذا الأمر فَسَقَ»[4].

المسألة الخامسة عشرة: حذف الفاعل.

اُختلف في فاعل (كبُر مقتًا) مِن قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۖ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[5]، ومِن الأقوال التي جاءت ما نقله الزمخشري، وهو أنَّ التقدير: «كبُر مقتًا عند

(١) مناهج اللغويين في تقرير العقيدة: ٤٥٨- ٤٥٩.
(٢) الأعراف: (١٤٣).
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧ / ٢٧٨.
(٤) معاني القرآن: ٢ / ٤٣١. وينظر: التفسير البسيط: ١٤ / ١٧٤.
(٥) غافر: (٣٥).

الله جدالهم»[1]، وقد اعترضه بأنه يؤدِّي إلى حذف الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه[2].

قال أبو حيَّان متعقِّبًا له: «وأمَّا قوله....فإنَّ قائل ذلك وهو الحَوفي، والظنُّ به أنه فسَّر المعنى ولم يُرِدْ الإعراب، وأمَّا تفسير الإعراب أنَّ فاعل(كبُر) ضمير يعود على الجدال المفهوم مِن (يجادلون)، كما قالوا: مَن كذب كان شرًا له، أي: كان هو، أي: الكذب المفهوم مِن (كذب)»[3].

قلتُ: لستُ أدري لِمَ أسرع الزمخشري في تخطئة الحَوفي، على الرُّغم أنَّ كلامه جليٌّ في أنه لم يقصد بذكر الاسم الظاهر حذفَ الفاعل، وإنما أراد به بيانَ مرجع الضمير.

وفي مرجعه احتمالان: أحدهما أن يكون راجعًا إلى المصدر المفهوم مِن الفعل (يجادلون)، وهو الظاهر. والاحتمال الآخَر أن يكون في الكلام مضاف محذوف، تقديره: جدال الذين يجادلون كبُر، فالضمير راجع إلى هذا المضاف المقدَّر[4].

---

(١) الكشاف: ٤ / ١٦٧.

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة في: الكتاب: ١ / ٧٩ ، ٤ / ٧٨ ، والمقتضب: ١ / ١٩ ، ٢ / ٦٠ ، وشرح الكتاب : ٣ / ٣٢٠، وكتاب الشعر : ٢ / ٤٣٨ ، وشرح المفصل: ١ / ٧٧ ، وشرح التسهيل : ٢ / ١١٨ ، و توضيح المقاصد : ٢ / ٥٨٥.

(٣) البحر المحيط: ٧ / ٤٤٥. ووافقه السمين. ينظر: الدر المصون: ٩ / ٤٨٠.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٤٨٧.

وعلى التسليم بأنَّ تقدير الحَوفي هو تقدير إعراب، فإنه يُعتذَر له بأنه سهو وغفلة، ولا يُؤخَذ منه إجازته لحذف الفاعل إحسانًا للظنِّ به، وهو ما يُفهَم مِن قول أبي حيَّان: «والظنُّ به....»، ولأنَّ القائلين بجواز حذف الفاعل- إن صحَّت نسبة هذا الرأي إليهم- هم قِلَّة مِن النحويين، ولم يُؤثَر أنَّ الحَوفي منهم.

ويؤيِّد ذلك أنَّ بعض المعربين قد يحمل النصَّ على إعراب مِن دون أن يلاحظ ما يترتَّب عليه مِن مخالفته للقواعد النحوية المتَّفَق عليها، أو التي قال بها جمهور النحويين؛ فلا يَصِحُّ الجزم بأن يُؤخَذ مِن ذلك الإعراب رأيٌ نحوي للمعرب. ومثاله ممَّا يتصل بهذه المسألة توجيهُ قراءة ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[1] بنصب لفظ الجلالة[2]، فقد ذهب بعض المعربين[3] إلى أنَّ (ما) مصدريَّة، وهذا يُؤدِّي إلى خلو الفعل مِن الفاعل، وإيضاح ذلك «أنَّ (ما) إذا كانت مصدريَّة كانت حرفًا، وإذا كانت حرفًا خلا (حفظ) مِن ذِكْرٍ يعود إليه؛ فيبقى الفعل بلا فاعل.... فلا بُدَّ مِن أن تكون موصولة، أو موصوفة»[4].

---

(١) النساء: (٣٤).

(٢) تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن: ٣٢، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٤٩، والإتحاف: ٢٤١.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٢٦٥، والكشف والبيان: ٣ / ٣٠٣.

(٤) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢ / ٢٥٧.

فلا يَصِحُّ القطع بنسبة جواز حذف الفاعل إلى أصحاب هذا التوجيه، إلَّا إذا صرَّحوا بذلك، أو وُجدت قرائن شاهدة لا دافع لها.

تقدير الأسماء المبنيَّة:

المسألة السادسة عشرة: حذف العائد المنصوب في جملة الخبر.

وجَّه أبو حيَّان[1] قراءة يعقوب: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2] بلفظ (يُؤْتِ) مبنيًا للفاعل[3] بأنَّ (مَن) مفعول به مُقدَّم، و(الحكمةَ) مفعول ثانٍ للفعل (يُؤتِ).

ثُمَّ ذكر أنَّ الزمخشري جعَل الآية «بمعنى: ومَن يُؤته الله»[4].

وقد عدَّ أبو حيَّان تقديره صحيحًا إن أراد به تفسير المعنى، وأمَّا إن أراد تفسير الإعراب فليس كذلك؛ لأنه ليس في (يُؤْتِ) ضمير نصب قد حُذف، بل مفعوله مُقدَّم بفعل الشرط[5].

وذهب السمين إلى جواز أن يكون تقدير الزمخشري تقدير إعراب متأيِّدًا بقراءة (ومَنْ يُؤْتِه الحكمةَ)[6] بإظهار الضمير[7]؛ فتكون (مَن) «في

---

(١) ينظر البحر المحيط: ٢ / ٣٣٤.
(٢) البقرة: (٢٦٩).
(٣) تنظر القراءة في: المبسوط: ١٥٣، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٥.
(٤) البحر المحيط: ٢ / ٣٣٤. وينظر: الكشاف: ١ / ٣١٦.
(٥) البحر المحيط: ٢ / ٣٣٤.
(٦) وهي قراءة الأعمش. ينظر: الكشاف: ١ / ٣١٦، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٤.
(٧) الدر المصون: ٢ / ٦٠٥.

موضع رفع بالابتداء وما بعده الخبر، وأحد مفعولَي (يُؤْتِ) محذوف، تقديره: ومَن يؤته الحكمة»[1].

ووافقه الشِّهاب الخفاجي، فقد قال بعد أن ذكر اعتراض أبي حيِّان: «وهو ليس بشيء؛ لأنه يَصِحُّ أن يكون (مَن) مبتدأ، و العائد محذوف، بدليل أنه قُرئ: (ومَنْ يُؤْتِه)، لكنَّه ليس بمتعين»[2].

وقد سبق الزمخشريَ إلى تقدير الضمير بعضُ مَن وجَّه القراءة، ومنهم: الأزهري[3]، وأبو إسحاق الثعلبي[4]، ثُمَّ أخذ به بعض اللاحقين، ومنهم: البيضاوي[5]، وأجازه المنتجَب الهمداني[6].

والذي يظهر لي أنَّ الزمخشري أراد بتقديره للضمير الإعرابَ لا المعنى، وفي ذلك وجهان:

الوجه الأول: أنَّ يعقوب يقف على (يُؤْتِ) بالياء[7]، «وذلك يقتضي أن تكون (مَن) عنده موصولة، أي: والذي يُؤتيه الله الحكمة، ولو كانت عنده شرطيَّة لوقف عليها بالحذف»[8].

---

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٥٨٧.
(٢) حاشيته على تفسير البيضاوي: ١ / ٣٤٤.
(٣) ينظر: معاني القراءات: ١ / ٢٢٧.
(٤) ينظر: الكشف والبيان: ٢ / ٢٧٢.
(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ١ / ٦٠.
(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ / ٥٨٧.
(٧) ينظر: الإتحاف: ١٤٠.
(٨) النشر في القراءات العشر: ٢ / ٢٣٥.

وحَذْفُ العائد المنصوب إلى الموصول في القرآن كثير[1].

وقد يقول قائل: إذا كانت (مَن) موصولة، فإنَّ حقَّ ياء الفعل (يُؤتِ) أن تَثبت لفظًا ورسمًا، فما وجه حذفها؟

والجواب عن ذلك أنها حُذفت لفظًا في الوصل لالتقاء الساكنين؛ فجاء الرسم تابعًا للفظ، وله نظائر[2].

الوجه الثاني: أنَّ (مَن) شرطيَّة في محلِّ رفع مبتدأ؛ فيكون تقدير الضمير مِن حذف العائد المنصوب في جملة الخبر، وفيه خلاف بين النحويين.

فقد ذهب سيبويه إلى جوازه في الكلام مُطلَقًا على ضعف، قال: «ولا يَحْسُنُ في الكلام أن يَجعل الفعل مبنيًّا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج مِن لفظ الإعمال في الأوَّل ومِن حال بناء الاسم عليه ويَشغلَه بغير الأوَّل حتى يمتنع مِن أن يكون يعمل فيه، ولكنَّه قد يجوز في الشِّعر، وهو ضعيف في الكلام»[3].

وسبب ضعفه أنَّ حذف العائد المنصوب إلى المبتدأ يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه[4].

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٨. وممَّن جعل (مَن) موصولة ابن عاشور. ينظر: التحرير والتنوير: ٢ / ٥٣٤.

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤ / ١٣٢.

(٣) الكتاب: ١ / ٨٥. وينظر أيضًا: ١ / ١٢٧.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١٣٩.

وهذا القول منسوب إلى البصريين[١]، ونُسب إليهم أيضًا قصر جوازه على الشِّعر فقط[٢].

وذهب الفرَّاء[٣] إلى جواز الحذف في سَعة الكلام إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو (كُلًّا)، أو (كِلا)، أو (كِلتا)، وهو منسوب إلى الكوفيين[٤].

ونُقل عن المبرِّد[٥] عدم جوازه في الشِّعر، والنثر.

وعُزي إلى هشام بن معاوية[٦] جوازه مُطلَقًا، وهو ظاهر كلام الأخفش في معانيه[٧].

وأجازه ابن أبي الربيع[٨] قليلًا في الكلام.

وأظنُّ أنَّ أبا حيَّان لا يَنِدُّ عن مِثْلِه نحو هذا الوجه في تخريج قراءة يعقوب، ولكنَّه حمل كلام الزمخشري على المعنى؛ درءًا لحمل القرآن على وجه ضعيف[٩].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٣١٣، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢ / ١٣٥، والتذييل والتكميل: ٤ / ٤٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ١ / ١٣٩- ١٤٠، والبحر المحيط: ٢ / ٤٤٧.
(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١٤٠، والتذييل والتكميل: ٢ / ٤٢- ٤٣.
(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٤ / ٣٥٤.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١١١٩.
(٧) ينظر: ١ / ٢٧٥.
(٨) ينظر: الملخَّص: ١ / ١٧٢- ١٧٣.
(٩) ينظر نصُّه على ضعف حذف العائد إلى الخبر في: البحر المحيط: ٢ / ١٥٠.

المسألة السابعة عشرة: عَمَلُ (إنْ) المخفَّفة في ضمير الشأن مقدَّرًا.

وجَّه الزمخشري قول الله تعالى: ﴿وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[1] بأنَّ «(إنْ) هي المخفَّفة مِن الثقيلة، واللام هي الفارقة بينها وبين النافية، وتقديره: وإنَّ الشأن والحديث كانوا مِن قبلُ في ضلال مبين ظاهر لا شُبهة فيه»[2].

وتابعه البيضاوي، قال: «(إنْ) هي المخفَّفة مِن الثقيلة، واللام هي الفارقة، والمعنى: وإنَّ الشأن كانوا مِن قبلِ بعثة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم في ضلال ظاهر»[3].

وقد اعترض أبو حيَّان[4] الزمخشري بأنَّ كلامه يدلُّ على أنَّ (إنْ) المخفَّفة عاملة واسمها ضمير الشأن، وهو خلاف ما عليه النحويون مِن أنَّ (إنْ) المخفَّفة لا عمل لها في الضمير، ولا يُقدَّر لها ضمير البتة، بل تُهمَل وتُلغى، وإنما يجوز أن تعمل في الاسم الظاهر[5].

---

(١) آل عمران: (١٦٤).
(٢) الكشاف: ١ / ٤٣٦.
(٣) أنوار التنزيل: ٤ / ٢٠٩.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ١١٠.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٢٧١.

وقال أبو حيَّان في موضع آخَر: «وكان الزمخشري يزعم أنَّ (إنْ) إذا خُفِّفت كان محذوفًا منها الاسم وهو الشأن والحديث إبقاءً لها على الاختصاص بالدخول على الأسماء»[1].

واعتذر السمين[2] للزمخشري بأنه رُبَّما قصد بتقديره تفسيرَ المعنى لا الإعراب.

ووافقه محيي الدين زادة في تعليقه على كلام البيضاوي، قال: «والظاهر أنَّ مُراده تفسير المعنى لا توجيه الإعراب، حيثُ لم يُصرِّح بأنَّ اسمها محذوف، بل قال: (والمعنى)»[3].

وتعقَّب الشِّهاب الخفاجي[4] حمل السمين لكلام الزمخشري على تفسير المعنى بأنه خلاف ظاهر كلامه.

وقد أصاب في ذلك محزَّ الصواب، ويؤيِّد ما قاله أنَّ طريقة إشارة الزمخشري إلى ضمير الشأن في الآية تتَّفق وطريقةَ إشارته إليه في الآيات النظيرة الأخرى التي لا خلاف أنَّ الضمير فيها ضمير شأن، ومنها مثلًا آية

---

(١) البحر المحيط: ٤ / ٣٥٥.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٣ / ٤٧٢.
(٣) حاشيته على تفسير البيضاوي: ٢ / ٢٠٥.
(٤) حاشيته على تفسير البيضاوي: ٣ / ٧٨.

﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[1]، حيث قال: «إنه: إنَّ الشأن والحديث ربِّي سيِّدي ومالكي»[2].

تقدير الأفعال[3]:

المسألة الثامنة عشرة: تقدير (كان) بعد (ما) الموصولة.

في قول الله تعالى: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ ﴾[4]، نُسب إلى الكوفيين أنَّ «المعنى: ما كانت تتلو»[5].

وقد حمل صاحب النظم (أبو علي الجرجاني)[6]، وعبد القادر البغدادي[7] كلامهم على الإعراب، أي: أنَّ صلة (ما) الموصولة محذوفة، وهي (كانت)، وجملة (تتلو) في موضع الخبر.

وذهب أبو حيَّان[8]، والسمين[9]، والآلوسي[10] إلى أنَّ الكوفيين لم يقصدوا أنَّ هناك (كان) مُقدَّرة، وإنما «قصدوا تفسير المعنى، وهو نظير (كان زيد يقوم)، المعنى على الإخبار بقيامه في الزمن الماضي»[11].

---

(١) يوسف: (٢٣).
(٢) الكشاف: ٢ / ٤٥٥.
(٣) ويندرج ضِمنه تقدير أسماء الأفعال.
(٤) البقرة: (١٠٢).
(٥) المحرر الوجيز: ١ / ١٨٥، والبحر المحيط: ١ / ٤٩٤، والدر المصون: ٢ / ٢٨.
(٦) ينظر: التفسير البسيط: ٢١ / ٣٣٥.
(٧) ينظر: خزانة الأدب: ٣ / ١٤٦، ٥ / ٤٧ وقد نَسب هذا القول إلى الكسائي.
(٨) ينظر: البحر المحيط: ١ / ٤٩٤.
(٩) ينظر: الدر المصون: ٢ / ٢٨.
(١٠) ينظر: روح المعاني: ١ / ٣٣٧.
(١١) الدر المصون: ٢ / ٢٨.

قال البغوي: «أي: ما تلت، والعرب تضع المستقبل موضع الماضي، والماضي موضع المستقبل»[1].

ومِن شواهده في كلام العرب قول الشاعر[2]:

وَلَقَدْ أمرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعْنِيني

قال الأخفش: «يريد: لقد مررتُ»[3].

ونظائر ذلك في القرآن والكلام كثير[4].

ويؤيِّد حملَ كلام الكوفيين على تفسير المعنى ثلاثةُ أمور، وهي:

الأول: أنَّ الفرَّاء[5] في (معاني القرآن) «الذي يُعتبر بحقٍّ المرجع الأوفى لنحو الكوفيين ومذهبهم»[6] قد وجَّه بعض الآيات على تقدير (كان)، ولم يوجِّه آية المسألة على ذلك.

---

(١) معالم التنزيل: ١ / ١٢٦. وينظر: جامع البيان: ٢ / ٢٧٥، و التفسير البسيط: ٢٤ / ٢٠٧.

(٢) البيت من الكامل، نُسب إلى رجل من بني سلول. وهو في: الكتاب: ٣ / ٢٤، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤٥، والحجة للفارسي: ٢ / ٢٠٧، والتذييل والتكميل: ١ / ١٠٩، ومغني اللبيب: ١٣٨.

(٣) معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤٥.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٦ / ١٧٩. تنظر بعض النظائر في: معاني القرآن للأخفش: ١ / ١٤٤- ١٤٥، وغرائب التفسير: ٢ / ٧٦٦، والتفسير البسيط: ٣ / ١٨٥، وأمالي ابن الشجري: ١ / ٦٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١ / ١٧٨، ٢ / ٥٦، ٣ / ٥٩.

(٦) النحو وكتب التفسير: ١ / ١٧٧.

الثاني: أنَّ ابن فارس[1] على الرُّغم مِن أنَّ «طريقته في النحو طريقة الكوفيين»[2] قد جعل الفعل (تتلو) في الآية بمعنى تلت، ولم يقدِّر (كان).

الثالث: أنَّ الطبري[3] - وهو «مِن حُذَّاق الكوفيين»[4]- قد نسب إلى بعض البصريين[5] أنَّ (ما تتلو) بمعنى تلت، وظاهر كلامه موافقته لهم.

المسألة التاسعة عشرة: تقدير فعل قبل (مَن) الموصولة.

في قول الله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾[6]، ذهب أكثر المعربين إلى أنَّ (مَن) مبتدأ على خلاف بينهم في نوعها، هل هي موصولة، أو شرطيَّة[7].

وأجاز الزمخشري أن تكون (مَن) الموصولة فاعلة لفعل محذوف، قال: «وأن يكون (مَن أسلم) فاعلًا لفعل محذوف، أي: بلى يَدخلها مَن أسلم»[8]، وتابعه المنتجَب الهمداني[9]، والبيضاوي[10].

---

(١) ينظر: الصاحبي: ٣٦٤.
(٢) إنباه الرواة: ١ / ١٢٩.
(٣) ينظر: جامع البيان: ٢ / ٢٥٧.
(٤) معجم الأدباء: ٦/ ٢٤٥٢.
(٥) لم يعيِّن أفرادهم.
(٦) البقرة: (١١٢).
(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن: ١ / ٣٦٣، والدر المصون: ٢ / ٧٣.
(٨) الكشاف: ١ / ١٧٨.
(٩) ينظر: الفريد في إعراب القرآن: ١ / ٣٦٣.
(١٠) ينظر: أنوار التنزيل: ١ / ١٠١.

ويظهر أنَّ الزمخشري قد أفاد هذا الإعراب مِن تفسير مقاتل بن سليمان للآية، وهو: «.... فأكذبهم الله عزَّ وجلَّ، فقال: بلى لكنْ يَدخلها مَن أسلم وجهه لله»[1].

قال ابن عاشور معلِّقًا على هذا الإعراب: «ومَن قدَّر هنا فعلًا بعد (بلى)، أي: يَدخلها مَن أسلم، فإنما أراد تقدير معنى، لا تقدير إعراب؛ إذ لا حاجة للتقدير هنا»[2].

قلتُ: إذا كان ابن عاشور قد قصد تقدير الزمخشري للفعل، فلا يُسلَّم له أنه تقدير معنىً؛ لأنَّ كلامه لا شكَّ في كونه إعرابًا، وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: استعماله للمصطلحات النحوية في تقديره، مثل: الفاعل والفعل والمحذوف.

الثاني: أنه يُشكل على هذا التقدير إعراب جملة (فله أجره عند ربِّه) في الآية، وقد بادر الزمخشري؛ فأجاب عنه بقوله: «ويكون قوله: (فله أجره) كلامًا معطوفًا على (يدخلها مَن أسلم)»[3]، ولو كان تقديره تقدير معنىً، لَمَا كان المقام في حاجة إلى ذكره.

---

(١) تفسيره: ١ / ٧٢.
(٢) التحرير والتنوير: ١ / ٦٥٦.
(٣) الكشاف: ١ / ١ ٧٨.

الثالث: أنَّ حذف الفعل بعد (بلى) قد ورد في أكثر مِن عشرة مواضع في القرآن[1].

وإذا كان قد قصد تفسير مقاتل للآية، فالظاهر كما قال، ويشهد له تقديره للحرف (لكنْ) في تفسيره، وهي ممَّا لا يُحذَف، بخلاف حذف الفعل؛ فإنه قد جاء في آيات كثيرة تفوت ذرع العادِّين[2].

يُضاف إلى ذلك أنَّ مقاتلًا لم يكن مِن أهل العناية في عامَّة تفسيره بتحليل الآيات القرآنية مِن الناحية الإعرابية والنحوية، وإنما كان عِنان عنايته منصرفًا إلى بيان المعاني.

المسألة المتمَّمة للعشرين: رفع (وصيَّةٌ) بفعل مُقدَّر.

اُختلف في توجيه قراءة ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾[3] برفع (وصيَّةٌ)[4]، ومِن التوجيهات التي قيلت فيها أنَّ (وصيَّةٌ) نائب فاعل لفعل محذوف، والتقدير: كُتب عليهم الوصيَّةُ.

وهو اختيار الطبري[5].

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٢ / ٩٥- ٩٧.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٨ / ٤٢٢.

(٣) البقرة: (٢٤٠).

(٤)وهي قراءة نافع وابن كثير والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر وغيرهم. ينظر: السبعة: ١٨٤، والمبسوط: ١٤٧.

(٥) ينظر: جامع البيان: ٤ / ٣٩٧- ٣٩٨.

قال أبو حيَّان: «وينبغي أن يُحمَل ذلك على أنه تفسير معنىً، لا تفسير إعراب، إذ ليس هذا مِن المواضع التي يُضمَر فيها الفعل»[1].

قلتُ: لعلَّ أوَّل مَن وجَّه هذه القراءة على تقدير فعل هو الفرَّاء، قال: «وهي في قراءة عبد الله: (كُتب عليهم الوصيةُ لأزواجهم)[2].... فهذه حُجَّة لرفع الوصيَّة. وقد نصبها قوم منهم حمزة على إضمار فعل، كأنَّه أَمْرٌ، أي: ليُوْصُوا لأزواجهم وصيةً»[3].

ويمكن حمل كلامه على أحد التفسيرين: المعنى، أو الإعراب.

أمَّا تفسير المعنى، فللعلَّة التي ذكرها أبو حيَّان، وهي أنَّ تقدير الفعل في القراءة ليس مِن المواضع التي يُقدَّر فيها الفعل رافعًا للفعل، كأن يقع في جواب استفهام، أو جواب نفي، أو أن يُفسَّر بما بعده مِن لفظه، أو أن يدلَّ عليه معنى الجملة لا لفظها، أو أن يستلزمه فعل قبله[4].

وقد يقول قائل: إذا كان هذا تفسير معنىً، فكيف يكون تفسير الإعراب عند الفرَّاء؟

---

(١) البحر المحيط: ٢ / ٢٥٤. وينظر: الدر المصون: ٢ / ٥٠٢.

(٢) تنظر قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في: معاني القرآن للأخفش: ١/١٩٢، و مختصر في شواذ القرآن: ٢٢.

(٣) معاني القرآن: ١ / ١٥٦.

(٤) ينظر: المفصل: ٤٠، وشرح التسهيل: ٢ / ١١٨، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٣٢٢، والمقاصد الشافية: ٢ / ٥٦٢- ٥٦٦.

يمكن أن يُجاب عن ذلك بأن يُقال: إنَّ (وصيَّةٌ) عنده خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: عليك وصيَّةٌ، وهذا مأخوذ مِن معنى قراءة (كُتب عليكم الوصيَّةُ)؛ لأنَّ الفعل (كُتب) يُفهَم منه الفرض والإيجاب، بالإضافة إلى أنَّ بعض المفسِّرين قد نصَّ على أنَّ سبيل الواجبات في القرآن الإتيان بالمصدر مرفوعًا[1]، وهذا يناسبه تقدير: عليكم وصيَّةٌ، وبخاصَّة أنه لا إشكال في الصناعة على هذا الوجه؛ ولذا قال به جمهور مَن وجَّه هذه القراءة.

وأمّا تفسير الإعراب، فيكون على تقدير فعل دلَّت عليه قراءة ابن مسعود رضي الله تعالى عنه؛ وذلك لأنَّ قراءات الآية الواحدة يوضِّح بعضها بعضًا.

وقد يؤيِّد حملَ كلام الفرَّاء على تفسير الإعراب أنَّ تقدير الفعل في القراءة؛ استدلالًا بالقراءة الأخرى يتآخى ومنهجَ الفرَّاء في توجيهه لبعض القراءات.

مِن ذلك توجيهه لقراءة ﴿وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ لَّا يُؤۡمِنُونَ﴾[2] بنصب (وقيلَه)[3] على المفعول المطلق، والعامل محذوف؛ استدلالًا

(١) ينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢ / ٣٧٩.
(٢) الزخرف: (٨٨).
(٣) وهي قراءة السبعة ما عدا عاصمًا وحمزة. ينظر: السبعة: ٥٨٩، والنشر في القراءات العشر: ٢ / ٣٧٠.

بقراءة (وقال قيلَه) بإظهار العامل. قال: «ومَن نصبها أضمر معها قولًا، كأنه قال: وقال قوله، وشكا شكواه إلى ربه، وهي في إحدى القراءتين، قال الفرَّاء: لا أعلمها إلَّا في قراءة أُبَيٍّ؛ لأني رأيتُها في بعض مصاحف عبد الله على (وقيلَه)»[1].

المسألة الحادية والعشرون: تقدير عامل بعد الواو.

في قول الله تعالى: ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ إِذۡ أَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ﴾[2]، اختلف المعربون في بيان المعطوف عليه للواو في (وفي موسى)، وقد ذكر الزمخشري وجهين، قال: «(وفي موسى) عَطْفٌ على: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ءَايَٰتٞ﴾[3]، أو على قوله: ﴿وَتَرَكۡنَا فِيهَآ ءَايَةٗ﴾[4] على معنى: وجَعَلْنا في موسى آية، كقوله: عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا[5]»[6].

---

(١) معاني القرآن: ٣ / ٣٨.

(٢) الذاريات: (٣٨).

(٣) الذاريات: (٢٠).

(٤) الذاريات: (٣٧).

(٥) عجز بيت من الرجز، وصدره: لمَّا حَططتُ الرَّحلَ عنها واردًا، كما في ديوان ذي الرمة: ٥٨، وأكثر المصادر تجعله صدر بيت، وعجزه: حَتَّى غَدَتْ همَّالةً عَيْنَاهَا، وقد نسبه الفراء إلى بعض بني أسد. ينظر البيت في: معاني القرآن للفراء: ١ / ١٤، ٣ / ١٢٤، وجامع البيان: ١ / ٢٧٠، وكتاب الشعر: ٢ / ٥٣٣، والخصائص: ٢ / ٤٣١، وأمالي ابن الشجري: ٣ / ٨٢.

(٦) الكشاف: ٤ / ٤٠٣.

ويعنينا ممَّا ذكره الوجه الثاني، وظاهره أنه يُقدِّر عاملًا؛ فيكون الكلام مِن عطف الجمل على الجمل، أي: وتركنا فيها آية وجَعَلْنا في موسى آية، ويكون الجارُّ والمجرور متعلَّقًا بذلك العامل المقدَّر.

وهو ما استظهره أبو حيَّان؛ ولذا نقده بأنه لا حاجة إلى تقدير عامل؛ لأنه أمكن أن يكون العامل في الجارِّ والمجرور الفعل(تركنا)[1].

وقد تعقَّب السمين أبا حيَّان بأنَّ مُراد الزمخشري هو أنَّ (وفي موسى) معطوف على (فيها)؛ فيتعلَّق بـ(تركنا)، ويكون المعنى: وتركنا في قصَّة موسى آية، «بدليل قوله: (وفي موسى) معطوف على (وفي الأرض) أو على قوله: (وتركنا فيها)، وإنما قال: (على معنى) مِن جهة تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما أظهر الفعل؛ تنبيهًا على مغايرة الفعلين، يعني أنَّ هذا الترك غير ذاك الترك؛ ولذلك أبرزه بمادة الجعل دون مادة الترك؛ لتَظهر المخالفة»[2].

وقد يؤيِّد حملَ كلام الزمخشري على تفسير الإعراب، أي: تقدير عامل ثلاثةُ أمور:

الأول: أنه لا يستقيم أن يُقال: تركنا في موسى؛ لأنَّ ترك الشيء في الشيء يُنبئ عن إبقائه فيه، وهو يستلزم بقاء الشيء الثاني، فإذا لم يَبق موسى فكيف يبقى ما تُرك فيه؟ فيجب حينئذٍ تقدير عامل؛ فيكون المعنى: وجَعَلْنا في موسى[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨ / ١٣٩.
(٢) الدر المصون: ١٠ / ٥٤.
(٣) ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٧ / ٧٠٦.

الثاني: يمكن الجواب عن قول السمين: «بدليل قوله: (وفي موسى) معطوف على (وفي الأرض) أو على قوله: (وتركنا فيها)» بأنَّ الزمخشري أراد أنَّ جملة (وجعلنا فيها) معطوفة على جملة (وتركنا فيها)، ولم يُرِدْ أنَّ (وفي موسى) معطوف على الجارِّ والمجرور.

الثالث: للنحويين - عند عدم جواز العطف على معمول عامل لعدم استقامة المعنى- وجهان مشهوران: أحدهما تقدير عامل مناسب؛ فيكون الكلام مِن عطف الجمل، والوجه الآخَر: تضمين الفعل معنىً يَصِحُّ به تسلُّطه على المعطوف والمعطوف عليه[1].

وظاهر صنيع الزمخشري في غير موضع مِن (الكشَّاف) أنه على القول الأول، ففي قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، أجاز لصحَّة العطف تقديرَ فعل، أي: وأخلصوا الإيمان؛ لأنَّ الإيمان لا يُتبوَّأ، قال: «فإن قلتَ: ما معنى عطف الإيمان على الدار، ولا يُقال: تبوَّؤا الإيمان؟ قلتُ: معناه: تبوَّؤا الدار وأخلصوا الإيمان، كقوله: عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا»[3].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١ / ٥٢، وشرح الكافية الشافية: ٣ / ١٢٦٤، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٩٨٣- ١٩٨٤، ومغني اللبيب: ٨٢٨.

(٢) الحشر: (٩).

(٣) الكشاف: ٤ / ٥٠٤. وينظر أيضًا: ٢ / ١٠٨.

المسألة الثانية والعشرون: إعمال اسم الفعل مُقدَّرًا.

أجاز الزمخشري[1] في قول الله تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخۡرَىٰ﴾[2] أن تكون كلمة (بيضاءَ) منصوبةً باسم فعل محذوف، والتقدير: دونكَ بيضاء، وتابعه البيضاوي[3].

ونظير ذلك توجيههما لقراءة ﴿سُورَةٌ أَنزَلۡنَٰهَا وَفَرَضۡنَٰهَا﴾[4] بنصب كلمة (سُورةً)[5]، فقد أجازا أن تكون منصوبة بـ(دونكَ) مُقدَّرةً[6].

وقد اعترض أبو حيَّان[7] الزمخشري بأنَّ اسم الفعل نائب عن الفعل، ولا يجوز حذف النائب والمنوب عنه، ودفَع الشِّهاب اعتراضه بأنه «منقوض بـ(يا) النداية؛ فإنها تُحذف مع أنها نائبة عن (أدعو)»[8]، ثُمَّ نقل عن السفاقسي قولَه: إنَّ تقدير الزمخشري «هو تقدير معنىً لا إعراب؛ فلا يَرِدُ عليه شيء ممَّا قيل»[9].

---

(١) ينظر: الكشاف: ٣ / ٥٩.
(٢) طه: (٢٢).
(٣) ينظر: أنوار التنزيل: ٤ / ٢٦.
(٤) النور: (١).
(٥) وهي قراءة أبي عمرو في رواية وعيسى بن عمر ومجاهد وابن أبي عبلة وغيرهم. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٧، والمحتسب: ٢ / ١٠٠، والبحر المحيط: ٦ / ٣٩٢، والإتحاف: ٤٠٨، ومعجم القراءات القرآنية: ٦ / ٢٢١.
(٦) ينظر: الكشاف: ٣ / ٢٠٨، وأنوار التنزيل: ٤ / ٩٨.
(٧) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٢٢.
(٨) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦ / ١٩٧. وينظر أيضًا: ٦ / ٣٥٢.
(٩) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦ / ١٩٧.

والذي يظهر لي أنَّ تقدير الزمخشري في الآيتين هو تقدير إعراب لا معنىً؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ إعمال اسم الفعل محذوفًا قد أجازه بعض النحويين، وفي مقدِّمتهم: الفرَّاء[1]، وابن مالك[2].

وقد استدلَّ الشِّهاب للزمخشري بأنَّ الإعمال هو ظاهر كلام سيبويه[3]، وهو ما فهِمه ابن مالك[4].

وبالنظر في (كتاب) سيبويه، نجد أنَّ هناك نصَّين يشيران إلى هذه القضية، وهما قوله: «....فإن شئتَ نصبتَه على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئتَ على (عليك)، كأنك قلتَ: عليك زيدًا فاقتلْه»[5]، وقوله أيضًا: «ومن ذلك قولهم: شأنَك والحجَّ، كأنه قال: عليك شأنَك مع الحجِّ»[6].

وقد خالف ابنُ هشام ابنَ مالك؛ فذهب إلى أنَّ كلام سيبويه محمول على تفسير المعنى، وأنَّ المراد هو تقدير فعل، نحو: (اِلْزَمْ)[7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١ / ٢٦٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٣٩٤- ١٣٩٥.
(٣) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٦ / ١٩٧، ٦ / ٣٥٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٣٩٤- ١٣٩٥.
(٥) الكتاب: ١ / ١٣٨. وينظر: مغني اللبيب: ٧٤٩.
(٦) الكتاب: ١ / ٢٧٤.
(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٩.

ورجَّحه بعض الباحثين ؛ لأنَّ سيبويه منع إعمال اسم الفعل مُؤخَّرًا ؛ لكونه فرعًا عن الفعل ، فمِن الأَولى أن يمنع إعماله محذوفًا[1].

السبب الثاني : أنَّ الزمخشري في (المفصَّل) جعل قولهم : «شأنَك والحجَّ» منصوبًا باسم الفعل(عليك) محذوفًا ، قال : «ومِن المنصوب باللازم إضماره قولك في التحذير : إياك والأسدَ ، أي : اتق نفسك أن تتعرَّض للأسد والأسدَ أن يهلكك....ومنه : شأنَك والحجَّ ، أي : عليك شأنَك مع الحجِّ ، وامرأً ونفسَه ، أي : دعه مع نفسه»[2].

وكان في مُستطاعه أن يُقدِّر فعلًا مناسبًا كما فعل في الأمثلة الأخرى ، ولكنَّه قدَّر اسم فعل ، وهذا يدلُّ على أنه كان يقصده.

السبب الثالث : أنَّ الزمخشري في توجيهه للآيتين قدَّر فعلًا ، واسم فعل معًا ، وهو بذلك يُشير إلى جواز نصب الكلمة بأحد هذين النوعين ، ولا يريد بذلك مجرَّد التمثيل وإيضاح المعنى.

قال في الآية الأُولى : «وهو أن يكون بإضمار نحو : خُذ ، ودونكَ ، وما أشبه»[3] ، وقال في الثانية : «....أو على : دونكَ سورةً ، أو اُتل سورةً»[4].

---

(١) ينظر : ما أعربه الكسائي من القرآن : ٥٢١.
(٢) المفصل : ٧٣.
(٣) الكشاف : ٣ / ٥٩.
(٤) الكشاف : ٣ / ٢٠٨.

تقدير الحروف:

المسألة الثالثة والعشرون: حذف حرف الجرِّ ونصب ما بعده.

في قول الله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ﴾[1]، أجاز العكبَري[2] أن تكون (الغمامَ) منصوبة على تقدير حرف الجرِّ (الباء)، والتقدير: بالغمام، ثُمَّ حُذف الحرف؛ فانتصب الاسم بعده.

وقد تعقَّبه السمين بأنَّ «وهذا تفسير معنىً لا إعراب؛ لأنَّ حذف حرف الجرِّ لا ينقاسُ»[3].

قلت: الظاهر أنَّ العكبَري يريد بهذا التقدير تفسير إعراب لا معنىً، ويعضُد ذلك أمران:

الأول: أنَّ سياق تناوله للكلمة كان في الإعراب، وليس في تفسير المعنى. قال: «أي: جعلناه ظلًا، وليس كقولك: (ظلَّلت زيدًا بظلٍّ)؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى أن يكون الغمام مستورًا بظلٍّ آخَر، ويجوز أن يكون التقدير: بالغمام»[4].

الثاني: أنه موافق لأعاريبه الأخرى في بعض نظائر الآية؛ فقد حملها على النصب بعد حذف حرف الجرِّ، ومِن ذلك:

---

(١) البقرة: (٥٧)

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٧١. وقد قدَّم هذا الوجه أبو حيان. ينظر: البحر المحيط: ١ / ٣٧٤.

(٣) الدر المصون: ١ / ٣٦٩.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٦٥.

١- آيـة ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[١]. قـال: «منـصوب بأنـه مفعول به، والتقدير: بخير، فلمَّا حُذف الـحرف وصل الفعل»[٢].

٢- وآيـة ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[٣]. قـال: «أي: علـى الطلاق، فلمَّا حُذف الـحرف نُصب»[٤].

٣- وآية ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ﴾[٥]. قال: «مفعـول حُـذف منـه حرف الـجرِّ، تقديره: لأولادكم»[٦].

٤- وآية ﴿فَلَا تَبْغُوا۟ عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾[٧]. قال: «....و(سـبيلًا) علـى هـذا منصوب على تقدير حذف حرف الـجرِّ، أي: بسبيل ما»[٨].

٥- وآية ﴿ءَاتُونِى زُبَرَ ٱلْحَدِيدِ﴾[٩]. قال: «أي: جيئوني، والتقدير: بُزبَر الـحديد»[١٠].

ويُشكل على هذا أنه في بعض كتبه لـم يـُجز نـصب الاسـم بعـد حـذف حرف الـجرِّ إلَّـا في ضـرورة الـشِّعر، قـال: «ومـذهب المحقِّقين[١١] أنَّ حـرف

---

(١) البقرة: (١٥٨).
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٣١.
(٣) البقرة: (٢٢٧).
(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٨٠.
(٥) البقرة: (٢٣٣).
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٦١.
(٧) النساء: (٣٤).
(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٤.
(٩) الكهف: (٩٦).
(١٠) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٨٦.
(١١) وهو مذهب جـمهور النحويين. ينظر: الكتـاب: ١ / ٣٧ - ٣٩ ، والأصول في النحو: ١ / ١٨٠، والمحتسب: ١ / ٢٧٢، وشرح المفصل: ٨ / ٥١، ، وأمالي

الجرِّ لا يَسُوغُ حذفه، وإنما جاء في ضرورة الشِّعر، وذاك أنَّ حرف الجرِّ كحرف مِن الفعل، وكما لا يَسُوغُ حذف بعض الفعل، لا يَسُوغُ حذف حرف الجرِّ....»[1].

ورُبَّما قدَّر العكبَري الباء في (الغمام) أخذًا بما جاء عن بعض المفسِّرين للآية، ومن ذلك ما نقله الطبري عن ابن إسحاق، قال: «دعا موسى ربَّه حين آذاهم الحر؛ فظلَّل عليهم بالغمام، ودعا لهم بالرزق؛ فأنزل الله لهم المنَّ والسَّلوى»[2].

وظاهر تقدير الباء في هذا النقل أنه تفسير معنىً لا إعراب، ولكن ليس ثَمَّة ما يمنع أن يُراد به الإعراب؛ لأنَّ جواز نصب الاسم بعد حذف حرف الجرِّ «قد جاء في آيات كثيرة متعينًا، ومحتمِلًا»[3]، حتى قال ابن جنِّي عنه: «واسع كثير»[4]، وهو ظاهر مذهب الفرَّاء[5].

ويبقى أمر يَحْسُنُ الإشارة إليه، وهو أنه على الرُّغم مِن نصِّ السمين على أنَّ نصب الاسم بعد حذف حرف الجرِّ غير مقيس، إلَّا أنه قد وجَّه

=ابن الحاجب: ٢ / ٦٨٦، وشرح التسهيل: ٢ / ١٤٨- ١٥٠، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٦٣٥.

(١) المتَّبَع في شرح اللمع: ١ / ٣١٢.

(٢) جامع البيان: ١ / ٧٠٨. وينظر أيضًا: تفسير ابن أبي حاتم: ١ / ١١٣، ففيه نَقْلٌ عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن: ٩ / ١٥٠.

(٤) الفَسر: ٥ / ٢٦٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ١٢٩، ١ / ٢١٤- ٢١٥، ٢/ ٣٨٣.

بعض الشواهد، ومنها قراءة ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾[1] بحذف (عن) ونصب (الأنفالَ)[2]، فقد صحَّح وجه مَن قال: إنَّ (الأنفالَ) منصوبة على تقدير حرف الجرِّ، والأصل: يسألونك عن الأنفال[3].

المسألة الرابعة والعشرون: حذف الموصول (ما المصدريَّة) وبقاء الصلة.

اختلف المعربون في توجيه جملة (فكرهتموه) مِن قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾[4]، وسبب ذلك أنَّ «الفاء في قوله: (فكرهتموه) مشكلة؛ فإنها إن كانت للسببيَّة اُحتيج إلى أن يُقدَّر معها ما هو سبب لِما ذكر بعدها، وإن كانت عاطفة اُحتيج إلى جملة تكون هي عقيبها، وكلا الأمرين ليس بظاهر في الآية»[5].

وممَّا جاء في توجيهها قول أبي علي الفارسي: «فأمَّا الفاء في قوله: (فكرهتموه) فعَطْفٌ على المعنى، كأنه لَمَّا قيل لهم: أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا قالوا: لا، فقيل لهم لَمَّا قالوا لا: فكرهتموه، أي:

---

(١) الأنفال: (١).

(٢) تنظر القراءة في: مختصر في شواذ القرآن: ٥٤، ومعجم القراءات القرآنية: ٣ / ٢٥٧.

(٣) الدر المصون: ٥ / ٥٥٥.

(٤) الحجرات: (١٢).

(٥) أمالي ابن الحاجب: ١ / ١٩٥- ١٩٦.

كرهتم أكل لحمه ميتًا، فكما كرهتم أكل لحمه ميتًا فكذلك فاكرهوا غيبته، وقوله: (واتقوا الله) معطوف على هذا الفعل المقدَّر»[1].

وقد فهِم ابن الشجري مِن كلام الفارسي أنه وجَّه الجملة على تقدير موصول وهو (ما) المصدريَّة في (فكما)، ثُمَّ حُذف الموصول وبقيت صلته؛ ولذا لم يرتضِ حمل الآية عليه، قال: «والقول عندي أن الذي قدَّره أبو علي هاهنا بعيد؛ لأنه قدَّر المحذوف موصولًا، وهو (ما) المصدريَّة، وحَذْفُ الموصول وإبقاء صلته رديء ضعيف»[2].

وقد تعقَّب ابن هشام ابن الشجري، فحكم عليه بأنه لم يتأمَّل كلام أبي علي الفارسي؛ لأنه لم يقصد في كلامه تقدير موصول على الحقيقة، وإنما أراد تفسير المعنى فحسبُ.

قال: «وبعدُ، فعندي أنَّ ابن الشجري لم يتأمَّل كلام الفارسي....[3] وهذا يقتضي أنَّ (كما) ليست محذوفة بل أن المعنى يعطيها؛ فهو تفسير معنىً لا تفسير إعراب»[4].

ويرجِّح ذلك عندي أمور، وهي:

---

(١) الحجة: ٦ / ٢١٢. ونقل ابن الشجري في أماليه (٣ / ١٠٠) نحو هذا النص عن كتاب التذكرة للفارسي.

(٢) أماليه: ٣ / ١٠٠.

(٣) نقَل نصَّ كلام الفارسي الذي أورده ابن الشجري.

(٤) مغني اللبيب: ٢٢٢.

الأول: أنَّ أبا علي الفارسي شبَّه تقدير (كما) في آية المسألة بتقدير (كيف) في قولهم: «ما تأتيني؛ فتحدِّثني»، أي: إذا انتفى منك المجيء؛ فكيف تُحدِّثني؟ولا خلاف في أنَّ (كما) غير مُقدَّرة حقيقةً، ولكنَّ المعنى يقتضيها، فكذلك يكون التقدير في الآية.

وهذا نصُّ كلامه نقله ابن الشجري: «قال أبو علي في كتابه الذي سمَّاه (التذكرة): ...والمعنى على: فكما كرهتموه، وإن لم تكن (كما) مذكورة، كما أنَّ قولهم: ما تأتيني فتحدِّثني، المعنى: ما تأتيني فكيف تحدِّثني؟ وإن لم تكن (كيف) مذكورة، وإنما هي مُقدَّرة»[1].

الثاني: أنَّ الفارسي قد ذهب في بعض كتبه إلى عدم جواز حذف الموصول وبقاء الصلة، قال: «....لأنك لا تحذف الموصول، وتدع الصلة»[2]؛ فيحمل كلامه في الآية على تفسير المعنى؛ كي لا تتعارض آراؤه.

الثالث: أنه قد وجَّه بعض الشواهد القرآنية التي استدلَّ بها مَن أجاز حذف الموصول على وجوه إعرابية تُخرجها مِن مَحجَّة الاستدلال[3].

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٣ / ١٠٠.

(٢) كتاب الشعر: ٢ / ٤٢٨.

(٣) ينظر: الحجة: ٢ / ٣٥، ٣ / ٣٥٩- ٣٦٠، والمسائل البصريات: ٢ / ٨٣٩- ٨٤٠.

الرابع: أنَّ بعض مفسِّري السَّلَف قد سبقوا الفارسي إلى هذا التقدير في الآية، ومنهم مثلًا مقاتل بن سليمان، فقد قال: «فكما كرهتم أكل لحم الميت، فكذلك فاكرهوا الغيبة لإخوانكم»[1]، ولا يخفى أنَّ مُعتنى أولئك المفسِّرين كان متجهًا إلى المعنى مِن دون النظر إلى ما تستلزمه دواعي الصنعة.

الخامس: أنَّ ابن الشجري نفسه قد أورد توجيه الفارسي في موضع آخَر مِن أماليه، وفيه ذكر أنه تضمَّن المعنى دون حقيقة الإعراب[2].

وجود أكثر من تقدير:

المسألة الخامسة والعشرون: حذف أداة الشرط وفعله قبل الفاء.

في قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾[3]، اُختلف في الفاء مِن (فانفجرت)، فقد أجاز الزمخشري[4]، وتبعه البيضاوي[5] أن تكون فاء الجواب لشرط حُذف مع أداته، والتقدير: فإن ضربتَ فقد انفجرتْ؛ «فتكون الفاء إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة، هي وحرف الشرط»[6].

---

(١) التفسير البسيط: ٢٠ / ٣٦١.
(٢) ينظر: أماليه: ١ / ٢٣١.
(٣) البقرة: (٦٠).
(٤) ينظر: الكشاف: ١ / ١٤٤.
(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ١ / ٨٣.
(٦) البحر المحيط: ١ / ٣٦٩.

وقد تعقّب السمين الزمخشري بقوله: «وكأنَّه يريد تفسير المعنى، لا الإعراب»[1].

وكأنَّ السمين يريد بحمل كلام الزمخشري على تفسير المعنى الاعتذارَ له مِن مُعترَض أبي حيَّان على إعرابه.

ويمكن إجمال اعتراضه في ثلاثة أمور، وهي:

١- أنَّ فعل الشرط وحده دون الأداة يجوز حذفه إذا كان منفيًا بـ(لا) في الكلام الفصيح، فإن كان غير منفي بـ(لا)، فلا يجوز ذلك إلَّا في ضرورة، وأمَّا حذف فعل الشرط وأداة الشرط معًا وإبقاء الجواب، فلا يجوز لعدم ثبوته في كلام العرب[2].

٢- أنَّ فيه تقدير كلمة (قد)، «ولا يكاد يُحفَظ مِن لسانهم ذلك، إنما تكون بغير فاء، أو إن دخلت الفاء فلا بُدَّ مِن إظهار (قد)».

٣- أنَّ «ما دخلت عليه (قد) يَلزم أن يكون ماضيًا لفظًا ومعنىً....وإذا كان ماضيًا لفظًا ومعنىً، استحال أن يكون بنفسه جواب الشرط....ومعلوم أنَّ الانفجار على ما قدَّر يكون مترتبًا على أن يضرب، وإذا كان مترتبًا على مستقبل، وجب أن يكون مستقبلًا، وإذا كان مستقبلًا امتنع أن تدخل عليه (قد) التي مِن شأنها ألَّا تدخل في شبه جواب الشرط على الماضي إلَّا ويكون معناه ماضياً نحو الآية....وأيضًا فالذي يُفهَم مِن

(١) الدر المصون: ١ / ٣٨٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١ / ٣٦٩- ٣٧٠. وينظر: ١ / ٣٩٠.

الآيــة أنَّ الانفجــار قــد وقــع وتــحقَّق، وجَعْلُــه جــواب شــرط محذوف....يجعله غير واقع، إذ يصير مستقبلًا؛ لأنه معلَّق على تقدير وجود مستقبل، والمعلَّق على تقدير وجود مستقبل لا يقتضي إمكانه فضلًا عن وجوده»[1].

ولا شكَّ عندي أنَّ تقدير الزمخشري لأداة الشرط وفعله يريد به تقدير الإعراب لا المعنى، وذلك لسببين:

الأول: أنَّ كلامه في إعرابه للآية صريح بذلك، فقد ذكر أنَّ جملة (فانفجرت) متعلِّقة بمحذوف، إمَّا على طريق تعلُّق الجزاء بالشرط المحذوف، أو على طريقة تعلُّق المعطوف بالمعطوف عليه المحذوف.

وقُدِّرتْ كلمة (قد) بعد الفاء الجزائية لِما تقرَّر أنَّ فاء الجزاء إذا دخلت على الماضي الصريح، فلا بُدَّ مِن (قد) ظاهرةً أو مُقدَّرةً؛ لتحقيق ما دخلت عليه مِن الفعل الماضي باقيًا على أصل معناه، فكأنه قيل: إن ضربتَه فقد انفجرت منه قبل ضربك، وانفجارُها وإن كان مسبَّبًا مترتِّبًا على ضربه، إلَّا أنه متحقِّق الوقوع قبل الضرب مبالغةً في ترتُّبه عليه[2].

---

(١) ينظر الاعتراضان الأخيران في: البحر المحيط: ١ / ٣٩٠. قلت: وقد خالفه إلى ما نهاه عنه؛ فقد حمل في مواضع مختلفة بعضَ الآيات على حذف فعل الشرط وأداته. ينظر: البحر المحيط: ١ / ٤٧٥، ٢ / ٣٠٠، ٣ / ٣٨٩. وينظر أيضًا: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٢٤٠- ٢٤٢.

(٢) ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٢ / ٦٤.

الثاني: أنَّ الزمخشري قد وجَّه آياتٍ كثيرة على تقدير فعل الشرط وأداته[1]، وعباراته فيها لا تحتمل غير تفسير الإعراب، ومنها:

- آية ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾[2]. قال: «فإن قلتَ: ما معنى الفاء في (فاعبدون) وتقديم المفعول؟ قلتُ: الفاء جواب شرط محذوف؛ لأنَّ المعنى: إنَّ أرضي واسعة، فإن لم تُخلصوا العبادة في أرض فأخلصوها لي في غيرها»[3].

- وآية ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾[4]. قال: «فالفاء في قوله: (فالله هو الولي) جواب شرط مُقدَّر»[5].

- وآية ﴿قُلۡ نَعَمۡ وَأَنتُمۡ دَٰخِرُونَ ١٨ فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ فَإِذَا هُمۡ يَنظُرُونَ﴾[6]. قال: «(فإنما) جواب شرط مُقدَّر، تقديره: إذا كان ذلك فما هي إلَّا زجرة واحدة»[7].

- وآية ﴿فَدَعَارَبَّهُۥٓ أَنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوۡمٞ مُّجۡرِمُونَ ٢٢ فَأَسۡرِ بِعِبَادِي لَيۡلًا إِنَّكُم مُّتَّبَعُونَ﴾[8]. قال: «فيه وجهان: إضمار القول بعد الفاء؛ فقال: أسرِ،

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٣ / ٢٣٩- ٢٤١.
(٢) العنكبوت: (٦٥).
(٣) الكشاف: ٣ / ٢٣٨.
(٤) الشورى: (٩).
(٥) الكشاف: ٤ / ٢١١.
(٦) الصافات: (١٨- ١٩).
(٧) الكشاف: ٤ / ٣٨.
(٨) الدخان: (٢٢- ٢٣).

وأن يكون جواب شرط محذوف، كأنه قيل: إن كان الأمر كما تقول فأسرِ»[1].

المسألة السادسة والعشرون: إجابة (لو) بجملة مُقدَّرة متضمِّنة لهمزة استفهام.

في قول الله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[2]، ذهب العكبَري[3] إلى أنَّ جواب (لو) محذوف، والتقدير: أفكانوا يتَّبعونهم.

وقد حمل السمين[4] تقديره على تفسير المعنى؛ لأنَّ (لو) لا تُجاب بهمزة الاستفهام.

قلتُ: نصَّ النحويون على أنَّ (لو) لا يكون جوابها إلَّا فعلًا ماضيًا مثبَتًا، أو منفيًا بـ(ما)، أو مضارعًا مجزومًا بـ(لم)، واختلفوا في مجيئه جملةً اسميَّة[5].

وممَّا يدلُّ على أنَّ تقدير العكبَري تفسير معنىً لا إعراب أنه في بعض نظائر الآية قد قدَّر جواب (لو) مِن دون همزة.

---

(١) الكشاف: ٤ / ٢٧٥.

(٢) البقرة: (١٧٠).

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٤٠.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٢ / ٢٢٨.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٣٥٨، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٣٠٤، والجنى الداني: ٢٨٣.

ومِن ذلك قول الله تعالى: ﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾[1]، قال: «وجواب (أولو كانوا) محذوف تقديره: أولو كانوا يتَّبعونهم»[2].

ومنه أيضًا قول الله تعالى: ﴿ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴾[3]، فقد قدَّر الجواب بقوله: «أي: ولو كرهنا تعيدوننا»[4].

المسألة السابعة والعشرون: الحذف لدلالة مقابله عليه.

مِن الآيات المشكلة قول الله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[5]؛ «لأنَّ موجب اللفظ تشبيه الذين كفروا بالناعق بالغنم»[6]؛ ولذا «اختلف الناس في هذه الآية اختلافًا كثيرًا، واضطربوا اضطرابًا شديدًا»[7].

ومِن أشهر ما قيل في توجيهها توجيه سيبويه، وهو أنه حُذف مِن الأول ما أُثبت نظيره في الثاني، وحُذف مِن الثاني ما أُثبت مقابله في الأول[8]، ففيه تشبيه شيئين بشيئين[9].

---

(١) المائدة: (١٠٤).
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٦٥.
(٣) الأعراف: (٨٨).
(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٨٢.
(٥) البقرة: (١٧١).
(٦) شرح الكتاب للرماني: ١ / ٤٨٩.
(٧) الدر المصون: ٢ / ٢٢٩.
(٨) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٥٥٥- ٥٥٦، والبرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤.
(٩) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ١ / ٤٩٠.

قال: «....ومِثْلُه في الاتساع قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾، وإنَّما شُبِّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى: مَثَلكم ومَثَل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذى لا يُسمَع، ولكنه جاء على سَعة الكلام والإيجاز؛ لعِلْمِ المخاطَب بالمعنى»[1].

وقد ذكر أبو حيَّان أنه اُختلف في كلام سيبويه، فقيل: هو تفسير معنىً، وقيل: هو تفسير إعراب، وهو أنَّ في الكلام حذفين: حذفًا مِن الأول، وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثاني، وحذفًا مِن الثاني، وهو حذف المنعوق به، وقد أثبت نظيره في الأول؛ فشبَّه داعي الكفار براعي الغنم في مخاطبَته مَن لا يفهم عنه، وشبَّه الكفار بالغنم في عدم سماعهم ممَّا دُعوا إليه إلَّا أصواتًا لا يعرفون ما وراءها[2].

قلتُ: لعلَّ الذي جعل بعض النحويين يحملون كلام سيبويه على المعنى «أنَّ في هذا الوجه حذفًا كثيرًا»[3]، وقد أوضحه الصفَّار بقوله: «هذا الذي صار إليه سيبويه مِن أنه حذف مِن الأول المعطوفَ عليه، ومِن الثاني المعطوفَ ضعيفٌ لا ينبغي أن يُصار إليه إلَّا عند الضرورة؛ لأنَّ فيه حذفًا كثيرًا مع إبقاء حرف العطف وهو الواو؛ ألا ترى أنَّ ما قبلها مستأنَف،

---

(١) الكتاب: ١ / ٢١٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١ / ٦٥٧. وينظر: الدر المصون: ٢ / ٢٣١، والبرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤.

(٣) البحر المحيط: ١ / ٦٥٧.

والأصل: (مَثَلك ومَثَلهم)، إلَّا أن يدَّعي أنَّ الأصل: (ومَثَلك ومَثَلهم)، ثُمَّ حذف (مَثَلك) والواو التي عطفت ما بعدها وبقيت الواو الأُولى، ويزعم أنَّ الكلام رُبط مع ما قبله بالواو وليس بينهما ارتباط، وفيه ما ترى»[1].

وحَمْلُ كلام سيبويه على الإعراب - في ظني- أقرب إلى الصواب؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأوَّل: أنَّ سيبويه قد جعل ذلك مِن الاتساع، والاتساعُ ذو وجوه عديدة، ومِن أكثرها ورودًا في كلام العرب الحذف والتقدير، حتى إنَّ ابن السرَّاج[2] عدَّ الاتساع ضربًا مِن الحذف.

الثاني: أنَّ الذين تناولوا هذه الآية عند سيبويه - مِمَّن وقفتُ عليهم، كالسيرافي[3]، والرُّمَّاني[4]، والصفَّار[5]، وابن أبي الربيع[6]- قد حملوا تقدير سيبويه على الإعراب.

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٣٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٢٥٥.
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٢ / ١٠٧.
(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ١ / ٤٨٩- ٤٩٠.
(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٣٢.
(٦) البسيط في شرح الجمل: ١ / ٥٥٥- ٥٥٦.

الثالث: أنَّ سيبويه قد سبق هذه الآية وتلاها ببعض النظائر التي جاءت- كما قال- «على الاتساع والاختصار»[1]، وبعضها لا خلاف في أنها محمولة على الحذف.

ومِنها قول الله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2]، أي: واسأل أهل القرية[3]، ومنها قول بعض العرب: «بنو فلان يطؤهم الطريق»، أي: أهل الطريق؛ «فحذف (أهلًا) وأقام الطريق مُقامهم»[4]، ومنها أيضًا آية ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾[5]، وفيها إشكال، وهو الإخبار عن (البِرَّ)، وهو معنىً بـ(مَن...)، وهو ذات؛ ولذا اُختلف في توجيهها على أقوال، ومنها ما ذكره سيبويه، وهو أنَّ ثَمَّة مضافًا مُقدَّرًا قبل الخبر، أي: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَن آمن، وبه قال جماعة مِن النحويين[6].

---

(١) الكتاب: ١ / ٢١٢.

(٢) يوسف: (٨٢).

(٣) ينظر: المقتضب: ٣ / ٢٣٠، والأصول في النحو: ٢ / ٢٥٥. وقد ذكر السيرافي أنَّ بعض الناس يزعم أن مسألة يعقوب عليه السلام للقرية على الحقيقة. وقد عقّب على ذلك بقوله: «ولا معنى للتشاغل بنقض هذا الكلام؛ إذ كان جوازه في كلام العرب وغيرهم أشهر من أن تحتاج معه إلى إقامة دليل». ينظر: شرح الكتاب: ٢ / ١٠٦.

(٤) شرح الكتاب: ٤ / ٢١٧.

(٥) البقرة: (١٧٧).

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٦٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١ / ١٦٧، والمحتسب: ٢ / ٢١٧.

الرابع: أنَّ الحذف لدلالة مقابله عليه ثابت، بل قيل: «إنَّ العرب تستحسنه، وإنه مِن بديع من كلامها»[1]، ومنه قولهم: «أنت أعلم وأخوك»، والتقدير: أنت أعلم بأخيك وأخوك أعلم بك، فُحذف مِن الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وحُذف مِن الثاني؛ لدلالة الأول عليه[2].

المسألة الثامنة والعشرون: تقدير (أنَّ) مع اسمها.

نقل أبو حيَّان عن الفرَّاء في توجيه آية: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[3] قوله: «أي: صفتها أنها تجري مِن تحتها الأنهار، ونحو هذا موجود في كلام العرب»[4].

وقد فهِم بعض المعربين أنَّ الفرَّاء يُقدِّر (أنَّ) مع اسمها، أي: صفة الجنة أنها تجري مِن تحتها الأنهار[5].

قال أبو حيَّان متعقِّبًا ذلك: «ولا يمكن حذف (أنها)، وإنما فسَّر المعنى، ولم يذكر الإعراب»[6].

قلتُ: بالرجوع إلى معاني القرآن للفرَّاء، نجده يقول في إعراب هذه الآية:

---

(١) البحر المحيط: ١ / ٦٧٥.
(٢) ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١ / ٥٥٥- ٥٥٦.
(٣) الرعد: (٣٥).
(٤) البحر المحيط: ٥ / ٣٨٦. وينظر: المحرر الوجيز: ٣ / ٣١٥.
(٥) ينظر: الدر المصون: ٧ / ٥٨.
(٦) البحر المحيط: ٥ / ٣٨٦.

«وقولـه: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ يقـول: صـفات الجنـة. قـال الفرَّاء: وحدَّثني بعض المشيخة عن الكلبي عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي أنَّ عليًـا قرأهـا: (أمثـال الـجنَّة)....وقولـه: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ هـو الرافع[1].

وإن شئتَ للمَثَل الأمثال في المعنى كقولك: حِلية فلان أسمر وكذا وكذا. فليس الأسمر بمرفوع بالحِلية، إنَّما هو ابتداء، أي: هو أحمر أسمر، هو كذا. ولو دخل في مِثْل هذا (أنَّ) كان صوابًا.

ومِثْله فِي الكلام: مَثَلك أنك كذا وأنك كذا. وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا﴾[2] مِن وَجْه[3] ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾، ومَن قال ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ﴾[4] بالفتح أظهر الاسم؛ لأنه مردودٌ على الطعام بالخفض، أو مُستأنَف أي: طعامُه أنَّا صببنا، ثُمَّ فَعَلْنا»[5].

مِن خلال النظر في نصِّ كلام الفرَّاء يتَّضح ما يلي:

---

(١) أي: أن الجملة خبر، ومذهب الكوفيين أن المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٥٧، وشرح المفصل: ١ / ٨٤، وشرح التسهيل: ١ / ٢٧٢.

(٢) عبس: (٢٤- ٢٥).

(٣) أي: من نظير. وفي جامع البيان: ١٣ / ٥٥٢ «مَن وجَّه»، ولـم يتبين لي وجه هذا الضبط.

(٤) عبس: (٢٥).

(٥) معاني القرآن: ٢ / ٦٥.

١- أنَّ (مَثَل) في الآية بمعنى: صفة، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنه[١]، وبه قال يونس[٢]، والخليل[٣].

٢- جعَل (مَثَل) مبتدأ، وخبره جملة (تجري مِن تحتها الأنهار)، ثُمَّ نظَّر الآية بنحو قولهم: «حِلية فلان أسمر»، وأجاز فيه أن يكون (أسمر) خبرًا لمبتدأ محذوف، أي: هو أسمر[٤].

وبناءً على ذلك، فإنه يُجيز في جملة (تجري مِن تحتها الأنهار) وجهين إعرابيين، أحدهما: أن تكون خبرًا لـ(مَثَل)، وأن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: هي، أي: الجنة.

ولعلَّه أجازه؛ لدفع إشكال معنوي قد يَرِدُ على الوجه الأول، وهو أنَّ المَثَل لا تجري مِن تحته الأنهار، وإنما هو مِن صفات المضاف إليه[٥].

٣- أجاز إدخال (أنَّ) فيما جاء على أسلوب الآية، نحو: حِلية زيد أنه أسمر، ومَثَله أنه كريم، ونحو ذلك، ولم يُرِدْ أنه يجوز تقدير (أنَّ)، لدفع الإشكال السابق مِن جهة أنَّ الجملة بتقدير (أنَّ) تكون في تأويل

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥ / ٩٦، والتفسير البسيط: ١٢ / ٣٦٦.
(٢) ينظر: مجالس العلماء: ٥٧.
(٣) ينظر: معاني القرآن للنحاس: ٣ / ٥٠١.
(٤) في: التفسير البسيط: ١٢ / ٣٦٦ «فـ(أسمرُ) يرتفع بإضمار هو».
(٥) ينظر: الإغفال: ٢ / ٣٤٤. وينظر: الدر المصون: ٧ / ٥٨.

مصدر؛ فلا يعود منها ضمير للمبتدأ، أي: مَثَل الجنة جريان الأنهار، وصفة زيد السُّمرة[1].

ولعلَّ هذا هو سبب ظنِّ بعض المعربين أنَّ الآية عنده «على حذف لفظ (أنها)»[2].

٤- يبقى تنظيره لآية ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا﴾ بآية المسألة، ولعلَّه قصد به أنه يجوز أن تكون (أنَّ) وصلتها خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو، أي: طعامه أنَّا صببنا الماء، كما يجوز أن تكون جملة (تجري مِن تحتها الأنهار) خبرًا لمبتدأ محذوف.

والخُلاصة أنَّ حمل أبي حيَّان ما نقله مِن كلام الفرَّاء على تفسير المعنى لا داعي له؛ لأنَّ الفرَّاء لم يَقُلْ أصلًا بتقدير (أنَّ) في الآية، ولكنَّه فَهْمٌ خاطئ لبعض المعربين.

وهو ليس بحاجة إلى تقدير (أنَّ)؛ لأنه قد نقل في موضع مِن معانيه أنَّ العرب قد تترك الإخبار عن المضاف، وتُخبر عن المضاف إليه، وبه وجَّه بعض الآيات[3].

---

(١) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٥ / ٢٤٤.
(٢) الدر المصون: ٧ / ٥٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٢٧٧.

المسألة التاسعة والعشرون: تقدير (إذا) و(كان) مع اسمها.

نُقل عن الفرَّاء، وأبي عبيد[1]، أو أبي عبيدة[2] أنَّ (مصبحين) في قول الله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[3] خبر لـ(كان) محذوفة مع اسمها، والتقدير: إذا كانوا مصبحين كما تقول: أنت راكبًا أحسن منك ماشيًا.

قال أبو حيَّان: «فإن كان تفسير معنىً فصحيح، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير»[4].

ويعود القول بتفسير المعنى إلى ثلاثة أسباب:

الأول: كثرة المحذوف مِن الآية، وهو (إذا) مع الفعل الناسخ واسمه.

الثاني: أنَّ (كان) تُحذَف في مواضع معيَّنة، وليست الآية منها[5].

الثالث: أنه ليس معهودًا حذف (إذا).

وقد يُعترَض على هذا السبب بأنَّ تخصيص حذف (كان) مع اسمها في مواضع مُعيَّنة لا يُسَلِّم به قائل الإعراب.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٤٩، والدر المصون: ٧ / ١٧٣، وروح المعاني: ١٤ / ٧١.

(٢) ينظر: فتح البيان: ٧ / ١٨٣.

(٣) الحجر: (٦٦).

(٤) البحر المحيط: ٥ / ٤٤٩

(٥) تنظر هذه المواضع في: الكتاب: ١ / ٢٥٨- ٢٦٢، والأصول في النحو: ٢ / ٢٤٨، وشرح المفصل: ٢ / ٩٧، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٤١٥- ٤١٧، والتذييل والتكميل: ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٤.

وبالرجوع إلى مجاز القرآن لأبي عبيدة[1]، ومعاني القرآن للفرَّاء[2]، وكُتُب أبي عبيد[3]، لم أجدهم قد تعرَّضوا لإعراب (مصبحين)؛ ولذا لستُ على ثَلَجٍ بيِّن ممَّا نُقل عنهم، أهو تفسير معنىً، أم تفسير إعراب؟

ولا أستبعد أن يكون ما نُقل عن أبي عبيدة والفرَّاء تفسير إعراب. أمَّا أبو عبيدة، فلأنه- كما قال الدكتور إبراهيم رفيدة- قد توسَّع بالقول بالحذف والتقدير في الآيات، مِن دون أن يلتزم قواعد البصريين أو الكوفيين وشروطهما[4].

وأمَّا الفرَّاء، فلِما ذكره الدكتور أحمد مكي الأنصاري مِن أنه قد اعتمد في توجيهه الإعرابي للآيات على التقدير والتأويل إلى حدٍّ كبير[5].

المسألة المتمِّمة للثلاثين: تقدير (لو) مع الشرط.

ذهب أبو حيَّان[6] إلى أنَّ (لاتخذوك) مِن قول الله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾[7] جواب قسَم مُقدَّر، والتقدير: إذن والله لاتخذوك.

---

(١) ينظر: مجاز القرآن: ١ / ٣٥٤.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ٢ / ٩٠.
(٣) وهي كتاب غريب الحديث، والغريب المصنَّف، والأمثال.
(٤) ينظر: النحو وكتب التفسير: ١ / ١٧١- ١٧٣.
(٥) ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: ٣٧٧.
(٦) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٦١- ٦٢.
(٧) الإسراء: (٧٣).

ثُمَّ نقل كلام الزمخشري في الآية، وهو: «أي: ولو اتبعتَ مُرادهم لاتخذوك خليلًا، ولكنتَ لهم وليًّا، وخرجتَ مِن ولايتي»[1]، وظاهر كلامه أنَّ (لو) مقدَّرة مع فعل الشرط، وأنَّ (لاتخذوك) جواب لها.

وذهب أبو حيَّان[2]، والسمين[3] إلى أنه ليس مُراد الزمخشري أنَّ (لو) مُقدَّرة مع شرطها؛ إذ لا حاجة إلى تقديرها، وإنما كلامه محمول على تفسير المعنى، لا الإعراب.

والذي يظهر لي أنَّ كلامه تفسير إعراب؛ لأنه صرَّح بعبارة لا يخالجها التأويل في توجيه آية نظيرة، وهي: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾[4] بأنَّ ثَمَّة شرطًا مُقدَّرًا فيها، قال: «....الشرط محذوف تقديره: ولو كان معه آلهة. وإنما حُذف؛ لدلالة قوله: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾[5]»[6].

ويؤيِّد أنه تفسير إعراب أنَّ الفرَّاء قبله ذهب إلى أنَّ اللام بعد (إذن) يجوز أن تكون جواب قسم مُقدَّر، أو جواب (لو) مُقدَّرة. قال: «وإذا رأيتَ في جواب (إذن) اللام، فقد أضمرتَ لها (لئن) أو يمينًا، أو (لو). مِن ذلك قول الله عز وجل: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ

---

(١) الكشاف: ٢ / ٦٨٤.
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٦١- ٦٢.
(٣) ينظر: الدر المصون: ٧ / ٣٩٢.
(٤) المؤمنون: (٩١).
(٥) الكشاف: ٣ / ٢٠٠.
(٦) الكشاف: ٣ / ٢٠٠. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١ / ١٦٣.

﴿كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ ، والمعنى - والله أعلم - لو كان معه فيهما إله لذهب كل إله بما خلق، ومثله: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ ، ومعناه: لو فعلتَ لاتخذوك.....»[1].

وذهب الرضي إلى عدم جواز أن تكون اللام جواب قسَم مُقدَّر، قال: «وليس اللام جواب القسَم المقدَّر، كما قال بعضهم»[2].

والخلاصة أنَّ النحويين قد اختلفوا في اللام بعد (إذن)، هل هي جواب قسَم مُقدِّر، أو جواب (لو) مُقَّدرة؟ وقد جرى الزمخشري في إعرابه للآية على القول الثاني؛ فلا وجه لحمل كلامه على تفسير المعنى.

المسألة الحادية والثلاثون: حذف المبتدأ و(أنَّ) واسمها.

تعدَّدت الأعاريب في توجيه رفع الفعل المضارع (تؤمنون) في قول الله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، ومنها ما ذهب إليه ابن عطيَّة، وهو أنَّ «(تؤمنون) فعل مرفوع، تقديره: ذلك أنه تؤمنون»[4].

---

(١) معاني القرآن: ١ / ٢٧٤. وينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١ / ١٦١.
(٢) شرح الكافية: ق٢- ج٢ / ٨٤٣.
(٣) الصف: (١١).
(٤) المحرر الوجيز: ٥ / ٣٠٤.

وظاهر كلامه أنَّ جملة الفعل (تؤمنون)خبرًا لـ(أنَّ) المحذوفة، وهي وما في حيِّزها خبر لمبتدأ محذوف[1] ؛ ولذا ردَّ أبو حيَّان إعرابه ؛ «لأنَّ فيه حَذْفَ المبتدأ، وحَذْفَ (أنه) وإبقاء الخبر، وذلك لا يجوز»[2].

ووافقه السمين[3] ؛ لعدم الحاجة لهذه التقادير، ولكنَّه حمل كلام ابن عطيَّة على تفسير المعنى.

والذي أميل إليه هو أنَّ ابن عطيَّة قصد تفسير الإعراب لا المعنى ؛ لأنَّ كلامه يجري في مَساق الإعراب وليس إيضاح المعنى.

ولعلَّ الذي ألجأه أن يُقدِّر (أنَّ) مع الضمير هو أنه لو جُعلت جملة (تؤمنون) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره: ذلك أو تلك التجارة تؤمنون- وهو قول بعض المعربين- لأدَّى ذلك إلى خلو جملة الخبر مِن الرابط في الظاهر ؛ فقدَّر (أنه) ؛ ليُصحِّح وقوع الجملة خبرًا.

ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأنه لا حاجة إلى ضمير رابط ؛ لأنَّ المبتدأ نفس الخبر في المعنى[4].

---

(١) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٣٢١.
(٢) البحر المحيط: ٨ / ٢٦٠.
(٣) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٣٢١.
(٤) ينظر: الدر المصون: ١٠ / ٣١٩.

ثانيًا: التقديم والتأخير.

المسألة الثانية والثلاثون: تقديم لام الجحود.

اختلف المعربون في توجيه اللام مِن قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[1]، فقد نسب الواحدي[2] إلى الزجَّاج أنَّ اللام منقولة، والتقدير: وما كانت نفس لتموت.

وذكر فخر الدين الرازي[3] عن الزجَّاج أنَّ معناها النفي، ويريد بها: لام الجحود[4].

قال السمين: «ثُمَّ قُدِّمت اللامُ، فجُعل ما كان اسمًا لـ(كان)، وهو(أن تموتَ) خبرًا لها، وما كان خبرًا وهو (لنفسٍ) اسمًا لها»[5].

وقد ذهب أبو حيَّان إلى أنَّ الزجَّاج «لا يريد بذلك الإعراب، إنما فسَّر مِن جهة المعنى»[6].

ويؤيِّد ذلك ثلاثة أمور، وهي:

---

(١) آل عمران: (١٤٥).

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٦ / ٤١.

(٣) ينظر: مفاتح الغيب: ٩ / ٢٠.

(٤) وقد سمَّاها بعض النحويين لام النفي. ينظر: المقتضب: ٢/ ٧، واللامات: ١٤٩، وإعراب القرآن: ١ / ٤٢٠، وشرح المفصل: ٢٨/٧، ومغني اللبيب: ١ / ٢٧٨.

(٥) الدر المصون: ٣ / ٤١٨.

(٦) البحر المحيط: ٣ / ٧٦.

الأول: أنه بالرجوع إلى (معاني القرآن وإعرابه) للزجَّاج، نجد أنه قد اكتفى بقوله: «المعنى: ما كانت نفس لتموت إلَّا بإذن اللَّه»[1]، ولم يذكر أنَّ اللام مُقدَّمة مِن تأخير، وإنما اقتصر على بيان المعنى.

ولو كان يُفهَم مِن كلام الزجَّاج ذلك، لكان هدفًا لسهام أبي علي الفارسي في كتابه (الإغفال) الذي يتجلَّى فيه «حبُّ ردِّه على الزجَّاج وتخطئته؛ لأنه كان مولَعًا بذلك، وللشنآنِ الجاري بينهما سببٌ ذكره الناس»[2].

الثاني: أنَّ الزجَّاج في آية نظيرة وهي ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[3] قد فسَّر الآية بما يُفهَم منه أنَّ المصدر المؤوَّل لـ(أن تؤمن) هو اسم (كان)، والخبر هو (لنفس)، واللام ليست للجحود.

قال: «معناها: وما كان لنفس الوصلة إلى الإيمان إلَّا بما أعلمها الله منه»[4].

ونظيرها أيضًا آية ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾[5]، قال: «المعنى ما كانت لهم عمارةُ المسجد الحرام في حال إقرارهم بالكفر»[6].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٤٧٤.
(٢) البحر المحيط: ١ / ٥٠٠.
(٣) يونس: (١٠٠).
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٣ / ٣٥.
(٥) التوبة: (١٧).
(٦) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٤٣٧

الثالث: أنه على القول بأنَّ اللام منقولة، يُشكل أنَّ لام الجحود تدخل على الأفعال فقط[1]، ولم أقف على أحد مِن النحويين أجاز دخولها على الأسماء.

ولعلَّ أوَّل مَن نُقل عنه هذا الإعراب هو الأخفش، فقد قال أبو إسحاق الثعلبي: «وقال الأخفش: اللام في قوله: (لنفس) منقولة، تقديره: ما كانت نفس لتموت»[2].

ويظهر لي أنَّ الثعلبي قد نقله مِن كتاب الأخفش المفقود الذي وضعه في غريب القرآن[3]؛ لأنه لم يتعرَّض للام في هذه الآية في كتابه (المعاني).

وقد ذكر أبو حاتم السِّجِستاني[4] أنَّ الأخفش قد نظَر في مجاز القرآن لأبي عبيدة، فأسقط منه شيئًا وأبدل منه شيئًا.

وبالنظر في كتابه، نجد أنه قد قال في تأويل الآية: «معناها: ما كانت نفس لتموت إلَّا بإذن الله»[5]، وكلامه في تفسير المعنى لا الإعراب.

فرُبَّما نقل الأخفش ذلك، ثُمَّ فهِم منه الثعلبي أنه يريد أنَّ اللام منقولة، ظنًا منه أنه تفسير إعراب، وهو في الحقيقة تفسير معنىً.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢ - ج٢ / ٨٩٢.

(٢) الكشف والبيان: ٣ / ١٨٧.

(٣) وقد نصَّ الثعلبي في مقدمة تفسيره أنه من مصادره التي اعتمد عليها. ينظر: الكشف والبيان: ١ / ٨٤.

(٤) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٧٣. وينظر: التفسير اللغوي للقرآن: ٣٠٥-٣٠٦.

(٥) مجاز القرآن: ١ / ١٠٥.

المسألة الثالثة والثلاثون: تأخير الجملة المعترضة والنيَّة بها التقديم.

اختلف المعربون في جملة ﴿ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ ﴾ مِن قول الله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَن لَّمْ تَكُنۢ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُۥ مَوَدَّةٌ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[1].

فقيل: إنها جملة اعتراضية، ثُمَّ اُختُلِف فيما اعترضته، على وجهين، فنُقل عن الزجَّاج[2] أنَّ الجملة معترضة بين جملة الشرط في قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىَّ إِذْ لَمْ أَكُن مَّعَهُمْ شَهِيدًا ﴾[3] وجملة القسَم في ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾، فأُخِّرت الجملة المعترضة والنيَّة بها التقديم.

وقد نقده الراغب الأصفهاني، بأنَّ «ذلك مُستقبَح في العربية؛ فإنه لا يُفصَل بين بعض الجملة التي دخل في إثباتها»[4].

واعتذر السمين للزجَّاج بأنَّ كلامه محتمل أن يكون تفسير معنىً، قال: «هذا مِن الزجَّاج كأنه تفسير معنىً، لا إعراب، يدلُّ على ذلك ما أذكُره عنه مِن تفسير الإعراب»[5].

---

(١) النساء: (٧٣).

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ٣٠٢، والدر المصون: ٤ / ٣٢.

(٣) النساء: (٧٢).

(٤) تفسيره: ٣ / ١٣٢٠. وينظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٢.

(٥) الدر المصون: ٤ / ٣٢. وينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٣ / ٣٦١.

وبالنظر في (معاني القرآن) للزجَّاج، نجد أنه قد استهلَّ بهذا الوجه، ثُمَّ ذكر الوجه الذي عليه جمهور المعربين[1]، وهو أن تكون الجملة معترضة بين القول ومفعوله، والأصل: ليقولنَّ يا ليتني كنتُ معهم كأنْ لم تكن بينكم وبينهم مودَّة.

ثُمَّ فضَّله على الوجه الأول بقوله: «فلا يكون في العربية فيه عيب، ولا ينقص معنى»[2].

فتفضيله لهذا الوجه على سابقه يدلُّ على أنه تفسير إعراب؛ لأنَّ المفاضلة إنما تكون بين الأشياء المتماثلة.

المسألة الرابعة والثلاثون: تقديم معمول المصدر عليه.

اختلف المعربون في متعلَّق شبه الجملة (مِن كُلِّ أمر) في قول الله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[3].

ومِن الأقوال التي قيلت في ذلك ما رُوي عن قُطرب مِن أنَّ المعنى: «سلام مِن كُلِّ أَمْرٍ وامْرِئٍ»[4]، ومُقتضَى ذلك في الظاهر أنَّ (مِن كُلِّ أمر) متعلِّق بـ(سلام).

---

(١) ينظر: الحجة للفارسي: ٣ / ١٧١، والتفسير البسيط: ٦ / ٥٩١، وتفسير البيضاوي: ٢ / ٨٣، البحر المحيط: ٣ / ٣٠٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٧٦.

(٣) القدر: (٤- ٥).

(٤) المحتسب: ٢ / ٣٦٨.

ويُشكل على ذلك أنَّ يَلزم منه تقدُّم معمول المصدر عليه، وهو غير جائز؛ لأنَّ المعمول صلة للمصدر، وتقديمُ الصلة على الموصول لا يجوز[1].

وقد أجاب السمين[2] عن هذا الإشكال بأنَّ ذلك تفسير معنىً لا تفسير إعراب، وأنَّ المقصود هو أنَّ شبه الجملة متعلِّقة بمحذوف يدلُّ عليه المصدر.

قلتُ: حَمْلُ كلام قُطرب على تفسير الإعراب مقبول مِن ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّ منع تقديم معمول المصدر عليه هو قول الجمهور[3]، وأجاز تقديمه عليه المبرِّد[4]، وابن أبي الربيع[5]، ونُسب ذلك إلى ابن السرَّاج[6]، فالمسألة إذن محتملة للخلاف، ولعلَّ قُطربًا كان مِن المجيزين.

الثاني: أنَّ مِن القواعد المقرَّرة أنه يُغتفَر في الجارِّ والمجرور والظرف ما لا يُغتفَر في غيرهما؛ ولذا قصر بعض النحويين جواز تقديم معمول المصدر عليه بأن يكون المعمول شبه جملة؛ لأنه تكفيها رائحة الفعل[7].

---

(١) ينظر: المحتسب: ٢ / ٣٦٨، والبحر المحيط: ٨ / ٤٩٣.
(٢) ينظر: الدر المصون: ١١ / ٦٥.
(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ١٣٧، وشرح الكتاب: ١ / ٤٤٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٦٨، وشرح المفصل: ٦ / ٦٧، وشرح التسهيل: ٣ / ١١٣، والبحر المحيط: ٨ / ٤٩٣، مغني اللبيب: ٥٦٩، ٧٠٥.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤ /١٥٧.
(٥) ينظر: الكافي في الإفصاح: ٣ / ١٠٦٧.
(٦) ينظر: همع الهوامع: ٥ / ٦٩.
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي: ق٢- ج١ / ٧١١- ٧١٢، وشرح قطر الندى: ٢٦٦،

الثالث: - وقد ذكره ابن جنِّي- وهو أنَّ المصدر (سلام) مُؤوَّل باسم الفاعل، أي: سالم أو مُؤوَّل باسم المفعول، أي: مُسلَّمة، فكأنه قيل: مِن كُلِّ أمرٍ سالم أو مُسلَّمة[1]، ولا خلاف في جواز تقديم معمول اسم الفاعل أو المفعول عليهما[2].

ثالثًا: الزيادة.

المسألة الخامسة والثلاثون: زيادة (كان) العاملة.

رُوي عن ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما في قول الله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ**﴾[3] أنَّ القِبلة بمعنى الكعبة، وأنَّ (كنتَ) بمعنى أنتَ[4].

وقد فهِم بعض المعربين[5] أنَّ (كان) في الآية زائدة. قال الراغب الأصفهاني: «وإنما اُستعمِل فيه (كان) إشارةً إلى أنَّ حُكم الله تعالى بذلك قد تقدَّم في سابق علمه»[6].

ولذا ذهب أبو حيَّان إلى حمل كلام ابن عبَّاس رضي الله تعالى عنهما على المعنى، قال: «وهذا من ابن عبَّاس- إن صحَّ- تفسير

---

(١) ينظر: المحتسب: ٢ / ٣٦٨.س

(٢) على تفصيل ذكره النحويون. ينظر: التذييل والتكميل: ١٠ / ٣٥٥.

(٣) البقرة: (١٤٣).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٢٢٠، والبحر المحيط: ١ / ٥٩٧، والدر المصون: ٢ / ١٥٤، والتسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ٩٩.

(٥) ينظر: الهداية: ٢ / ١٠٢٤، والجامع لأحكام القرآن: ٢ / ١٥٦ وفيه: أن الكاف زائدة، ولعل هذا من بوادر القلم.

(٦) ينظر: تفسيره: ١ / ٣٣١.

معنى، لا تفسير إعراب؛ لأنه يَؤُول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد. وإنما تفسير الإعراب على هذا التقدير ما نقله النحويون أنَّ (كان) تكون بمعنى صار، ومَن صار إلى شيء واتصف به صحَّ مِن حيثُ المعنى نسبة ذلك الشيء إليه. فإذا قلتَ: صرتُ عالمًا، صحَّ أن تقول: أنت عالم؛ لأنك تُخبر عنه بشيء هو فيه؛ فتفسير ابن عبَّاس: (كنتَ) بـ(أنتَ) هو مِن هذا القبيل[1]، فهو تفسير معنىً، لا تفسير إعراب»[2].

وذهب ابن فارس[3] إلى وجه إعرابي آخَر، وهو أنَّ (كنتم) مِن إقامة الماضي مُقام المضارع، والمعنى: تكون عليها.

وما ذكره أبو حيَّان مِن أنَّ زيادة (كان) العاملة[4] لم يذهب إليه أحد لا يُسلَّم له، وذلك أنَّ سيبويه، والخليل[5] أجازا زيادة (كان) عاملةً في اسمها، وذلك في قول الشاعر[6]:

---

(١) ينظر هذا التوجيه في: درج الدرر: ١ / ٢٥٧.
(٢) البحر المحيط: ١ / ٥٩٧. وينظر: الدر المصون: ٢ / ١٥٤.
(٣) ينظر: الصاحبي: ٣٩٤.
(٤) وأمَّا زيادة غير العاملة، فقد أجازها النحويون في بعض المواضع على خلاف بينهم في قياسيتها. ينظر: ضرائر الشعر: ٧٧، وشرح التسهيل: ١ / ٣٦١- ٣٦٢، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ١٠٩٩، وارتشاف الضرب: ٣ / ١١٨٥، ومغني اللبيب: ٧٦٦.
(٥) ينظر: الكتاب: ١ / ١٥٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢ / ٤٧٩- ٤٨٠، وارتشاف الضرب: ٤ / ٢٨١، والتصريح على التوضيح: ١ / ٢٥٢- ٢٥٣، وقد نسب المبرِّد هذا القول إلى جميع النحويين. ينظر: المقتضب: ٤ / ١١٦.
(٦) سبق تخريج البيت في التمهيد.

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

وبناءً على ذلك، فإنَّ مِن المحتمَل أن يكون تفسير (كنتَ) بمعنى أنت تفسيرًا صناعيًا، لا معنويًا؛ لأنَّ زيادتها عاملةً قد جاء؛ ولذا كان الأجدر أن يُقال في اعتراضه: إنَّ القول بزيادتها خلاف قول الجمهور، أو أنه نادر[1]، ولا ينبغي حمل القرآن على مثل ذلك.

ويظهر لي أنَّ ابن عبَّاس قد اقتصر في تفسيره للآية على أنَّ المراد بالقِبلة هو الكعبة، ولم يقل: إنَّ «(كنتَ) بمعنى أنتَ»، وإنما هذا مِن تأويل المفسِّرين للآية؛ وذلك لأنَّ (كنتَ) تعارض في الظاهر تفسيره، وتؤيِّد قول مَن جعل المراد بالقِبلة بيت المقدس[2]؛ لأنها هي القِبلة التي كانوا عليها.

وقد يقوِّي هذا الرأيَ أنَّ بعض المفسِّرين- بناءً على قول ابن عباس- قد أوَّلوا الآية على وجه آخَر، وهو أنَّ «النبي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم صلَّى إلى الكعبة قبل بيت المقدس»[3].

ويبقى أمر جدير بالإشارة، وهو أنَّ الفيروزأبادي قد نقل أنَّ ابن عباس فسَّر آية ﴿ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ بقوله: «صلَّيتَ إليها تسعة عشر شهرًا»[4].

---

(١) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٥٠- ٢٥١.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٢١٩. وهو قول قتادة والسُّدِّي وعطاء وغيرهم.
(٣) التسهيل لعلوم التنزيل: ١ / ١٠٠.
(٤) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٢٠.

وهذا صريح منه أنه يرى أنَّ القِبلة المشار إليها هي بيت المقدس وليس الكعبة؛ فتكون حينئذٍ (كنتَ) على بابها، ولعلَّ هذا يصدِّق شكَّ أبي حيَّان في صحَّة نسبة التفسير الأول إلى ابن عباس.

وحَمْلُ أبي حيَّان كلام ابن عبَّاس على أنَّ (كان) بمعنى (صار) أحسن مِن حمله على الزيادة؛ لأنَّ الزيادة عمومًا وجه ضعيف؛ فيجب ألَّا يُقْدَم على القول به في القرآن ما وُجد عنه مندوحة[1]، ولأنَّ مجيء (كان) بمعنى (صار) قد دلَّت عليه الشواهد الكثيرة[2]، وهي وإن كان بعضها محتمل الدلالة، ولكنَّها في الجملة أقوى مِن زيادة (كان).

المسائل المتعلِّقة بحقيقة الكلمة أو مدلولها أو تحديد ما ترتبط به إعرابيًا

المسألة السادسة والثلاثون: حقيقة (حَسْبُ).

في توجيه آية: ﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾[3]، قال السمين: «(حَسْبُنا) مبتدأ وقد تقدَّم أنه في الأصل مصدر، والمراد به اسم الفاعل[4]، أي: كافينا، وتفسير ابن عطيَّة له بـ(كفانا)[5] تفسير معنىً، لا إعراب»[6].

---

(١) ينظر: النكت في القرآن: ١ / ١٢٢.

(٢) ينظر: شواهد على مجيء (كان) بمعنى (صار) في: دراسات لأسلوب القرآن: ٨ / ٣٢٩. وينظر أيضًا: شرح المفصل: ٧ / ١٠٢، والتذييل والتكميل: ٤ / ١٥٦.

(٣) المائدة: (١٠٤).

(٤) ينظر: الدر المصون: ٢ / ٣٥٥.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز: ٢ / ٢٤٩.

(٦) الدر المصون: ٤ / ٤٥٠.

قلتُ: ليس هذا بلازم؛ لاحتمال أنه قصد مِن تفسير كلمة (حَسْبُ) بـ(كفانا) أنها اسمُ فعل ماضٍ، وليست مصدرًا في معنى الوصف.

وقد اختلف النحويون في كلمة (حَسْبُ)، فقيل: هي مصدر في الأصل بمعنى اسم الفاعل، وقيل: بمعنى الصفة المشبَّهة، وقيل: اسمُ فعل ماضٍ أو أمر، وقيل: اسمٌ جامد بمعنى الوصف ليس له فعل[1].

ونُسب إلى ابن عطيَّة[2] أنَّ (حَسْبُ) اسم فعل، وقد تتبعتُ كلامه عليها في تفسيره؛ فوجدته قد جعلها في موضعين بمعنى الوصف، وقرن بين معنى الوصف ومعنى الفعل في موضع ثالث[3]، قال: «و(حَسْبُك) في كلام العرب و(شَرْعُك) بمعنى كافيك ويكفيك والمُحْسِبُ الكافي»[4].

ولذا، فالأشبه بالصواب أنَّ كلامه على(حَسْبُ) في الآية محلِّ البحث يجري مَجرى تفسير المعنى لا الإعراب؛ لأنه لو كان يريد أنها اسم فعل لا لتزم بذلك في تفسيره.

---

(١) ينظر: الكشاف: ١ / ٤٤٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣١١، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٣٩، وارتشاف الضرب: ٣ / ١٤٩٢، ٥ / ٢٢٩٩، والبحر المحيط: ٢ / ١٢٦، ٤ / ٥١١، والدر المصون: ٢ / ٣٥٥، والتحرير والتنوير: ٤ / ٢٠٨،

(٢) ينظر: الكليات: ٣٩٧.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز: ١ / ٢٨١، ٢ / ٥٤٨، ٥٤٩.

(٤) المحرر الوجيز: ٢ / ٥٤٩.

وهنا ينجم سؤال، وهو: لِمَ حمل السمين كلام ابن عطيَّة على تفسير المعنى؟ على الرُّغم أنَّ جَعْلَ (حَسْبُ) اسمَ فعل قولٌ قد جاء عن بعض النحويين، كالزجَّاج[1].

ولعلَّ سبب ذلك هو إحسانه الظنَّ بابن عطيَّة، وخاصَّة أنه قد وصفه في موضع آخَر بأنه مِن أكابر أهل هذا الشأن، يعني: النحو[2]؛ وذلك لأنَّ القول بأنَّ (حَسْبُ) اسم فعل قول ضعيف؛ لأنَّ «دخول حرف الجرِّ عليه، واستعماله صفة، وجريان حركات الإعراب عليه يُبطل كونَه اسم فعل»[3].

المسألة السابعة والثلاثون: حقيقة (هيهات).

ذهب الجمهور[4] إلى أنَّ (هيهاتَ) في قول الله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[5] اسم فعل بمعنى بَعُد.

ونقل أبو حيَّان عن الزجَّاج قوله في توجيه الآية: «البُعد (لِمَا تُوعدون)، أو بعد[6] (لِمَا تُوعدون)»[7].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٤٩٢.
(٢) الدر المصون: ٤ / ٦٧٩.
(٣) البحر المحيط: ٢ / ١٢٦.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٣٥، والأغفال: ٢ / ٤٧٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٩٧، والبحر المحيط: ٦ / ٣٧٤، ومغني اللبيب: ٢٩٣، والتحرير والتنوير: ١٨ / ٤٤.
(٥) المؤمنون: (٣٦).
(٦) لم يضبط المحقِّق الكلمة، وهي تحتمل أن تكون (بَعُدَ)، و(بُعْدٌ).
(٧) البحر المحيط: ٦ / ٣٧٤.

ثُـمَّ عقَّـب عليـه بأنـه «ينبغـي أن يـُجعَل كلامـه تفـسير معنـىً، لا تفـسير إعراب؛ لأنه لـم تَثبُت مصدريَّة (هيهات)»[1].

ووافقه السمين[2]، فقد ذكر أن ظاهر كلام الزجَّاج الذي نقله أبو حيَّـان مـصدريَّة (هيهـات)، واسـتدلَّ لـه بعطفـه للفعـل (بَعُـدَ) علـى (البُعـد)، ثُـمَّ قال: إنه يـحتمل أن يكون تفسير معنىً.

ولا يَصِحُّ هذا الاستدلال؛ لأنَّ كـلام الزجَّـاج قـد أخـذه أبـو حيَّـان مِـن الزمـخـشري في (الكـشَّاف)، وفيـه: «قـال الزجَّـاج في تفـسيره: البُعْـدُ لِـمَـا تُوعدون، أو بُعْدٌ لِـمَـا تُوعَدون فيمن نـوَّن، فنزَّلـه منزلـة المـصدر»[3]، فهـو مِن عطف المصدر على المصدر، وليس مِن عطف الفعل على المـصدر كمـا وهِم السمين.

وبـالنظر في معـاني الزجَّـاج، نجـده يقـول عـن (هيهـات): «وموضـعها الرفع، وتأويلها البُعْـدُ لِـمَـا تُوعَـدون؛ فلأنـها بمنزلـة الأصـوات، وليْست مُـشتقَةً مِـن فِعـل، فبُنيـت هيهـاه كمـا بُنيـت ذَيَّـه وَذِيَّـه»[4]، ويقـول أيـضًا: «فمَن قال: هيهاتَ مـا قلـتُ، فمعنـاه البُعْـدُ مـا قلـتُ، ومَـن قـال: هيهـاتَ لِـمَـا قلتُ، فمعناهُ البُعْدُ لقولك»[5].

---

(١) البحر المحيط: ٦ / ٣٧٤.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٨ / ٣٣٥.
(٣) ينظر: الدر المصون: ٨ / ٣٣٥.
(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٢.
(٥) الكشاف: ٣ / ١٨٧.

وكلامه في ظني صريح بالمصدريَّة، بدليل قوله: «وموضعه الرفع»؛ أي: أنَّ محلَّ (هيهاتَ) الرفع بالابتداء[1]، وخبره (لِمَا تُوعدون)[2]، ويُؤيِّد ذلك أنَّ غير واحد مِن النحويين والمعربين قد فهِم أنَّ الزجَّاج يريد بكلامه تفسير الإعراب لا المعنى، ومنهم: أبو علي الفارسي[3]، والزمخشري[4]، والمنتجَب الهمداني[5]، وغيرهم[6].

ومِن العجيب أنَّ أبا حيَّان في كتابه (ارتشاف الضرب) قد نسب إلى الزجَّاج القول بمصدريَّة (هيهات)، وهذا منه حمل لكلامه على تفسير الإعراب، قال: «....خلافًا لأبي إسحاق، إذ جعلها بمعنى البُعْد؛ فهي في موضع رفع، نحو قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾»[7].

ولعلِّ الذي جعل الزجَّاج يقول بمصدريَّة (هيهاتَ) في الآية عدم وجود فاعل في الظاهر[8]، «ولا يجوز أن يكون قوله: (لِمَا تُوعدون) هو

---

(١) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٩٧، وارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٠٣.

(٢) وقد اعترض الزجَّاج بأنه لو كان بمعنى البُعْد لم يجب بناؤه؛ لأنَّ (البُعْد) مُعرَب، و(هيهاتَ) مبني، وإنما بُني لوقوعه موقع (بَعُدَ). ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٩٧.

(٣) ينظر: الإغفال: ٢ / ٤٧٧.

(٤) ينظر: الكشاف: ٣ / ١٨٧.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٩٧.

(٦) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٢ / ٥١، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١١٦٣، والتحرير والتنوير: ١٨ / ٤٤.

(٧) ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٠٣.

(٨) ينظر: الإغفال: ٢ / ٤٨٠،

الفاعل ؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يكون فاعلًا»[1]، وقد ذهب الجمهور إلى أنَّ الفاعل ضمير مستتر يعود إلى الإخراج أو التصديق، أو أنه (ما) على اعتبار زيادة اللام[2].

المسألة الثامنة والثلاثون: حقيقة (ويكأنَّ).

أشكل على المعربين توجيه (ويكأنَّ)[3] في قول الله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾[4]، فاختلفوا في حقيقتها، هل بسيطة أو مركَّبة؟ وتفرَّع عن كُلِّ قولٍ عِدَّةُ توجيهات.

ومِن تلك التوجيهات: أنها «بمجموعها كلمة بمعنى: ألم ترَ»[5]. وهذا قول أبي عبيدة[6]، ونُسب إلى أبي زيد الأنصاري[7]، والكسائي[8]، والأخفش[9]، واختاره الطبري[10]. ونسبه سيبويه[11] وغيره[12] إلى المفسِّرين.

---

(١) المحتسب: ٢ / ٩٢. وينظر: الإتقان في علوم القرآن: ٤ / ١٢٠٩.
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٥٩٧.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٥٦.
(٤) القصص: (٨٢).
(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ١٥٣.
(٦) ينظر: مجاز القرآن: ٢ / ١١٢.
(٧) ينظر: الصاحبي: ٢٨٤.
(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٥٢٦.
(٩) ينظر: الكشف لمكي: ٢ / ١٧٦.
(١٠) ينظر: جامع البيان: ١٨ / ٣٤١.
(١١) ينظر الكتاب: ٢ / ١٥٤- ١٥٥.
(١٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢ / ٤٧٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤ / ١٥٦، والأصول في النحو: ١ / ٢٥١.

قال أبو الفضل الصفَّار: «قال المفسِّرون: معناه ألم تر، فإن أرادوا به تفسير المعنى، فمُسلَّم، وإن أرادوا تفسير الإعراب، فلم يَثْبُت ذلك»[1].

وقال أبو حيَّان: «وفسَّر المفسِّرون (ويكأنَّ) على معنى: ألم تر أنَّ الله، فيُمكن أن يكون تفسير المعنى»[2]، ويُلحَظ في عبارته عدم الجزم بأحد التفسيرين.

وذهب ابن الشجري إلى أنَّ ما جاء في توجيه (ويكأنَّ) إعرابيًا يتخرَّج مِن حيثُ المعنى على هذا القول مِن المفسِّرين، قال: «....كُلُّهنَّ يُخرَّج على ما قاله المفسِّرون، وأنَّ معنى قوله: ويكأنَّ الله يبسط الرزق معناه: ألم تر أنَّ الله يبسط الرزق»[3].

وقد يؤيِّد حملَ قولهم على تفسير الإعراب- أي: أنها كلمة واحدة بمعنى: ألم ترَ- أمران:

الأول: أنها جاءت في رسم المصحَف متصلة[4]. وقد يُعترَض عليه بأنَّ الرسم أمر وضعي اصطلاحي، والعبرة باللفظ نفسه[5].

---

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٤٤٣.

(٢) التذييل والتكميل: ٥ / ٢١.

(٣) أمالي ابن الشجري: ٢ / ١٨٤.

(٤) ينظر: جامع البيان: ١٨ / ٣٤١.

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير: ٦ / ٢٥٨.

الثاني: ما حكاه الفرَّاء، قال: «أخبرني شيخ مِن أهل البصرة، قال: سمعتُ أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأنَّه وراء البيت. معناه: أمَا ترينه وراء البيت»[1].

المسألة التاسعة والثلاثون: تفسير (كان) التامَّة بـ(وُجِد).

أجاز الزمخشري في توجيه قراءة ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[2] بلفظ (ذو)[3] أن تكون (كان) فيها تامَّة، وقد فسَّر (كان) بالفعل المبنيِّ للمجهول (وُجِد)، قال: «.... ولو قلتَ: ولو وُجِد ذو قُربى....»[4].

وكان هذا محلَّ نقد مِن حيَّان، حيث قال: «وتفسيره (كان)- وهو مبنيٌّ للفاعل- (يُوجَد)[5] المبنيُّ للمفعول تفسيرُ معنىً، وليس مرادفاً، ومرادفُه: حدث أو حضر أو وقع، هكذا فسَّره النُّحاة[6]»[7].

والذي أميل إليه أنَّ الزمخشري قصد بتفسير (كان) التامَّة في القراءة بـ(وُجِدَ) تفسيرَ الإعراب، وذلك لأنه في كتابه (المفصَّل) عندما تعرَّض

---

(١) معاني القرآن: ٢ / ٣١٢.
(٢) فاطر: (١٨).
(٣) لم أقف على نسبة هذه القراءة. ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٢٤٩، ومعجم القراءات القرآنية: ٧ / ٤٢٥.
(٤) الكشاف: ٣ / ٦٠٧. والوجه عنده أن تكون ناقصة. ونظير هذه الآية في: الكشاف: ٢ / ٢٢٠.
(٥) لعلَّ الصواب: «بـ(يوجد)» بزيادة الباء.
(٦) تنظر معاني (كان) التامة في: شرح التسهيل: ١ / ٣٤٢.
(٧) البحر المحيط: ٧ / ٢٩٤.

لأنواع (كان)، جعل التامَّة بمعنى: (وقع) و(وُجِد)، قال: «....وتامَّة بمعنى: (وقع) و(وُجِد)، كقولهم: كانت الكائنة، والمقدور كائن»[1].

ويؤيِّد ذلك أمران:

الأول: أنَّ غير واحد مِن النحويين قد جعلوا (كان) التامَّة بمعنى (وُجِد)[2]، ومنهم على سبيل المثال ابن الشجري، قال: «وأمَّا (يكون) الأول والثاني فكلاهما بمعنى (يُوجَد)»[3]، وقال أيضًا: «وذو الحال الضميرُ المستكِنُّ في (كان)، وهي (كان) التي بمعنى: (وُجِد)»[4].

الثاني: أنَّ بعض النحويين قد أجازوا أن تكون التامَّة بمعنى (خُلِق)، قال ابن السرَّاج: «....الثاني: أن يكون بمعنى (وقع) و(خُلِق)؛ فتكتفي بالاسم وحده»[5]، و(خُلِق) بمعنى: (وُجِد).

---

(١) المفصل: ٣٥١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٣٤، والمحرر الوجيز: ٢ / ٩٢، وتخليص الشواهد: ٢٢٦، وغرائب القرآن: ٢ / ٦٨، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢ / ٣٤٨، ٤ / ١٩١، ٥ / ١٤،

(٣) أمالي ابن الشجري: ١ / ٥٢.

(٤) أمالي ابن الشجري: ١ / ١٠٥.

(٥) الأصول في النحو: ١ / ٩١. وينظر: ١ / ١٠٨. وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (كان) التي بمعنى (خُلق) هي التي بمعنى (حَدث). ينظر: التذييل والتكميل: ٤ / ١٣٩.

المسألة المتمِّمة للأربعين: (بَياتًا) بين كونها اسم زمان، أو مصدرًا.

ذكر السمين أنَّ الواحدي[1] قد فسَّر (بَياتًا) مِن قول الله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[2]، بأنه الليل. ثُمَّ قال: «وظاهر هذه العبارة أن يكون ظرفًا، لولا أن يُقال: أراد تفسير المعنى»[3].

قلتُ: ذكر محمود الكَرماني أنَّ «المفسِّرين عن آخِرهم فسَّروا (بَياتًا) ليلًا»[4]، و(البَيات) في الأصل مصدر، مثل: التبييت، يُقال: «بات يَبيتُ بَيْتًا وبَيْتةً وبَياتًا وبَيْتوتةً»[5]، أو اسم مصدر كالسلام بمعنى التسليم[6].

وظاهر كلام الواحدي- كما قال السمين- أنَّ (بَياتًا) منصوب على الظرفيَّة، وكأنَّ الأصل: وقتَ البَيات؛ فحُذف المضاف ثُمَّ قام المضاف إليه مَقامه[7]، ويترتَّب على هذا الإعراب وجوب تقدير مضاف بمعنى الزمان قبل جملة (هم قائلون)؛ كي يستقيم العطف، والتقدير: حين هم قائلون[8].

---

(١) ينظر: التفسير البسيط: ٩ / ١٦، والوجيز: ٣٨٦.
(٢) الأعراف: (٤).
(٣) الدر المصون: ٥ / ٢٤٩.
(٤) غرائب التفسير: ١ / ٣٩٦. وينظر: مجاز القرآن: ١ / ٢١٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢ / ٣١٧، وجامع البيان: ١٠ / ٥٨.
(٥) الدر المصون: ٥ / ٢٤٩. وينظر: التفسير الكبير: ١٧ / ٨٨.
(٦) ينظر: الكشاف: ٢ / ٣٥١، والتحرير والتنوير: ١١ / ١٠١.
(٧) ينظر التقدير في: التحرير والتنوير: ٨ / ١٧- ١٨.
(٨) ينظر: غرائب التفسير: ١ / ٣٩٦.

وأكبر ظنِّي أنَّ كلام الواحدي تفسير معنىً، ولا يريد به النصب على الظرفيَّة، ويقوِّي ذلك أنه في كتابه (الوسيط) لم يكتفِ بتفسير كلمة (بَياتًا) في الآية بمعنى الليل، كما فعل في كتابَيه (البسيط) و(الوجيز)، ولكنَّه أضاف إليه أنها مصدر في معنى الوصف (بائتين)؛ فهي منصوبة على الحال.

قال: «عذابنا ليلًا، يُقال: بات يبيت بَياتا وبَيَّتَهُ، و(البَيات) هنا مصدر يُراد به الصفة، أي: جاءهم بأسنا بائتين نائمين»[1].

المسألة الحادية والأربعون: تفسير اسم الفعل (مكانَكم) بالفعل (الزموا).

في قول الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[2]، تعقَّب أبو حيَّان الزمخشري؛ لجعله اسم الفعل (مكانَكم) نائبًا عن الفعل (الزموا)، وهو - كما قال- «ليس بجيِّد، إذ لو كان كذلك لكان (مكانَك) الذي هو اسم فعل يتعدَّى كما يتعدَّى (الزموا)؛ ألا ترى أنَّ اسم الفعل إذا كان الفعل لازمًا كان اسم الفعل لازمًا، وإذا كان متعدِّيًا كان متعدِّيًا، مثال ذلك: عليك زيدًا لَمَّا ناب مَناب: (الزم) تعدَّى، و(إليك) لَمَّا ناب مَناب (تنحَّ) لم يتعدَّ، ولكون (مكانَك) لا يتعدَّى، قدَّره النحويون: اُثبُتْ، و(اثبُتْ) لا يتعدَّى»[3].

---

(١) الوسيط: ٢ / ٣٤٨.
(٢) يونس: (٢٨).
(٣) البحر المحيط: ٥ / ١٥٣.

وقد اعتذر السمين[1] للزمخشري بأنه قصد تفسير المعنى، لا الإعراب.

قلتُ: إذا نظرنا إلى كلام الزمخشري في الآية، وجدناه يقول: «(مَكانَكُم): الزموا مكانكم لا تبرحوا حتى تنظروا ما يُفعَل بكم»[2].

وكلامه هذا يحتمل وجهين إعرابيين:

الوجه الأول: أنَّ (مكانَكم) منصوب على المفعولية بفعل محذوف، تقديره: الزموا مكانكم[3].

وإعرابه- بناءً على هذا الاحتمال وهو كالصريح فيه- لا يَرِدُ عليه اعتراض أبي حيَّان أصلًا، ولا حاجة لاعتذار السمين تبعًا.

الوجه الثاني: أنَّ (مكانَكم) اسم فعل ناب عن فعل، بمعنى الزموا.

وقد اعترضه أبو حيَّان بأنه لو كان اسم فعل لـ(الزموا) لكان متعدِّيًا مثله، وهو ليس بمتعدٍّ؛ ولذا حمل السمين كلامه على المعنى. ويمكن حمله عندي على تفسير الإعراب؛ وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ الأشهر كون الفعل (لزِم) متعدِّيًا، وقد جاء لازمًا عند ابن جنِّي[4]، والجوهري[5].

---

(١) الدر المصون: ٦ / ١٨٩.

(٢) الكشاف: ٢ / ٣٤٣.

(٣) ينظر هذا الاحتمال في: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧ / ٢٤٥، وكلامه متجه إلى إعراب البيضاوي، ولكنَّه يَصْدُقُ على إعراب الزمخشري؛ لأن تفسيره مختصَر من الكشاف. ينظر: كتاب النحو وكتب التفسير: ٢ / ٨٧٤.

(٤) ينظر: المحتسب: ٢ / ٢٤٨.

(٥) ينظر: الصحاح: ٥ / ٢٠٢٩. وينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧ / ٢٤٥.

الثاني: أنه «لا يَلزم أن يكون اسم الفعل موافقًا لفعله في اللزوم والتعدِّي، إذ إنَّ هذا الأمر غالب، ومِن غير الغالب ألَّا يتوافقا»[1].

الثالث: نُقل عن الكوفيين أنَّ (مكانَك) يأتي متعدِّيًا[2]، قال ابن عصفور: «ولم يحفظ البصريون إلَّا كون هذه الكلمة لازمة، وحفظ الكوفيون كونها متعدِّية، بمعنى انتظر، فيقولون: مكانك زيدًا»[3].

قال ناظر الجيش: «ولا شكَّ أنَّ إثبات كونها متعدِّية يحتاج إلى دليل»[4].

قلتُ: الدليل على ذلك ما رواه الفرَّاء عن الكسائي مِن أنه «سمِع بعضَ العرب تقول: (كما أنتَ زيدًا)، و(مكانكَ زيدًا)»[5].

المسألة الثانية والأربعون: تأويل الحال بمعرفة.

في قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[6] أجاز العكبَري[7] أن يكون المصدر المؤوَّل مِن (أنَّ) والفعل (يشاء) في محلِّ نصب على الحال، والتقدير: إلَّا في حال مشيئة الله تعالى.

---

(١) كتاب اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم: ٧٨. وينظر: تعقبات أبي حيان للزمخشري في البحر: ٣١٤.

(٢) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ١٧ / ٢٤٥.

(٣) تمهيد القواعد: ٨ / ٣٨٣٩. ولم أقف عليه في كتبه التي بين يدي. وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ٢٩٦.

(٤) تمهيد القواعد: ٨ / ٣٨٣٩.

(٥) معاني القرآن: ١ / ٣٢٣. وينظر: التفسير البسيط: ٧ / ٥٥٩.

(٦) الإنسان: (٣٠).

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٦١.

وقد تعقَّبه السمين، قال: «وفيه نظر؛ لأنَّ هذا مُقدَّر بالمعرفة إلَّا أن يريد تفسير المعنى»[1].

ولا شكَّ عندي أنه تفسير معنىً؛ لأنه يُغتفَر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفَر في اللفظية، وله نظائر في أعاريب العكبَري، كقوله: «....إلَّا في حال الإغماض»[2]، وقوله: «....هو في موضع الحال، تقديره: إلَّا في حال إتيانهنَّ الفاحشة»[3].

وقد وقع مثله في كلام السمين، ومنه قوله: «....والجملة في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: لا يأتونك بمَثَل إلَّا في حال إتياننا إياك كذا»[4].

المسألة الثالثة والأربعون: الإخلال بصدارة اسم الشرط (أينما).

أشكل على المعربين توجيه قراءة ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[5] بضمِّ الكافين في (يُدركُكُم)[6]؛ لأنَّ «الأداة قد عمِلت في فعل الشرط؛ فكان القياس عملها في الجواب»[7].

---

(١) الدر المصون: ١٠ / ٦٢٦.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢١٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٤١. وينظر أيضًا: ١ / ٢٧٣، ٣٨٠، ٥٣١.

(٤) الدر المصون: ٨ / ٤٨٢.

(٥) النساء: (٧٨).

(٦) وهي قراءة طلحة بن سليمان. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٧، والكامل في القراءات الخمسين: ٥٢٩.

(٧) التصريح على التوضيح: ٢ / ٤٠٣.

وقد انفرد الزمخشري في توجيهها بقول، وهو: أنه يجوز أن يكون اسم الشرط (أينما) متصلًا بما قبله، أي: ولا تُظلمون فتيلًا أينما تكونوا.

قال: «ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[1]، أي: ولا تُنقصَون شيئًا ممَّا كُتب مِن آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثُمَّ ابتدأ قوله: (يُدركُكم الموت ولو كنتم في بروج مشيَّدة)، والوقوف على هذا الوجه على (أينما تكونوا)»[2].

واعترض أبو حيَّان[3] توجيهه مِن جهتين، إحداهما- وهي ما يعنينا في هذا المقام- تتصل بالصناعة، وهي أنه يَلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرط فيه، وأدوات الشرط لها حقُّ الصدارة في الكلام.

وقد دفع السمين اعتراضه بحمل كلام الزمخشري على تفسير المعنى[4]، والمراد أنَّ الشرط متصل بما قبله معنىً لا عملًا، ولا يكون ذلك إلَّا على جعل جواب (أينما تكونوا) محذوفًا مؤخَّرًا، تقديره: لا تظلموا، وما قبله دليل الجواب؛ فهو مرتبط به مِن حيثُ المعنى، لا العمل[5].

---

(١) النساء: (٧٧).

(٢) الكشاف: ١ / ٥٣٨. وينظر هذا الوجه عنه في: مغني اللبيب: ٧٠٥،

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣ / ٣١١.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٤ / ٤٥.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣ / ١٥٨.

ولـم يَعْزُبْ هذا عن أبي حيَّان، ولكنَّه قد أورد عليه أنه «لا يُحذَف الـجواب إلَّـا إذا كـان فعـل الـشرط بـصيغة الماضـي، وفعـل الـشرط هنـا مضارع، تقول العرب: (أنت ظالـم إن فعلتَ)، ولا تقـول: (أنـت ظالـم إن تفعل)»[1].

وليست كلمة النحويين متفقةً على صدارة أدوات الشرط؛ فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ لأدوات الشرط سواءً أكانت جازمة أم غير جازمة صدرَ الكلام، وخالفهم في ذلك الكوفيون، فذهبوا إلى أنه ليس لـها حُكم التصدُّر، وتابعهم بعض البصريين، كأبي زيد الأنصاري والأخفش.

وبناءً على ذلك، فإنَّ أسماء الشرط لا يـجوز أن يتقدَّمها عامل على القول بصدارتها، ولا يجوز أيضًا تقديم جواب الشرط على الأداة[2].

وقد يُقال: لعلَّ الزمخشري على مذهب بعض النحويين في عدم صدارة أدوات الشرط؛ فيُحمَل حينئذٍ كلامه في الآية على الإعراب.

قلتُ: هذا الاحتمال لا يَصِحُّ؛ لأنه قد صرَّح في غير موضع مِن كتبه بأنَّ الشرط واجب الصدارة، فيُحمَل كلامه غير الصريح على الصريح.

ومِن ذلك قوله في (المفصَّل): «والشرط كالاستفهام في أنَّ شيئًا ممَّا في حيِّزه لا يتقدَّمه، ونحو قولك: (آتيك إن تأتني)، و(قد سألتك لو

---

(١) البحر المحيط: ٣ / ٣١١.

(٢) تنظر الأقوال في هذه المسألة منسوبةً إلى أصحابها، ومقرونةً بمظانها في: كتاب الصدارة في النحو العربي: ١٤٥- ١٤٨.

أعطيتني) ليس ما تقدَّم فيه جزاءً مُقدَّمًا ولكن كلامًا واردًا على سبيل الإخبار، والجزاءُ محذوف»[1].

ونظيره قوله في (الكشاف): «....لأنَّ (لولا) لا يتقدَّم عليها جوابها، مِن قِبَلِ أنه في حُكم الشرط، وللشرط صدر الكلام»[2].

المسائل المتعلِّقة بالجمل وشِبهها.

المسألة الرابعة والأربعون: احتمال جملة (ويكفِّر عنكم) للخبريَّة والاستئناف.

اُختلف إعرابيًا في جملة (ويكفِّرُ) مِن قول الله تعالى: ﴿**إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[3]، فقيل: إنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: والله يكفِّر، وقيل: جملة مستأنَفة، وقيل: معطوفة على محلِّ ما بعد الفاء[4].

وقد قال البيضاوي عند تفسيره للآية: «أي: والله يُكفِّر، أو الإخفاء»[5].

وكلامه - كما قال الشِّهاب الخفاجي[6]- محتمل لاحتمالين:

---

(١) المفصل: ٤٤١.

(٢) الكشاف: ٢ / ٤٥٦.

(٣) البقرة: (٢٧١).

(٤) ينظر: الحجة للفارسي: ٢ / ٤٠٠، والتفسير البسيط: ٤ / ٤٤٢، والمحرر الوجيز: ١ / ٣٦٦، والبحر المحيط: ٢ / ٣٣٩، والدر المصون: ٢ / ٦١٠ .

(٥) أنوار التنزيل: ١ / ١٦٠.

(٦) ينظر: حاشيته على تفسير البيضاوي: ٢ / ٣٤٥.

الاحتمال الأول: أنه تقدير معنىً؛ لبيان مرجع الضمير، وذلك لأنَّ المفسِّرين قد اختلفوا في مرجع ضمير الفعل (يكفِّر)، فقيل: إنه الله تعالى، وقيل: إخفاء الصدقة، وقيل: إعطاؤها[1].

وبناءً على هذا الاحتمال، تكون جملة (ويكفِّرُ) مستأنَفة، أو معطوفة على محلِّ ما بعد الفاء، ومحلُّه الرفع.

الاحتمال الثاني: أنه تقدير إعراب، بأن جعَل جملة (ويكفِّرُ) اسميَّة بتقدير مبتدأ، بقرينة الجملة اللاحقة لها، وهي: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾؛ طلبًا للتناسُب بين الجملتين.

والذي أميل إليه أنَّ كلام البيضاوي أقرب إلى المعنى منه إلى الإعراب، وذلك لأمرين:

الأول: أنَّ تفسيره - كما هو مُقرَّر- «مختصَر مِن الكشاف»[2]، وبالرجوع إلى الكشاف، نجد أنَّ الزمخشري لم يقدِّر مبتدأ، بل قال: «(ويكفِّرُ) بالياء مرفوعًا، والفعل للَّه أو للإخفاء»[3]، فظاهر كلامه أنَّ (ويكفِّرُ) جملة مِن فعل وفاعل غير واقعة خبرًا لمبتدأ محذوف.

---

(١) ينظر: جامع البيان: ٥ / ١٧، والجامع لأحكام القرآن: ٣ / ٣٣٦، والدر المصون: ٢ / ٦١١.

(٢) النحو وكتب التفسير: ٢ / ٨٧٤.

(٣) الكشاف: ١ / ٣١٦.

الثاني: أنَّ البيضاوي لو كان يقصد أنَّ الجملة خبر لمبتدأ محذوف لأوضح ذلك مفصَّلًا، على نحو ما فعل في توجيه قراءة (ونكفِّرُ) بالنون، حيثُ قال: «وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عيَّاش ويعقوب بالنون مرفوعًا على أنه جملة فعليَّة مبتدأة[1]، أو اسميَّة معطوفة على ما بعد الفاء، أي: ونحن نكفِّر»[2].

المسألة الخامسة والأربعون: سدُّ الجملة مسدَّ جواب القسَم والشرط معًا.

ذهب جمهور النحويين[3] إلى أنه إذا اجتمع الشرط والقسَم ولم يتقدَّمهما ما يطلب الخبر كان الجواب للأول منهما، واستُغني عن جواب الثاني؛ لدلالة جواب الأول عليه، «فمثال تقديم الشرط قولك: إن زرتني والله أكرمتك، ومثال تقديم القسَم، قولك: والله إن زرتني لأكرمنَّك»[4].

وقد خالف الزمخشري[5] الإجماع[6]، والقواعد[7] في بعض أعاريبه للآيات التي اجتمع فيها الشرط والقسَم؛ حيث جعل جملة الجواب

---

(١) أي: مستأنَفة. ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٢ / ٦٦١.
(٢) أنوار التنزيل: ١ / ١٦٠.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٣٦٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١ / ٥٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٨٨، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٧٨٣، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٢٨٩، ومغني اللبيب: ٨٠١.
(٤) أمالي ابن الشجري: ٢ / ١١٨.
(٥) ينظر: الكشاف: ١ / ٣٧٩، ٤٣١، ٦٥١، ٢ / ٩٤، ١٣١، ٢٧٣، ٣ / ٤٨٥، ٦١٧، ٤ / ١٤١.
(٦) قال أبو حيان: « فلا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك». ينظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٧.
(٧) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٤ / ١٩٢.

سادَّةً مسدَّ جوابَي الشرط والقسَم معًا، وتابعه البيضاوي[1] في ذلك؛ ولذا حُمل كلامهما على تفسير المعنى.

ومِن الأمثلة الموضِّحة لذلك قول الله تعالى﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾[2].

فقد اختلف المعربون في (لَمَا) على أقوال، ومنها: أنَّ اللام موطِّئة للقسم؛ لأنَّ جملة (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين) جارية مَجرى القسم، و«المعنى: أخذ الله ميثاقهم، أي: استحلفكم للذي آتيتكم»[3]، و(ما) بعدها اسم شرط في محلِّ نصب مفعول به بالفعل (آتيتكم)، وجملة (لتؤمنُنَّ به ولتنصرُنَّه) جواب القسَم، وهي سادَّة مسدَّ جواب الشرط[4].

وهذا الإعراب أجازه الزمخشري، ولكنَّه جعل جملة (لتؤمنُنَّ به ولتنصرُنَّه) سادَّة سدَّ مسدَّ جواب القسَم والشرط.

قال: «واللام في (لَما آتيتكم) لام التوطئة؛ لأنَّ أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف، وفي (لتؤمنُنَّ) لام جواب القسَم، و (ما) يحتمل أن تكون

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل: ٢ / ٢٥، ١٩١، ٣ / ٨، ٢٤، ٨٢، ٤ / ٢٦١.
(٢) آل عمران: (٨١).
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٤٣٧.
(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢ / ٨١، والدر المصون: ٣ / ٢٨٤.

المتضمِّنة لمعنى الشرط، و(لتؤمنُنَّ) سادٌّ مسدَّ جواب القسَم والشرط جميعًا»[1].

وقد تعقَّبه أبو حيَّان في جعله الجملة سادَّةً مسدَّ الجوابين بما مُلخَّصه: أنه إن أراد تفسير المعنى بأن يكون جواب الشرط محذوفًا؛ لدلالة جواب القسَم عليه، فيجوز ذلك، ويكون كلامه «فيه تسمُّح»[2].

وقد يؤيِّده أنَّ الزمخشري - كما قال السفاقسي في آية نظيرة- «كثيرًا ما يتكلم الزمخشري مِن حيثُ ما يعطيه المعنى»[3].

وإن أراد تفسير الإعراب، فلا يجوز؛ لأنَّ الجملة لو سدَّت مسدَّ الجوابين؛ لكان لها موضع مِن الإعراب بالنظر إلى جواب الشرط، ولا موضع له مِن الإعراب باعتبار جواب القسَم، ولا يَصِحُّ أن تكون جملة واحدة لها محلٌّ مِن الإعراب، ولا محلَّ لها.

قال: «.... فقول ظاهره مخالف لقول مَن جعل: (ما) شرطيَّة؛ لأنهم نصُّوا على أنَّ جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسَم عليه، اللهم إن عنى أنه مِن حيثُ تفسير المعنى لا تفسير الإعراب يسُدُّ مسدَّهما، فيُمكن أن يُقال، وأمَّا مِن حيثُ تفسير الإعراب فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ كُلاًّ منهما- أعني: الشرط والقسَم- يطلب جوابًا على حِدة، ولا يمكن أن

---

(١) الكشاف: ١ / ٣٧٩.

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣ / ٤١.

(٣) نواهد الأبكار: ٣ / ٢٥٦.

يكون هذا محمولًا عليهما ؛ لأنَّ الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه ، فيكون في موضع جزم ، والقسَم يطلبه على جهة التعلُّق المعنوي به بغير عمل فيه ، فلا موضع له من الإعراب ، ومُحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب»»[(١)].

والذي يظهر لي أنَّ كلام الزمخشري تفسير معنىً لا إعراب ؛ وذلك لثلاثة أسباب :

الأول : أنَّ الزمخشري - كما سلف- كثيرًا ما يتكلم مِن حيثُ ما يعطيه المعنى.

الثاني : أنَّ في ذلك إحسان الظن به ؛ لأنَّ حَمْلَ كلامه على الإعراب يؤدِّي إلى مخالفة القواعد المجمَع عليها ، وهذا لا يَحْسُنُ بمَن «كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب ، واسع العلم ، كبير الفضل ، متفننًا في علوم شتى»[(٢)].

الثالث : أنَّ غير واحد مِن المعربين مثل : السمين[(٣)] ، والسفاقسي[(٤)] ، والشِّهاب[(٥)] قد حملوا كلام الزمخشري في هذا الآية وآيات نظيرة على أنَّ جواب الشرط محذوف ؛ لدلالة الشرط عليه.

---

(١) البحر المحيط : ٢ / ٥٣٣.
(٢) معجم الأدباء : ٦ / ٢٦٨٧.
(٣) ينظر : الدر المصون : ٣ / ٤٥٧ ، ٤ / ٢٢٠.
(٤) ينظر : نواهد الأبكار : ٣ / ٢٥٦.
(٥) ينظر : حاشيته على تفسير البيضاوي : ٣ / ٤١ ، ٤ / ٣٢٨.

المسألة السادسة والأربعون: عطف الجملة الشرطيَّة على ما لا يصحُّ وقوعها بعده.

اُختلف في جملة (وإن تكفروا) مِن قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾[1] فقيل: إنها مستأنفة[2].

وقد ذهب الزمخشري في ظاهر كلامه إلى تقدير قول، أي: «ولقد وصَّينا الذين أوتوا الكتاب مِن الأمم السالفة ووصَّيناكم أن اتقُّوا الله....وقلنا لهم ولكم: وإن تكفروا فإنَّ لله في سمواته وأرضه مِن الملائكة والثقلين مَن يُوحِّده ويعبده ويتقيه»[3]. ومُقتضى تقديره للقول أن تكون الجملة الشرطيَّة معطوفة على الفعل (وصَّينا)، وإنما اُحتيج إلى تقدير القول؛ لعدم جواز كون الجملة الشرطيَّة داخلة في حيِّز الوصيِّة بأن تكون معطوفة على (اتقوا)؛ لأنَّ الجملة الشرطيَّة لا يَصِحُّ أن تقع بعد (أنْ) سواءً أكانت مصدريَّة أم مصدريَّة[4]، بالإضافة إلى أنَّ جملة (اتقوا) إنشاء، والجملة الشرطيَّة خبر[5].

---

(١) النساء: (١٣١).

(٢) ينظر: الدر المصون: ٤ / ١١٢، ومنار الهدى: ٢٢٨، وروح المعاني: ٥ / ١٦٤

(٣) الكشاف: ١ / ٥٧٤.

(٤) ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٣ / ٤٢٦.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٣ / ١٨٦.

ولكنَّ الزمخشري لم يجعل جملة (وإن تكفروا) معطوفة على الفعل (وصيَّنا)، وإنما جعلها معطوفة على (اتقُّوا)، قال: «قوله: (وإن تكفروا فإنَّ لله) عَطْفٌ على (اتقُّوا)»[1].

ولذا كان كلامه محلَّ نكير مِن السمين، قال: «وفي كلامه نظرٌ؛ لأنَّ تقديره القولَ ينفي كون الجملة الشرطيِّة مندرجةً في حيِّز الوصيَّة بالنسبة إلى الصناعة النحوية، وهو لم يقصد تفسير المعنى فقط، بل قصَده هو وتفسيرَ الإعراب، بدليل قوله: عَطْفٌ على (اتقُّوا)، و(اتقُّوا) داخل في حيِّز الوصيَّة»[2].

ولستُ على ثَلَجٍ ممَّا يرمي إليه السمين بقوله: «وهو لم يقصد تفسير المعنى فقط»، ولعلَّه يريد أنَّ كلامه يحتمل أن يكون تفسير معنىً؛ فلا يكون ثَمَّة قول مُقدَّر، بل تكون جملة (وإن تكفروا) معطوفة على جملة (أن اتقوا الله)؛ فهي مِن تمام الوصيَّة، أي: مِن مقول القول المعبَّر عنه بـ(وصَّينا)[3].

وحَمْلُ قول الزمخشري: :«وقلنا لهم ولكم....» على تفسير الإعراب، أي: على تقدير فعل القول لا يخلو مِن تدافُع؛ لأنَّ تقدير القول مع جعل الجملة الشرطيَّة معطوفة على (اتقُوا) متنافيان؛ فلا بُدَّ له

---

(١) الكشاف: ١ / ٥٧٤.

(٢) الدر المصون: ٤ / ١١٢.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٤ / ٢٧٢.

مِن توجيه[1]، وهو حَمْلُ كلامه على المعنى، وهذا خير مِن قول الشِّهاب: إنه لا وجه له[2].

المسألة السابعة والأربعون: تعليق الجارِّ والمجرور بالكون الخاص.

نصَّ النحويون على أنه متى وقع الجارُّ والمجرور خبرًا، أو صفة لموصوف، أو صلة لموصول، أو حالًا، أو غير ذلك فإنه يتعلَّق بكون مُطلَق أو عامٍّ يدُلُّ على مُجرَّد الوجود العام دون شيء آخَر زائد، وهذا الكون محذوف وجوبًا، وتقديره: كائن أو مستقرٌّ أو استقرَّ أو يستقرُّ[3].

ولم يلتزم بعض معربي القرآن الكريم ذلك، فقد علَّقوا الجارَّ والمجرور في بعض الآيات بكون خاصٍّ يدلُّ على معنىً زائد على مُجرَّد الوجود العام.

ومِن أولئك المعربين العكبَري، فقد وقفتُ له على غير موضع في ذلك، ومِن الأمثلة قول الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4]، فقد أجاز أن يكون حرف الجرِّ (في) معلَّقًا بمحذوف على أنه حال مِن مرفوع (أُحصروا)، وقدَّره بمجاهدين في سبيل الله.

---

(١) ينظر: حاشية زادة على تفسير البيضاوي: ٣ / ٤٢٦.
(٢) ينظر: حاشيته على تفسير البيضاوي: ٣ / ١٨٦.
(٣) تنظر المواضع في: مغني اللبيب: ٥٨١.
(٤) البقرة: (٢٧٣).

قال: «(في) متعلِّقة بـ(أُحصروا) على أنها ظرف له، ويجوز أن تكون حالًا، أي: أُحصروا مجاهدين»[1].

وقد اعتذر له السمين بأنَّ كلامه تفسير معنىً، لا إعراب؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور لا يتعلَّق إلَّا بالكون المطلَق[2].

ويؤكِّد أنه تفسير معنىً أمران:

الأول: أنَّ المفسِّرين قد اختلفوا في وجه الإحصار في الآية، و«فيه أقاويل، قال قتادة - وهو أَولاها - حبسوا أنفسهم على الجهاد في سبيل الله.... لا يتفرَّغون للتجارة وطلب المعاش وهم أهل الصُّفَّة....وقيل: حبسوا أنفسهم على طاعة الله، وقيل: معناه حبسهم الفقر والعدم عن الجهاد في سبيل الله....»[3]، وقيل غير ذلك؛ فأراد العكبَري أن يوضِّح وجه الإحصار بجعل الكون خاصًّا.

الثاني: أنَّ العكبَري قد علَّق الجارَّ في نصوص كثيرة مِن كتابه (التبيان) بالكون العام، ومِن تلك النصوص[4]:

- «قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾[5] (مِن) تتعلَّق بمحذوف؛ لأنها حال، أي: كائنًا مِن بني إسرائيل»[6].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٢٢.
(٢) ينظر: الدر المصون: ٢ / ٦١٨.
(٣) معالم التنزيل: ١ / ٣٣٧.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣، ٥، ٢٠، ١٨٠.
(٥) البقرة: (٢٤٦).
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٩٦.

- «قوله تعالى: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1] يجوز أن يتعلَّق بـ(أنزل)، ويكون لابتداء الغاية، وأن يتعلَّق بمحذوف ويكون حالًا أي: أنزل إليكم كائنًا مِن ربكم»[2].

- «﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[3] متعلِّق بـ(أنزل)، وهي لابتداء غاية المكان، ويجوز أن يكون حالًا، والتقدير: ماء كائنًا مِن السماء»[4].

- «قوله تعالى: ﴿لِتَتَّقُونَ﴾[5] اللام متعلِّقة بمحذوف، تقديره: كائن أو كائنًا»[6].

ومِن الأمثلة أيضًا لتعليق العكبَري الجارَّ والمجرور بالكون الخاصِّ قول الله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾[7]، فقد جعل اللام في (لدلوك) متعلِّقة بمحذوف على أنه حال مِن (الصلاة)، والتقدير: ممدودة إلى غسق الليل[8].

---

(١) الأعراف: (٣).
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٥٦.
(٣) البقرة: (٢٢).
(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٩.
(٥) البقرة: (٢).
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٦.
(٧) الإسراء: (٧٨).
(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٣٠.

قال السمين: «وفيه نظر، مِن حيثُ إنه قَدَّر المتعلَّق كونًا مقيَّدًا، إلَّا أن يريد تفسير المعنى، لا الإعراب»[1].

ويجوز تقدير الكون الخاصِّ إذا دلَّ عليه دليل، ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا، وقد ذكر ابن هشام أنَّ بعض النحويين قد توهَّم امتناع حذف الكون الخاصِّ، ثُمَّ اعترضه باتفاق النحويين على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا مِن الحذف، مع أنه إمَّا أن يكون هو الدليل أو مقويًّا للدليل[2].

ومِن ذلك قول الله تعالى: ﴿طَوَّٰفُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[3]، فقد جعل العكبَري[4] حرف الجرِّ (على) متعلِّقًا بكون خاصٍّ، تقديره: بعضكم يطوف على بعض، ولم يتعقَّبه السمين- مع لَهَجه بذلك- وإنما اكتفى بنقل كلامه؛ لأنَّ «الكون الخاصَّ يُحذَف عند القرينة»[5].

---

(١) الدر المصون: ٧ / ٣٩٧. وينظر نحوه في: ٤ / ١٣٠، ٥٠٨، ٤٨٢، ٦ / ٥١، ٨ / ٥٨٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٥٨٥.

(٣) النور: (٥٨).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٧٨.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن: ٨ / ٢٢١.

المسألة الثامنة والأربعون: تعليق شبه الجملة التي في موضع الحال بالفعل الظاهر.

في قول الله تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ ﴾[1]، ذكر أبو حيَّان أنَّ الظاهر تعلُّق الجارِّ والمجرور (على مُكث) بالفعل (لتقرأه)، ثُمَّ ذكر أنه لا يُبالَى بكون الفعل يتعلَّق به حرفا جرٍّ مِن جنس واحد؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأنَّ الأول في موضع المفعول به، والآخَر في موضع الحال[2].

وقد تعقَّبه السمين بأنَّ الجارَّ والمجرور الواقع حالًا لا يتعلَّق إلَّا بمحذوف، وقد علَّقه أبو حيَّان بالفعل، ثُمَّ ذكر أنه لا يَصِحُّ أن يُعتذَر بحمل كلامه على تفسير المعنى بأن يُقال: إن مُراده بالتعلُّق هو التعلُّق المعنوي لا الصناعي؛ لأنَّ كلامه صريح في كونه تفسير إعراب.

قال: «قوله أولًا: إنه متعلِّقٌ بقوله: (لتقرأه) ينافي قوله في موضع الحال؛ لأنه متى كان حالًا تعلَّق بمحذوف.لا يُقال: أراد التعلُّق المعنوي لا الصناعي؛ لأنه قال: ولا يُبالَى بكون الفعل يتعلَّق به حرفًا جرٍّ مِن جنس واحد، وهذا تفسيرُ إعراب لا تفسير معنى»[3].

قلتُ: جعَل أبو حيَّان في غير موضع مِن كتابه (البحر) شبه الجملة الواقعة حالًا متعلِّقة بمحذوف، ولم يعلِّقها بالفعل الظاهر، ومنه قوله:

---

(١) الإسراء: (١٠٦).
(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦ / ٨٥.
(٣) الدر المصون: ٧ / ٤٢٧.

«(منكم): في موضع الحال، فيتعلَّق بمحذوف، تقديره: كائنين منكم»[1]، وقوله: «(مِن البيت): يحتمل أن يكون متعلِّقاً بـ(يرفع)، ويحتمل أن يكون في موضع الحال (مِن القواعد)، فيتعلَّق بمحذوف، تقديره: كائنة مِن البيت»[2].

ولذا يمكن القول: إنَّ تعليقه (على مُكث) وهو في موضع الحال بالفعل غفلة منه، أو تسمُّح في العبارة؛ لأنَّ (كائنًا) الذي هو عامل في الجارِّ والمجرور الواقع في موضع الحال هو متعلِّق بـ(لتقرأه)، أي: مِن تتمة معناه، وهو الحال في الحقيقة.

* * *

(١) البحر المحيط: ١ / ٤٠٩.
(٢) البحر المحيط: ١ / ٥٥٨. وينظر أيضًا: ٢ / ٤٨، ٨٢.

الخاتمة:

الحمد لله الذي صدَّق الأمل بإنجاز البحث، ويسَّر لي الخير ودلَّ.

هذه أهمُّ النتائج التي جلَّتها الدراسة، راجيًا أن أكون بها قد أوفيت البحث حقَّه بلا فضل ولا تقصير:

١) الفرق بين تفسير الإعراب وتفسير المعنى أنَّ الأول لا بُدَّ فيه مِن ملاحظة الصناعة النحوية، وأنَّ الثاني لا يَضرُّ مخالفة ذلك.

٢) بلغ عدد المسائل التي رجَّح فيها الباحث حمل كلام المعرب للآية على تفسير المعنى (١٨) مسألة.

٣) لعلَّ الفرَّاء هو أوَّل مَن فتح باب التفرقة بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب في توجيه النصِّ القرآني، ثُمَّ استقرَّ هذا المصطلح وكثُر لدى أبي حيَّان وتلميذه السمين، وبه قال بعض الباحثين[١].

٤) كان المفسِّرون والمعربون المتقدِّمون في تحليلهم للتراكيب القرآنية أكثر اتصالًا بالمعاني، وجرى على ذلك بعض مَن بعدهم، وهذا ظاهر لدى الزمخشري، ثُمَّ نحا الأمر إلى العناية باللفظ والصناعة النحوية.

٥) أكثر النحويين استعمالًا لتفسير المعنى هو سيبويه، وقد نبَّه ابن جنِّي إلى أنَّ«أكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنه موضع مشكل وقلَّما يُهتدى له»[٢].

---

(١) ينظر: التمهيد من هذا البحث.

(٢) المنصف: ١ / ١٣١.

٦) يُعَدُّ الزمخشري أكثر مَن حُملت توجيهاته للآيات على تفسير المعنى؛ ولعلَّ سبب ذلك ما ذكره السفاقسي مِن أنه كان كثيرًا ما يتكلِّم في الآيات مِن حيثُ ما يعطيه المعنى[١].

٧) تُعَدُّ ظاهرة الحذف والتقدير مِن أهمِّ الظواهر النحوية التي تضمنَّها حمل كلام المعربين على تفسير المعنى، ولعلَّ سبب ذلك هو دقة الخط الفاصل بين المقدَّر الذي يمكن أن يُذكَر في العبارة، والمعنى المقدَّر الذي لا يُقصَد به إلَّا تفسير المعنى العام[٢].

٨) الأصل أن يُحمَل كلام المعرب على تفسير الإعراب، إلَّا أن يَصرف عن وجه ذلك الأصل صارف.

٩) الخلط بين تفسير المعنى الإعراب أفضى إلى سوء فهم كلام بعض معربي القرآن، والجنوح به عن مقصده.

١٠) مِن أهمِّ أسباب القول بتفسير المعنى:

- مخالفة الإعراب للقواعد، سواءً أكانت تلك القواعد مِن المتَّفَق عليها أم مِن المختلَف فيها.
- أن يؤدِّي تفسير الإعراب إلى حمل القرآن على الوجه غير القوي.
- الاختلاف في أصل مسألة الإعراب، كالخلاف بين الزمخشري وأبي حيَّان في حقيقة التضمين.

---

(١) ينظر: نواهد الأبكار: ٣ / ٢٥٦.

(٢) ينظر: بحث (العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي): ٣٠٥- ٣٠٧.

- دفع التعارُض في كلام المعرب.
- كثرة المحذوفات المترتِّبة على الإعراب.
- الاعتذار للمعرب وحُسن الظنِّ به.

١١) من أهمِّ قرائن ترجيح تفسير المعنى، أو تفسير الإعراب:

- وجود قرائن لفظية في كلام المعرب، كاستعمال مصطلحات أهل الصنعة.
- سياق الكلام الذي جاء فيه تناوُل الآية.
- النظر في تناوُل المعرب للآيات النظيرة، وحَمْل كلامه غير الصريح على كلامه الصريح.
- مخالفة الإعراب لرأي صاحبه في كتبه الأخرى، وخاصَّة في كتبه التنظيرية.
- أنه يُغتفَر في الأمور التقديرية ما لا يُغتفَر في الأمور اللفظية.
- مدى موافقة الإعراب لمذهب المعرب العقدي، كما في إعراب قُطرب لآية ﴿فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾[1].

١٢) مِن آثار حمل كلام المعرب على تفسير المعنى، أو تفسير الإعراب:

- دفع التعارُض بين التنظير النحوي والتطبيق الإعرابي للنحوي.

---

(١) الكهف: (٥٠).

- تنزيه حمل القرآن على الوجوه غير القوية في الصناعة النحوية، وبيان ذلك أنَّ المعرب قد يوجِّه القرآن بوجه إعرابي ضعيف؛ لكثرة المحذوفات المترتِّبة عليه مثلًا، كما في توجيه سيبويه لآية: ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾[1]، فيُحمَل كلامه على تفسير المعنى تنزيهًا للقرآن مِن توجيهه بوجه ضعيف، وفيه أيضًا صيانةٌ لمَقام المعرب نفسه مِن أن يُؤْثَر عنه وجه ضعيف، وبخاصَّة إذا كان مِن كبار النحويين.

- تعدُّد الوجوه الإعرابية في الآية؛ لأنَّ حَمْلَ كلام المعرب على تفسير الإعراب يزيد عدد الوجوه الإعرابية المحتملة في الآية، في حين أنَّ حمل كلامه على المعنى يَنقص ذلك.

- استظهار آراءٍ نحوية للمعرب؛ لأنَّ الإعراب هو تطبيق للقواعد، وبعض تلك الآراء قد يكون مخالفًا لرأي الجمهور، أو لرأي المعرب نفسه في كتبه الأخرى وخاصَّةً كتبه التنظيرية، ومِن ذلك مصدريَّة (هيهاتَ) عند الزجَّاج، وجواز حذف الموصول وبقاء الصلة لدى الفارسي، ومجيء الواو بمعنى الباء لدى الزمخشري، وجَعْلِ (حتى) الداخلة على الماضي جارَّة لدى العكبَري، وغيرها مِن الآراء المذكورة في ثِنْي هذا البحث.

---

(١) البقرة: (١٧١).

- اتساع النقاش النحوي، وهذا يبدو جليًّا في مناقشة السمين لأبي حيَّان في اعتراضاته على الزمخشري.

١٣) مِن الموضوعات المقترَحة للبحث: أثر تفسير المعنى والإعراب في اختلاف شُرَّاح الكتب النحوية، ككتاب سيبويه والجُمل للزجَّاجي، والإيضاح للفارسي، وغير ذلك.

والحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية في مَجْمَع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ.
- أثر المعنى النحوي في تفسير القرآن الكريم بالرأي: بشيرة العُشيبي، جامعة قار يونس، ليبيا، ط١، ١٩٩٩ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: محمد بن محمد العمادي المعروف بأبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت.
- الاستدلال بتفسير ابن عبَّاس رضي الله عنهما في إعراب القرآن: الدكتور خالد النملة، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، ع: ٣٠، ١٤٣٥ هـ.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق، دط، دت.
- اسم الفعل في كلام العرب والقرآن الكريم: الدكتور السيِّد محمد عبد المقصود، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- إصلاح المنطق: ابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط٤، دت.

- الأصول في النحو: أبو بكر بن السرَّاج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ ،١٤٢٠هـ.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩ هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجَّاج، دراسة وتحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٤ ، ١٤٢٠هـ.
- الإغفال (وهو المسائل المصلَحة من معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجَّاج): أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، أبو ظبي، دت، دط.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب: ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١ ، ، ١٩٩٦.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور فخر قدارة، دار عمَّار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ط١ ، ١٤٠٩ هـ.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ، ١٤١٣هـ.
- الأمالي في لغة العرب: أبو علي القالي، دار الجيل، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٧هـ.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن علي القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، دار الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، دار إحياء التراث العربي، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨ هـ.
- الإيضاح في شرح المفصَّل: ابن الحاجب، تحقيق: الدكتور موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق، دت، دط.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجَّاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٦، ١٤١٦ هـ.
- البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق: محمد معتز كريم الدين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط١، ٢٠١٥ م.
- البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله الزَّركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٦ هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجَّاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، ١٤٠٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٣ هـ.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- التحرير والتنوير: الشيخ ابن عاشور التونسي، مؤسسة التاريخ، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته: الدكتور فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط١، ٢٠٠٢ م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام، تحقيق: الدكتور عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ج(١): ١٤١٨ هـ، ج(٢): ١٤١٩ هـ، ج (٤): ١٤٢١ هـ، ج (٥): ١٤٢٢ هـ - كنوز اشبيليا، ط١، ج (٧): ١٤٢٩ هـ، ج (٨): ١٤٣٠ هـ، ج (٩): ١٤٣١ هـ، ج (١٠): ١٤٣٢ هـ، ج (١١): ١٤٣٤ هـ.
- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جُزَي الغرناطي، دار ابن الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.

- التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي: الدكتور صاحب أبو جناح، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود، م: ٨، ١٤١٦ هـ.
- تعدُّد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم في ضوء الاتجاه العقدي: الدكتور محمد السيف، رسالة (دكتوراه) مُقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض، ١٤٢٥ هـ.
- تعقبات أبي حيان للزمخشري في البحر المحيط، إعداد: الدكتور محمد القرشي، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٣ هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية، صيدا، ط١، دت.
- التفسير البسيط: الواحدي، تحقيق: مجموعة مِن الباحثين، عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠ هـ.

- تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق (المقدِّمة وتفسير الفاتحة والبقرة): محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق (سورة آل عمران حتى ١١٣ من سورة النساء): الدكتور عادل الشدي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- تفسير القرآن العظيم: ابن أبي حاتم، تحقيق، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.
- تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- التفسير اللغوي للقرآن الكريم: الدكتور مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، ط٢، ١٤٢٧.
- تمهيد القواعد بشرح التسهيل: ناظر الجيش، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس رضي الله عنهما: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- التوجيه النحوي لوجوه القراءات القرآنية المشكلة في كتاب سيبويه: الدكتور سليمان الخاطر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩ هـ.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد الحسن المُرادي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد القرطبي، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد الحسن المُرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- حاشية الشريف علي الجرجاني على الكشاف، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٩٢ هـ.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح (وهو ضمن التصريح على التوضيح على الألفية لخالد الأزهري)، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- حاشية محمد الأمير على مغني اللبيب، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، دط، دت.
- حاشية محمد الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ.

- حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
- الحُجَّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٣، ١٤١٣ هـ.
- حروف المعاني والصفات: أبو القاسم الزجَّاجي، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط١، ١٤٠٢ هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- الخصائص: ابن جنِّي، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، ١٣٧١هـ.
- الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: السيوطي، تحقيق: نجدت نجيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دت، دط.
- درج الدُّرَر في تفسير الآي والسور، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: طلعت الفرحان ومحمد أديب، درا الفكر، ط١، ١٤٣٠ هـ.

- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وعلَّق عليه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، دت.
- ديوان ذي الرُمَّة، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.
- ديوان زيد الخيل الطائي (رضي الله عنه)، جمع ودراسة وتحقيق: الدكتور أحمد مختار، دار المأمون، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ديوان عنترة، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٦٤ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي، دار الفكر، بيروت، دط، دت.
- زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة: الدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، دط، ١٩٦٤ م.
- السبعة في القرآن: أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
- سر صناعة الإعراب: ابن جنِّي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣ هـ.
- شرح المقدِّمة الجُزُولية: أبو علي الشَّلوبين، تحقيق: الدكتور تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيِّد، والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط١، ١٤١٠.
- شرح الجمل: ابن عصفور، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حقَّق القسم الأول الدكتور حسن بن محمد الحفظي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، حقَّق القسم الثاني الدكتور يحيى بشير مصري، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٤٠٠هـ.
- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دط، دت.
- شرح الكتاب: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩ هـ.

- شرح كتاب الحدود للأُبَّذي: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، تحقيق: الدكتور المتولي الدميري، بدون بيانات.
- شرح المفصَّل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- شرح المقدمة المُحْسِبة: ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
- شرح ديوان الحماسة: أبو علي المرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- شرح قطر الندى: ابن هشام، بعناية: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطابع السعادة، مصر، ط٢، ١٣٨٣ هـ.
- شرح كتاب سيبويه: علي بن عيسى الرُّمَّاني، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم الشيبة، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ.
- الصاحبي: ابن فارس، تحقيق: السَّيِّد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دط، دت.
- الصِّحاح المُسمَّى تاج اللغة وصِحاح العربية: أبو نصر إسماعيل الجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ.
- صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد، دار إحياء التراث، بيروت، دط، دت.
- الصدارة في النحو العربي: الدكتور عبد الرحمن بن محمود الشنقيطي، النهار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢، ١٩٩٩م.

- ضرائر الشِّعر: ابن عصفور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد الزُّبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط ٢، دت.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي: الدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠ م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السُّبكي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي: الدكتور محمد بن سعيد الغامدي، بحث منشور في مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية، م :٢، ع: ٩، ١٤٣٤ هـ.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، دار القبلة: جدة، مؤسسة علوم القرآن: بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن القمِّي النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦ هـ.
- فتح البيان في مقاصد القرآن: محمد صديق القِنَّوجي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الحسين الطِّيبي، تحقيق: مجموعة من المحقِّقين، ط١، ١٤٣٤ هـ.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المُنتجَب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتَيِّخ، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٨ هـ.

- الفَسْر: ابن جنِّي، دراسة تحقيق: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤ م.
- في أصول إعراب القرآن: الدكتور هاني الفرنواني، دار الوفاء، الإسكندرية، دط، دت.
- القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦ هـ.
- قضايا اللغة في كتب التفسير: الدكتور الهادي الجطلاوي، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، ط١، ١٩٩٨ م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح: ابن أبي الربيع، دراسة وتحقيق: الدكتور فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم الهذلي، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ.
- كتاب الأفعال: ابن القطّاع، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٣ هـ.
- كتاب الشِّعر: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨ هـ.
- الكشاف: الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى القسطنطيني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكّي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٨ هـ.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن: أبو إسحاق الثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- الكُلّيات: أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
- اللامات: أبو القاسم الزجَّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٤، ١٤٠٥ هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: غازي طليمات، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ط١، ١٤١٦هـ.
- اللمع في العربية: ابن جنّي، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار الأمل، الأردن، ط٢، ١٤٢١ هـ.
- ليس في كلام العرب: ابن خالويه، تحقيق: عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩ هـ.
- ما أعربه الكسائي من القرآن الكريم، إعداد: الدكتور سليمان العيوني، رسالة (ماجستير) مُقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- مباحث التفسير: محمد بن أحمد بن المظفَّر الرازي، تحقيق: الدكتور حاتم القرشي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٣٠ هـ.

- المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر الأصبهاني، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، دط، دت.
- المتَّبَع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الزوي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
- مجاز القرآن: أبو عُبيدة، تحقيق: الدكتور محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ.
- مجالس العلماء: أبو القاسم الزجَّاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٤٠٠هـ.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل الميداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: أبو الحسن نور الدين الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط١، ١٤١٤ هـ.
- المحتسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنِّي، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

- مختصَر في شواذ القرآن مِن كتاب البديع: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت.
- مراحل تطور الدرس النحوي: الدكتور عبد الله الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، ١٤١٣ هـ.
- المسائل البصريات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور محمد الشاطر، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- المسائل العضُديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- مشكل إعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ.
- المصاحف: أبو بكر بن أبي داود، دار الفاروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.
- معالم التنزيل: البغوي، تحقيق: محمد النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.
- معاني القراءات: أبو منصور محمد الأزهري، تحقيق: الدكتور عيد درويش، وعوض القوزي، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤١٢ هـ.
- معاني القرآن: الفرَّاء، حقَّق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، وحقَّق الجزء الثاني: محمد النجار، وحقَّق الجزء الثالث: عبد الفتاح شلبي، دار السرور، دط، ١٩٥٥م.

- معاني القرآن: سعيد بن مسعدة الملقَّب بالأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى قرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحَّاس، تحقيق: محمد الصابوني، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجَّاج، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣ هـ.
- معجم القراءات القرآنية: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، دط، ١٤٠٥هـ.
- المفصَّل في صنعة الإعراب: الزمخشري، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣ م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- المقتضَب: أبو العباس محمد المبرِّد، تحقيق: الدكتور محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- المقدِّمة الجُزُولية في النحو: أبو موسى عيسى الجُزُولي، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، بدون بيانات.
- الملخَّص في ضبط قوانين العربية: ابن أبي الربيع، تحقيق: الدكتور علي سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- مِن التبعيضية اسمًا: الدكتور عبد الرحمن الخضيري، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة العربية، ج: ١٩، ع: ٣١، ١٤٢٥هـ.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ.
- مناهج اللغويين في تقرير العقيدة حتى نهاية القرن الرابع الهجري: الدكتور محمد الشيخ، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٧ هـ.
- المنصف: ابن جنِّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، ط١، ١٣٧٣ هـ.
- الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري: أبو القاسم الآمدي، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤،

- النحو العربي بين الصناعة والمعنى: الدكتور عبد الفتاح حبيب، مصر، ط١، ١٤١٩ هـ.
- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، دت.
- النحو وكتب التفسير: الدكتور إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط٣، ١٤١٠ هـ.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، تحقيق: علي بن محمد الضباع، المكتبة التجارية، مصر، دط، دت.
- النقد الإعرابي في كتب إعراب القرآن ومعانيه وكتب الاحتجاج للقراءات: الدكتور خالد بن سليمان المليفي، رسالة (دكتوراه) مُقدَّمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٣١ هـ
- النكت في القرآن: أبو الحسن المجاشعي، تحقيق: الدكتور عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: السيوطي، دراسة وتحقيق (من الآية: (١١٣) من آل عمران إلى الآية (٤٨) من التوبة): أحمد الدروبي، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى ، ١٤٢٤ هـ.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار: السيوطي، دراسة وتحقيق (من الآية: (٢١) من البقرة إلى الآية (١١٢) من آل عمران): محمد كمال علي، رسالة (دكتوراه) مقدَّمة إلى كلية الدعوة وأصول الدين في جامعة أم القرى، ١٤٢٤ هـ.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: مكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ.
- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مَكْرَم، دار البحوث العلمية، الكويت، دط، ١٣٩٧هـ.
- الهوامل والشوامل: لأبي حيان التوحيدي ومسكويه، تحقيق: أحمد أمين والسيد أحمد صقر، لجنة التأليف والنشر، مصر، دط، ١٣٧٠ هـ.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: الواحدي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

* * *

- *tafsīr AlQurtabī: Aljam` Lī-aHkam Al-Quran.* (n.d.).

* * *

- Ibn Yaish. (n.d.). *SharH AlmifSal*. Beirut: `alam Al-kūtūb.
- Ibrahim, M. (Ed.). (n.d.). *Diwan Annabīghah Adhabianī* (2nd ed.). Cairo: Dar Alm`arif.
- Khaliwayah, I. (n.d.). *MūkhtaSar fī shawadh al-Qūrān min kitab albadi`*. Cairo: Maktabat Almutanabī .
- MaSrī. (1414h). *SharH Al-ReDHi lī kafiat ibn AlHajeb* (1ed.) (B. MaSrī, Ed.). Riyadh: Imam Mohammed Bin Saud University.
- Mokhtar, A. (Ed.). (1408h). *Diwan Zayid AlKhyil aTaī (RaDHīya Allah `anh)* (1st ed.). Damascus: Dar Almamūn.
- Mūlūawy, M. (1964h). *Diwan `antarah* (1st ed.). Beirut: The Islamic Office.
- Ouzaimah, M. (n.d.). *Dirasat Lī oslūb AlQuran Alkareem* . Cairo: Dar AlHadith . *Diwan Alfarazdaq*. (n.d.). (A. Fa`ur, Ed.)Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- *SaHiH Albukharī* (1st ed.). (1422h). Dar Touq Alnajah. Fuād, M. (Ed.).
- Shaheen , M. (Ed.). (1419h). *Hashyat MuHy-eldīn Sheikh Zadah `ala Tafsīr AlbeDHawī* (1st ed.). Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.

- Ibn `aTiyah . (1413h). *AlMuHarir alwajīz fī Tafsīr alkītab al`azīz* (1st ed.) (A. Mohammed, Ed.). Beirut: Dar Alkutūb Al`ilmiyah.
- Ibn Jeni . (1406h). *Al-mūHtasib fī tabyīn wūjoūh shawadh alqira'āt wa Al-iDHaH `anha* (2nd ed.) (A. Nasef & A. Shalabim, Eds.). Dar Sazkīn Lī ATīb`ah wa alnashīr**.** Ibn jeni . (1373h). *al-mūnsef* (1st ed.) (I. Mūstafa & A. Ameen, Eds.). General Ministry of Education.
- Ibn jenī. (1371h). *Al-khaSayiS.* Almaktabah Al`ilmiyah.Sībawayh. (1408h). *Alkītāb* (3rd ed.) (A. Haroūn, Ed.). Cairo: Maktabat Alkhanjī.
- Ibn jenī. (1413h). *Sir Sina`at Al-i`rab* (2 ed.) (H. Hindawī, Ed.). Damascus: Dar Alqalam.
- Ibn malīk. (1410). *SharH Altashīl* (1 ed.) (A. Alsayed & M. Almakhtūn, Eds.). MiSr: Dar Hijr.
- Ibn Malīk. (n.d.). *SharH Alkafiyah Al-shaf`iyah* (A. Harīdī, Ed.). Makkah AlMukaramah: The scientific Research and the revival of Islamic Heritage Center in Um Alqura University.
- Ibn Qutaibat. (1393h). *Ta'weel MūshKil Al-Qur'an* (2nd ed.) (A. Saqr, Ed.). Cairo: Dar Al-Tūrath.

- Alzarkashī, M. (1376h). *Albūrhān Fī `ulūm Alqūrān* (M. Ibrahim, Ed.). Cairo: Maktabt `esa Albabī AlHalabī.
- Ath`alabī, A. (1422h). *Alkashf wa albayān fī tafsīr alQurān* (1st ed.) (Ibn `ashoūr, Ed.). Beirut: Dar iHyā Alturath Al`arabī.
- Basj, A. (Ed.). (1415h). *Diwan dhi Alrimah* (1st ed.). Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- Bin Mijahed , A. (1400h). *Alsab`ah fī alqūrān* (2nd ed.) (S. DHaif, Ed.). Egypt: Dar Alma`aref .
- Habīb, A. (1419 h). *AnaHuw al`arabi bayn aSena`ah wa alma`na* (1st ed.). Egypt. Sha`ban , K. (1427h). *ASāūl AlnaHw `ind Ibn Malīk* (1st ed.). Cairo : Maktabat Al'adāb .
- *Hashyat Alshihab `ala tafsīr AlbeDHawī.* (n.d.). Beirut: Dar Sader.
- *Hashyat MuHammad AlSabban `ala sharH alashmūni lī-alfiyat ibn Malīk* (1st ed.). (n.d.). Beirut: Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- Ibn `ASfūr. (1419h). *SharH Aljumal* (1 ed.) (S. Abu JenaH, Ed.). Beirut: `alam Al-kūtūb.

- AL-Sūyūti. (1406h). *Alashbah wa Anazhir Fī Al-NaHw* (A. Makrim, Ed.). Beirut.
- AlTabarī, A., & Alturkī, A. (1424h). *Jam` Albayan `an ta'wīl aii Al-Qūran* (1st ed.). Riyadh: Dar `alam Al-kūtūb .
- AlTunaHī, M. (Ed.). (1413h). *Amalī Ibn Alshajarī* (1st ed.). Cairo: Maktabat Alkhanajī.
- Altūnisī, A. (1421h). *AltaHrīr wa altanwīr* (1st ed.). Beirut: Muasasat Altarīkh . AlgharnaTī, I. (1416h). *Altashīl li `ulum altanzīl* (1st ed.). Beirut: Dar Ibin Alarqam. Al-azharī, K. (1421h). *Al-taSrīH `ala Al-tawDHīH `ala alfiyat Ibn Malīk* (1st ed.). Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- AlwaHdi. (1430h). *Al-tafsīr albasīT* (1st ed.) (A group of researchers, Ed.). Riyadh: Deanship of Scientific Research at Mohammed Bin Saud Islamic University.
- Alzajaj. (1408h). *Ma`anī Alqūran wa i`rabuh* (1st ed.) (A. Shalabī, Ed.). Beirut: `alam Al-kūtūb .

- Al-QurTubī , A. (1405h). *Aljame` Lī- AHkām Al-Qurān* (1st ed.). Beirut: Dar iHyā Alturath.
- Al-Rabei, I. (1407h). *AlbasiT Fī sharH Jūmāl Alzūjājī* (I. Althubaitī, Ed.). (1st ed.). Beirut: Dar Algharb Al-islamī.
- Al-Razī, F. (1421h). *Al-tafsīr alkabīr aw mafatīH Alghayeb* (1st ed.). Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- AlSerafī, A. (1429h). *SharH Alkitab* (1st ed.) (H. Mahdalī & A. Ali, Eds.). Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.
- AlshanqiTī, M. (1415H). *Adwaā Albayān In iDHH Alqurān Bil quraā.* Beirut: Dar Alfikr
- AlshaTbi, A. (n.d.). *Al-maqaSed Ashafiyah fi SharH AlkhulaSa Alkafiyah* (1st ed.). Makkah AlMukaramah : Center for the Revival of Islamic Heritage in Um Alqura University
- AlSirafī, A. (1394 h). *SharH abiyat Sibawayīh* (1st ed.) (M. Hashim, Ed.). Cairo: Dar Alfīkr.
- AL-Suyū'i. (1397h). *ham` al-hawami` Fī sharH Jam` AlJawami`* (A. Makram, Ed.). Kuwait: Dar AlbuHūth Al`ilmiyah.

- Alibiarī, I. (1420h). *I`rab Alqūran Almansūb ila Alzujaj* (1st ed.). Cairo, Beirut: Dar Alkitab Almasrī,Dar Alkitab Al-lubnanī.
- Alinbarī, A. (1380h). *Al'inSāf fī masā'īl alkhilāf bayn alnaHawīn albaSarīn w alkofyīn*. (4 th.). Egypt: Dar IHyā altūrath al`arabī.
- Alkhatīb, A. (1408h). *Mūjama` Alqira'āt AlQūraniyah* (1st ed.). Damascus: Dar Sa`adadīn for printing and publishing
- Almabrad, A. (n.d.). *Al-MūqtaDHab* (M. `azhaimah, Ed.). Beirut: `alam Al-kūtūb. Ibn Aljazrī. (n.d.). *Alnashr fī alqira'āt al`ashr* (A. AlDHba`a, Ed.). Egypt: Almktabah Altijariyah .
- Al-Mūradī , A. (1413h). *Al-jiny aldanī fī Hurūf alma`anī* (1st ed.) (F. Qibawah & M. FaDHel, Eds.). Beirut: Dar Alkutub Al`ilmayah.
- AlMuradī, A. (1428h). *TawDHiH AlMaqaSid walMasalik Bī SharH alfiyat bin Malīk* (1 ed.) (A. Sulaīman, Ed.). Dar Alfīkr Al`arabī.
- Al-NaHas, A. (1409h). *I`rab Alqūran* (Z. Zahed, Ed.). Beirut: `alam Al-kūtūb . Khaliwiyah, I. (n.d.). *I`rab thalathīn Sūrah*. Beirut: Dar Al-kūtūb Al-`ilmiyah.

- Alfarsī, A. (1413h). *Al-Hujjah Lilqurā asab` a'ima Al'amSar BilHijaz wa Al`iraq wa AlSham aladhina dhakarahum Abu bakr Bin Mūjahed* (B. Qhwajī & B. Hoyjatī, Eds.). (3 ed.). Damascus: Dar Almaamūn Lil Tūrath .
- Alfiraa. (1955). *Ma`anī Alqira'āt* (Najati, Alnajar, M. Alnajar, & A. Shalabi, Eds.). Dar Alsurur.
- Alfirnawanī , H. (2006). *Fī osūl i`rab Al-Qūran* (1st ed.). Alexandria: Dar Alwafā. Al-kermani, M. (1408h). *Gharā'ib Altafsīr wa `ajāib Alta'wīl* (1st ed.) (S. Al`ajli, Ed.). Beirut: Dar Alqeblam`uloum Alqurān Est, Jeddah.
- Alghamdī, M. (1434 H). *Al`ilaqah bīn Alma'na W AIi'rab Fī Addars AnaHawī.* Published Research in the magazine of Taif University, V: 8, N: 9.
- AlHalabī, A. (1411h). *Adūr AlmaSūn Fī `ulūm Alkītab Almaknūn* (A. AlkharaT, Ed.). (4 th.). Damascus: Dar Alqalam.
- Al-Hifzhi, H. (Ed.). (1414h). *SharH Al-ReDHi li kafiat ibn AlHajeb* (1 ed.). Riyadh: Imam Mohammed Bin Saud University.

- Al-Andalusī, A. (1413h). *AlbaHr Al-MuHiT* (A. AbdulMūjāūd & others, Ed.). (1st ed.). Beirut: `Alam Al-kūtūb Al`ilmyah .
- Al'andalusī, A. (1418h). *Irtishaf AlDHarb min lisan Al`arab* (1st ed.) (R. MuHammad, Ed.). Cairo: Maktabat Alkhanjī.
- Alansarī, I. (1405h). *Mūghnī Al-labib `an kūtūb Ala`rīb* (M. Almubarak & M. Hamadallah, Eds.). Beirut: Dar Alfīkr.
- AlaSbahanī, A. (n.d.). *Al-MabsoūT fī al-Qirāat Al`ashr* (S. Hakemī, Ed.). maTbu`at Mujama` Al-lughah Al`arabiyah Fī Dimashq.
- Alazharī, A., & Alqūzī, A. (1412h). *Ma`anī Alqira'āt* (1 ed.) (A. Darweesh, Ed.). Riyadh: Research Center, Arts College, King Saud University.
- Albaghdadī, A., & Haroun, A. (1418h). *Khizanat aladab wa lub libab Lisan al`arab* (4th ed.). Cairo: Maktabat Alkhanjī.
- Alfarsī, A. (1405h). *Almasīl AlbaSarīyat* (1st ed.) (M. AlshaTer, Ed.). Cairo: MaTba`at Almadanī.
- Alfarsī, A. (1407h). *Almasīl Al`DHadyat* (1st ed.) (H. Hindawi, Ed.). Damascus: Dar Alqalam.

List of References:

- (n.d.). *SaHiH Muslim* (1st ed.). Beirut: Dar iHya Alturath.
- Abi Taleb, M. (1408h). *Mūshkil i`arab al-Qur'ān* (4 ed.) (H. AlDHamen, Ed.). Beirut: Alrisalah Est.
- Abu `ubaida. (1401h). *Majaz al-Qūran* (2nd ed.) (M. Sazkīn, Ed.). Beirut: Alrisala Est.
- Al`akbarī, A. (1407h). *Al-tibyan fī i`rab al- Qūran* (2nd ed.) (M. Albejawī, Ed.). Beirut: Dar Aljīl.
- Al`arabī. Bin Alsirāj, A. (1420h). *Al āūSūl Fī AnHaw* (A. Alfatlī, Ed.). Beirut: Alrisālh Est.
- Al-Alousī, A. (n.d.). *RoH Alma`any fī tafsīr alqur'ān Al`azhīm wa alSab` almuathanī* . Beirut: Dar Alfīkr .
- Alanbarī, A. (1400h). *Al-Bayan Fī gharīb i'rab Al-Qūrān* (T. Taha, Ed.). The General Egyptian Authority for Book, DT.
- Alanbari, A. (1995). *Asrar al`arabiyah* (1st ed.) (F. Qabawat, Ed.). Beirut: Dar Aljīl. Abu JanaH, S. (1416 h). *At`taroDH bayn tawīl Alm`na wa taqdīr aIi'arab Fī AnnaHo Al`arbī* (Vol. 8). Published Research in King Saud University magazine.